

القول فالخاصل واحد ونصف ثم مضرب النصف في النصف فالخاصل الربع فالجموع اثنا عشر وربع ثم مضرب الثلث من العشرة  
الأثنى عشر فالخاصل ستة ثم مضرب النصف في الأثنى عشر فالخاصل ستة ثم مضرب النصف في النصف في الثلث فيحصل ثلاثة أرباع  
ثم مضرب النصف في الربع فيحصل الثمن فالجموع اثنان وأربعون ثم مضرب ثمان في ثمان ثم والله اعلم

[illegible]

[illegible]

[illegible]







فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من
فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من
فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من
فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من
فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من
فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من
فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من
فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من
فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من	فمنهم من

البناء الاول في اللغة وفيه مقاصد المفصدا الاول في سبعة من الاخبار قال رسول الله مثل  
الذين يعملون علم كمثل الطائفة في مكانة العلم صيف القلب قال ايضاً القلب من وجوه العلم  
والعلم ميث وجوه الطلب قال ايضاً قلب العلم مع العلم كثر كبر العمل مع الجهل قليل وقال  
رسول الله من تعلم ساعة من عبادة سنة فائماً بالدين صائماً بالنهار وقال رسول الله العلم  
ثمره الايمان وسرجه الاسلام وقال رسول الله خير الدنيا والاخرة مع العلم وسر الدنيا والاخرة  
الجهل وقال رسول الله في رضى العلماء امناؤه وقال النبي عظموا العلماء فانكم تحتاجون  
في الدنيا والاخرة من احب ان ينظر في عفاؤه الله من النار فليظفر الى العلماء وليتعلل وقال  
من خدم عالماً سبع ايام فقد خدم الله سبعة الاف سنة واعطاء الله ثم بكل يوم ثواب الف  
شهيد وقال رسول الله من اكرم عالماً او متعلماً فاكراً اكرم سبعين نبياً وايضاً من فضل  
العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب بن العالم والعابد قاذور بن كل  
من خسر الجود المضمحل سبعين سنة وقال فضل العالم على العابد كفضل علي عليه السلام على  
لايته قال الطلب اليه تلت بعد ذلك قال النظر الى العلماء طيب بعد ذلك قال زيارته العالم وقال العالم الوفاء

بسم الله الرحمن الرحيم  
فمنهم من ضعف الضعفاء  
العلماء من فضلوا  
كل محقق عباد محقق  
افضلها من المحققين  
العلماء من فضلوا  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وعلت من ان ما لا يبارق

بسم الله الرحمن الرحيم  
فمنهم من ضعف الضعفاء  
العلماء من فضلوا  
كل محقق عباد محقق  
افضلها من المحققين  
العلماء من فضلوا  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وعلت من ان ما لا يبارق





۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الثامن قال يا ابن آدم فبايعكم ان تكونوا على الله  
وقوم علي كبريتي اعلموا فقاموا على الله  
وعلي وعنه واوليهم من بعث الله عليا  
وجعل فيهم من خصاله بحسب ما يشاء  
من اجل الله جل جلاله

لم يكن لدى الاجرة فتصيب من ارباب جبر الاخرة اعطاه الله خير الدنيا والاخرة قال سمعت امير المؤمنين  
يحدث عن النبي قال في كلام له العلماء رجلان رجل غار الرضا عليه هذا ما وجدنا وعالمه نارك اعلم هذا  
قالك وان أهل النار ينادون من دبح العالم النارك اعلم وان أشد فلهل النور ونداء وحسنة  
ودعا عبد الله سبحانه واستجابه وقبل منه فاطاع الله فادخل الجنة وادخل القدي النار ببركة  
وإتباع الهوى وطول الأمل أما اتباع الهوى فصعد الحق وطول الأمل وبني الآخر وعن علي  
الله قال عن أبيه قال جاء رجل إلى رسول الله فقال يا رسول الله ما العلم قال الاضواء قال ثم  
يا رسول الله قال المحفظ قال ثم يا رسول الله قال الاستمعة قال ثم يا رسول الله قال العمل قال ثم

والفقيه الكبير  
الذي كان يجهل هذا العلم حتى الداء  
منهما وهو الشيخ وهو شيخ فضيل  
الذي كان يجهل هذا العلم حتى الداء  
منهما وهو الشيخ وهو شيخ فضيل  
الذي كان يجهل هذا العلم حتى الداء  
منهما وهو الشيخ وهو شيخ فضيل

[illegible]

يا رب لا علم لنا  
عليك موسى خفي  
فقال دع عمتك هذا  
فوالله لو احسن لك  
وهذا السيد المبعوث لانا  
السابقه فانه ظاهر

[illegible]





[illegible]

افضل مني  
 المظلمة على ذكره ومنه الى  
 على حكمهم وظلوا الخسفة وظلوا الاوس  
 فاقبحهم عثمان بن النخعي وظلوا الاوس  
 المذكون كما لو كان من الامم  
 ايمور الذين لم يكن لهم وان كانوا  
 لا عمو ولا خصو كل خصم فانهم  
 اولئك لا ارحم من السبع فانهم  
 بالمجور لا بالعدل ومنه الى الحكماء  
 بحكمهم سوء كان انهم فانهم  
 اعنفها وسوء كان انهم فانهم  
 القضاة على المبالغ في انهم فانهم  
 المظلمة على انهم فانهم  
 بهذا الامم  
 كقولهم

واعلم ان الله تعالى قد جعل في كل شيء  
 حكما لا يعلمه الا هو تعالى  
 واعلم ان الله تعالى قد جعل في كل شيء  
 حكما لا يعلمه الا هو تعالى

ان يحق ويغضلك لانه متى ولنا منك كحل من الحى ودمك من دجى وروح من رضى و  
 سرىك من مبرر وعلا نبتك من علا نبتى وانت الهام امه وخليفى منها بقدر سعدى طالعك  
 وشقى منى من عصاك ورجى من قولك وخير من عاذاك وقار من لومك وهلاك  
 من فارقت مثلك ومثل الائمة من ولدك بعدى مثل بغضه نوح من ركب قهله من قهله  
 عنها غرق وشكك مثل النجوم كلما غاب نجم طلع نجم اليوم القمه قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الحق الوالد على ولدك وقال رسول الله من احب عليا ونوياه اكره الله واوداه ومن بغض  
 عليا وعاذاه مقدر الله واخراه وقال رسول الله يا على من احبك ضد احبني ومن احبوني  
 ضد احب الله ومن بغضني ضد ابغض الله فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وقال  
 رسول الله من ظلم عليا بعد وفاتي فكماتما يجد نوبى ونبوته الانبياء من فاني قال النبي  
 لو وزن ايمان على ايمان اهل الارض لرجح ايمان على روى باسنا جميع قال رسول الله بلادي  
 على بن طالب لعن عمر بن عبدود يوم الحندقا فضل من عباده انتبه الى يوم القمه قال رسول الله  
 ان الله مبارك وتعالى اجل لى على بن ابي طالب فضا بل لا يصحى عدو ما غمره من ذكر فضيلة  
 من فضا بله مفرها غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ولو انى يوم القمه يذوب الثقلين  
 ومن كب فضيلة من فضا بله مفرها غفر الله له ما تقدم من ذنبه ولم يزل للملك تسعفله  
 ما بقى لك الكاibre ومن شمع فضيلة من فضا بله غفر الله له الذنوب الذى اكسبها  
 نظر الى فضيلة من فضا بله غفر الله له الذنوب الذى اكسبها ثم قال رسول الله  
 النظر الى على بن ابي طالب عبادة ولا يقبل ايمان عبد الا بولائه والبر من عدايه وقال رسول  
 الله صلى الله عليه واله باعلى انا مدينه العلم على ايمانى ونفى المدينه الامن فل الباس  
 قاله طوبى لمن والا عليا والويل لمن عاذه اللهم انصر من ضره واخذل من خذلها

اعلم ان الله تعالى قد جعل في كل شيء  
 حكما لا يعلمه الا هو تعالى  
 واعلم ان الله تعالى قد جعل في كل شيء  
 حكما لا يعلمه الا هو تعالى  
 واعلم ان الله تعالى قد جعل في كل شيء  
 حكما لا يعلمه الا هو تعالى  
 واعلم ان الله تعالى قد جعل في كل شيء  
 حكما لا يعلمه الا هو تعالى

واعلم ان الله تعالى قد جعل في كل شيء  
 حكما لا يعلمه الا هو تعالى  
 واعلم ان الله تعالى قد جعل في كل شيء  
 حكما لا يعلمه الا هو تعالى

في سبيل ما يصدق منه وما يصدق منه المنطقية والمراد بالمبادئ ما يوقف عليه المطالب في ما يصدق  
 او تصدق به الاول كصرف اطراف مسائل العلم والمفاهيم الدلائل والثاني هو السعدا التي  
 تنال منها مسائل العلم وهي مستغنى عن الذكر والبناء وهي علوم مغارف كالكل اعظم من  
 والاربع زوج او منظر البصر في ما يصدق على سبيل حسن الظن من غير شكك فاصول والا  
 فمضاد زاه والمراد برسمه وبنوا احواله من جهة وغايته وتصدق بموضوعه وبما يتبعه  
 فاعلم ان علم الاصول الفقهية اعتبارا ان باعتبار العلم والاعتبار الثاني الاصول وهو جميع الاصول  
 وهي 2 اللغة مجتمعة اسفل هكذا في اكثر وما يصدق عليه شي ايضا هو المراد منه في الفقه بطلان  
 معاكسة مندر بغير شهوة الدليل والظاهر والاستصحاب والقاعدة كايضا اصل الكلام  
 المحقق في ذاج في الكلام والثاني يقال فاعلم ان الاصل والظاهر والاستصحاب والظلم والاشا  
 اصل ما يستدل به في دليل ما يستدل به الرابع قولنا لنا الاصل هو ان كل فاعل مرفوع اي لنا  
 قاعدة فما اخرناه دخل جميع مباحث جميع معلوما هذا الفن بخلاف من اخار طبعه برادته  
 الفقه غير شامل لجميع مباحث هذا الفن بل شامل بعض دون بعض وعدم كونهما من الادلة ولما  
 القياس والاستصحاب فليس هذا ههنا سوا استدك باظهارها انشاء الله وعليتها علم موضوع لا  
 استنباط احكام الشرعية الشرعية والمراد بالعلم هو صفة ما يوجب كمالا بمنزلة عدم التقصير  
 او حصول صورة او صورة حاصلة عنده فخرج بقيد الموضوع علم الاعيان والاعلال والافعال  
 والبناء وغيرها وهذا من اخار المقتضى لانهم منه كما انما بعدم جواز عاملا والمعمول واحد  
 وكذا غيره واعترضنا عن القواعد لانها داخله وموضوعه لا بل الفقه من حيث الاستنباط كالمعمول  
 والخصوص الامر التي وغيرها والمراد بالبحث عن اجالا اذا التفصيل جزء للسائل المفصلة  
 الفقهية وانه من الاصول وفيل موضوعه الادلة والاحكام لانه لم يبحث عن الاغراض الدلائل  
 فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول

في سبيل ما يصدق منه وما يصدق منه المنطقية والمراد بالمبادئ ما يوقف عليه المطالب في ما يصدق  
 او تصدق به الاول كصرف اطراف مسائل العلم والمفاهيم الدلائل والثاني هو السعدا التي  
 تنال منها مسائل العلم وهي مستغنى عن الذكر والبناء وهي علوم مغارف كالكل اعظم من  
 والاربع زوج او منظر البصر في ما يصدق على سبيل حسن الظن من غير شكك فاصول والا  
 فمضاد زاه والمراد برسمه وبنوا احواله من جهة وغايته وتصدق بموضوعه وبما يتبعه  
 فاعلم ان علم الاصول الفقهية اعتبارا ان باعتبار العلم والاعتبار الثاني الاصول وهو جميع الاصول  
 وهي 2 اللغة مجتمعة اسفل هكذا في اكثر وما يصدق عليه شي ايضا هو المراد منه في الفقه بطلان  
 معاكسة مندر بغير شهوة الدليل والظاهر والاستصحاب والقاعدة كايضا اصل الكلام  
 المحقق في ذاج في الكلام والثاني يقال فاعلم ان الاصل والظاهر والاستصحاب والظلم والاشا  
 اصل ما يستدل به في دليل ما يستدل به الرابع قولنا لنا الاصل هو ان كل فاعل مرفوع اي لنا  
 قاعدة فما اخرناه دخل جميع مباحث جميع معلوما هذا الفن بخلاف من اخار طبعه برادته  
 الفقه غير شامل لجميع مباحث هذا الفن بل شامل بعض دون بعض وعدم كونهما من الادلة ولما  
 القياس والاستصحاب فليس هذا ههنا سوا استدك باظهارها انشاء الله وعليتها علم موضوع لا  
 استنباط احكام الشرعية الشرعية والمراد بالعلم هو صفة ما يوجب كمالا بمنزلة عدم التقصير  
 او حصول صورة او صورة حاصلة عنده فخرج بقيد الموضوع علم الاعيان والاعلال والافعال  
 والبناء وغيرها وهذا من اخار المقتضى لانهم منه كما انما بعدم جواز عاملا والمعمول واحد  
 وكذا غيره واعترضنا عن القواعد لانها داخله وموضوعه لا بل الفقه من حيث الاستنباط كالمعمول  
 والخصوص الامر التي وغيرها والمراد بالبحث عن اجالا اذا التفصيل جزء للسائل المفصلة  
 الفقهية وانه من الاصول وفيل موضوعه الادلة والاحكام لانه لم يبحث عن الاغراض الدلائل  
 فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول

فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول  
 فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول  
 فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول فكلما كان في الاصول



في هذا الشرح بالشرح عز وجل العبر ذلك من الدلائل فمنه ما رواه الصدوق في التوحيد في الصحيح عن  
 الصادق قال قال رسول الله م رفع عن امة نعمة الخطاء والنسيان والشك هو عليه وما لا يقصرون  
 في الايمان وما اضطرر اليه الا بالحدث هذا استعمل فينا بغيره وضع لاجله لاجل وجوه الكفاية  
 ما قبل علم الاصول يوقف عليه الوجوب الكفائي كما قبل علم الاصول بنوقف على وجوب الكفاية يكون  
 تحصل لاجله فنف هو واجب كفاي وما بنوقف على علم الاصول الفقه الكفائي معارف خمس مع  
 ليجتمع خرج ما خرج وبقي الباقي والا فلا ولما كان مخبراً وتوقف عليه العلامة وقبل عيني  
 تأمر فصل العلم ان كان ادعانا للتسبب فمضد هو ولا فمضد المطلوب هو الاول لا العلم من قبل  
 نه ما بدعي وكسبي وايضا ان منفع يقضي عند المتكلم فاعتقاد او حمل القبض عنده من  
 والظن والرجوح هو الا وهو سلب الاعتقاد من وعدم العلم اهل بسبب تركيب مع علمه مع  
 زعمه وان تساوا فاشك في صحة اللغة الكلاهما يوقف عليه اللغة وهو لفظ وضع المعنى  
 اطلاقه والمركب الموضوع بالوضع الشخصي كالاعلام والتوقي كالمستقاة واعلم انه لا نزاع عند  
 فقيهي اهل العتبة والاصوليين بان دلائل لفظ على المعنى بوضع الواضع لا ان اهل  
 تكسر عبادي سليمان الصمعي انه هي مناسبة الدائرة الاستحالة من جهة على الاخر من غير  
 ومدخل بانها المحققين وثبوت اجتماع نقضين كقوله وجوب ومثله القياس بانتهى ما في العبد  
 الانبج العقل والدوزان فالاولا والثاني لعدم الدلائل الاسم بوجود وصف عدمه  
 سلاو للتبني والعصب اوضح ما صرحنا بانهم اسندوا بان التسمية بالحجر دائره مع التسمية وجودها  
 بل الحجر يسمى عصباً بعداء لشيء لا معه شيء خروا والدوزان بعدد على العلة قائماً وجد  
 منت التسمية بعلية فالتيبده نحو ما في ان الحجر ما خود مع كونه من ماء العصب فالحجر كونه والتبدي  
 تدبره ووجه المنع بان لا يثبت للثقا بالقياس باحتمال الجواز على احتمال المنع عنهم فظم

[illegible]

والحاصل الذي لا يخرج من الصاعلي الموقوف  
المدنى الا على ارض الصاعلي الموقوف  
حقنه في موضع راس الشاذية الموقوف  
تاجوا ان خطاب الله عند الموقوف  
القديم في الموقوف  
في الاك



الدليل فما يمكن التوصل اليه المظهر لا ينشأ الى مطلوب جري ولا مكان لا ذراج المقصود  
 والجري لا يخرج الحد عند المنطقيين قولان ضاعداً يكون عنه لاخر قد خلت الاماكن  
 او يبرز لذل ان خرج فهو على ثلاثة اقسام اللفظ الدال على تمام معناه المطابق حيث  
 يدل على تمام معناه الموضوع له واللفظ هي على جزئية والاشارة هي على خارج ما وضع  
 له فالدلالة المطابقة مفردان لم يخصص بمحيط لفظه من معناه والا فركب هو فان استقل  
 بهيئة على زمان فهو الفعل وان استقل بهيئة من غير دلالة على احد الارزمنة الثلاثة فهو  
 الاسم الا وهو الحرف في الاسم شواطي ان اتخذ معناه مع كثرة وشكك مع اختلافه بسبب  
 الاقتران وان اشتمل على شيئين فنقول بحدوثه فخصيصة ومجاز واذا اكثر اللفظ والمعنى شيئا  
 واللفظ فقط فشراد فان فيجوز بناءا لهما كاشان وبه خرج خدای كبر اللفظ ان كان  
 له احكاما بين واحد فما اوتى من اخر في اجمعه هو الظاهر المزجج هو المولى والافتاد هو  
 الجدل ما بين المريجج والجل مثلثا به وما يدرك منه لفظه فقص وما يبين وبين الزيجان  
 موسوم بالحكم فضل في معرفة القضية معروفة بتعريفين ومحددين بين احدهما قول وهي  
 يصدق او يكذب في انهما ضاعرا من الخارج من المطالب نحوها الثاني منهما هي كلام النسبة  
 الثامنة خارج النسبة بين الطرفين باثبات والنفي فهي باحتمال ان حكم باثبات لا يتر  
 ويبرز شرطه فنسبة النسبة الى النسبة اليه الحمل المحول الى الموضوعه فيها بالخصيصة  
 فخصيصة او كلية ونقص الخصيصة قطعته كالانسان او حضور الافراد بين الكل  
 او البعض فهي محصورة مبتدئة والافهملة والمكيف بكمية لضرورتها للاحكام ونحوها  
 هو جهة البسطة او مركبة والموضوع في الشرطه مقدم هي لتقدمه عليه  
 والمقول ثال للعلوم اياه فهي انما مضملة او منفصلة يحكم بتعليق النسبة على الاخرى

على الاخرى لزومها ان صدق الثاني كما ان تضادها العلية والمعلومية هو باعلى واعلم ان الحق  
والشمس والنهار واتفاقية ان صدق المقدم لا يعلل حكم بصدق الثاني مثل كل انسان فالحق ان صدق  
او تنافي بين الجزئين بمفضلة فان شاق الجزئين في الصدق والكذب معاً فنفضلة الحقيقة او في  
الصدق فقط مع امكان اجتماعهما فان شاق او في الكذب فقط فافترافا لخواصه الثانية ان شاقا جزئين  
فهما في الحقيقة ومثلهما في الجمع والخواص فلا يراه مفصلاً في كتابنا السوي بدنه العلوم من قوله  
البرهان الاستدلال في الحق والخط والاشتباه في كلام الموضوع اصغر رسوم في الحق وذا صغر في مجرول  
الاكبر في الكبرى وذا في الكبرى الوسطية مكررة كما قال بعض الفلاس نظم اوسطا كرجل فاقه في شري  
وبار اوضح كروي كرت شكل تختين شيار النخلة الجنتين مع الموجبة كبرى ومع الثانيين بالبرهان الثاني  
اخلاصهما في الكفة كبرى الكبري قال الناظم مغلبة لجنس كتابي في معكائين يتم دجها من جنس كبريا  
حين كان شرطاً ان فصل الاستدلال بعد ما عرفت قايلاً لا فتراف فاعلم قياس الاستدلال في قوله في علم  
متصل او منفصل وهو ما علق وجود التالي بوجود المقدم بعيناً اخرى يتعلق حكم للادب وحكم للادب في احد  
خروج الشرط نحو وان كان هذا غير مكلف ففرض فانه باطلا فاستثناء في عين المقدم لم عين التاكيد لما جاء في  
التاكيد فلا يلزم من استثناء عين التالي عن المقدم بل من استثناء ونفرض التالي نفرض مقدم نحو لو كان هذا  
زكو لا الصيام وقام الفرائض لكنه ليس عليه بواجب نفرض التالي فظهر ليس بالعاكفا فاحاصل المرام استثناء  
المقدم استثناء التالي واكثره بان الشرطية من استثناء نفرض المقدم نفرض التالي انه يمكن التالي ان لم نحو  
كانت هذه ظاهرة من بعض فعباد لها مشروط بالطهارة عليها واجب لكنها ظاهرة من بعض  
ولا يجوز والا فلا واكثره بسجل بلو الشرطية **فصل** والمنفصل ما يلزم متافيا  
من اثبات الوجود نقياً وبالعكس من اثبات كل فرد نفرض فآخر من نفرض احد متافيا  
لعين اخر وبالعكس فلهذا علم من نفرضه عنه فانهم **فصل** لا فتراف في الاستدلال





*(The page contains dense handwritten Arabic marginalia in several columns, likely commentary or glosses related to the main text.)*

[illegible]



هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث

ينبر حساب مصلو الله في هذا العالم  
 والمجاز في غيره مع العلة الصارفة وهي تصرف في أربعة وعشرين الأول السبب كالمطر  
 للنبات بخلاف المطر الثاني عكسه كالام الحمر والثالث الجزع للكل كالزينة للانسان والرابع  
 عكسه البد للعصاة الخامس الاثر للزوم كطوبى للتاجر وعكسه كشد العذر لا عند الله  
 المطلق للبعد كالصوم لصوم رمضان الثامن عكسه كاستيف السبعة التاسع الخاص كزينة  
 للعلماء والرجل للرجال العاشر عكسه كالثا للزينة الحادي عشر حذف المضاف للمعروف  
 الثاني عشر حذف المضاف اليه بخلاف كرام والثالث عشر المجاورة نحو عوى للباب الرابع عشر  
 الموزل اليه قوله عز وجل في اربع عشرة او الخامسة عشر على كان عليه نحو واو الياء والواو  
 السادس عشر الضد بالضد كجاء وسببه مثلهما وثيرهم بعدا بالهم السابع عشر التكرار للنبذة  
 للعلم نحو علمت نفس علم الرجل الثامن عشر بلام العهد دخول الباب سجد التاسع عشر  
 الزيادة نحو ليس كمثل شي العشر الحال كالجلس للمضاد بعكسه ككلمة الواحد والعشر  
 الاثني للذبح كالاثني للرجل والثاني عشر كالبذل للبذل منه وفي تحت السبب اليه  
 الثالث والعشرون المضاف اليه نحو الله لكم ان تزلوا اي لان لا تزلوا الرابع عشر النية  
 للشأبة نحو كلب العفو للشرير كلها سوى الاخير مجاز مرسل وعند الاخرين خمسة عشر  
 عرف والحاجب والامدي والخمر وغيرها الامكان ردة البعض الى البعض فانهم وفي القرآن  
 كثيرا فاقرانهم القرآن فادعهم انما فان قبل انزلوا الله عز وجل ان يكون لك قانع فاقنا  
 فومضيت كما قالوا فاعلم فمما ثبت انهم مجاز لا حقيقة كخمر مدفوع ان الجار مستلزم الوضع  
 للحقيقة فقول واعلم طري معرفة الحقيقة على خمسة اقسام الاول التنصيص من سماع  
 اللفظ فيما وضع له الواضح بحيث استعمل في غيره مثل ان يقول وضع هذا اللفظ مطلقا

هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث

هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث  
 هذا الكلام في الكون من حيث



[illegible]











وان كان  
اللفظ في  
الجملة  
فانما هو  
في الجملة  
فانما هو  
في الجملة

الموضوع للجزء في الكل مثل الرقبة لا لاشارة يمكن الجواب عن الاعتراض الاول بان المراد من القربة  
الصافرة هي المانعة عن اعادة المعنى الخفيف منه كما يمكن الجواب عن الاعتراض الثاني بان المراد  
من القربة هو المانعة عن اعادة المعنى الحقيقي بالذات لا بالتبع وبغيره قوله ثم واذا قيلت عليهم  
اياه فادعهم بما انا واذا بلغ الكلام الى هذا المبلغ فلا بأس ان توضح الدلالة البتعية فقول  
المنطوق ما مله عليه اللفظ في محل النطق وصرح بمطابقه وتضمنه وغيره التزامي والا لكان في  
على ثلثة اشياء مدلول عليه بدلالة التنبيه والالمام ومدلول عليه بدلالة الاشارة لا لاشارة ان  
يكون الدلالة مقصودة للمتكلم اولا اما الاول فهو على فحين الاول ما يوقف صد الكلام  
كقولهم رفع عن امي الخطاء والذنبا فان المراد رفع المواخذة عنها ما لا يكون الكلام  
كاذبا والثاني ما يوقف حجة عليه عقلا كقوله ثم واسئل القربة واسرها كقول الفاعل  
عبدك عقر على الف فلان تغد راهل في المثال الاول ومن تغد راهل في المثال الثاني  
فملكك على الف اذا لصبغ العرق شرعا الا في ملك وهذا يمتد بدلالة الاضمار الفصح  
الثاني ما لا يوقف صد الكلام ولا حجة عليه ولكنه كان منقرا ليقول يمكن ذلك  
لبعد الاقران مثل قوله كقر بعد قول الاعرابي ملكك واهلكك وواضحة اهل في غدار  
يفهم من ان الوفاء على لوجوب الكفارة عليه وهذا يستمر مدلول عليه بدلالة التنبيه والالمام  
وهذا في مقابل منصوص الجلة واما التعلل في غير الاعرابي غير الامل فهو باب تفتيح  
وحذا الاضافات واما الثاني وهو ما لا يكون مقصودا للمتكلم لكن يلزم من الكلام  
مثل دالة الالهام على كون اهل المحل ستم اشهر وهذا هو المستبد لدلالة التبعي اذا تم هذا  
فقول ان زادة الجزء في المركب كان زادة الرقبة من الانسان اذا استعملت فاريد منها الا اذا  
غير معلوم بل عدم الادارة معلوم غايبة الامر انهما ما بالشع وهذه الدلالة متروكة في  
استعملت في هذه المعاني غير  
نظما الى هذه المعاني غير  
يعني ان الشارع المقدس  
اقام حجة في الشرع للشارع  
الشارع في الشرع في الشرع  
اولا لانه لا يمكن ان يكون  
الفاعل في الجملة  
والامانة في الجملة  
والفاعل في الجملة  
والامانة في الجملة

فانما كان  
اللفظ في  
الجملة  
فانما هو  
في الجملة  
فانما هو  
في الجملة

[illegible]

[illegible]

أي المصادر التي عني  
فارس الذات

استماعه فيها لا يملكه  
الشيء

المعبرين هو طيفنا الوحد

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

لَا تَخْضَعُوا

فأما غفرانها

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

24.

[illegible]

[illegible]

فعلنا

[illegible]



من صلى سبع ليلة آخر من قبره يوم يبعث وجهه كالقمر ليلة البدر حتى يرى على الصراط مع النبيين من صلى سبع ليلة كتب من الأولين وغفر له ما تقدم من ذنبه ومن صلى ثمان مائة ليلة قبل الرجم في قبره من صلى سبع ليلة كان في قول الفاعلين حتى يرى على الصراط كالريح العاصف ويدخل الجنة بغير حساب من صلى تلك ليلة لم يبق ملك إلا يحط به من الله عز وجل وقبل له دخول من باب من أبواب الثمانية شئت من صلى بضع ليلة فلو أعطى من الأرض ذهباً سبعين الف مرة لم يعد جزاءه وكان له ذلك أفضل من سبعمائة رقة يعقها من ولد اسمعيل من صلى ليلة كان له من الحسنات قدر صلح الحج إذا نالها أنقل من جبل أحد عشر مرات من صلى ليلة ثمان مائة كتب الله عز وجل له كاهن وساجداً وذكر أو أعطى من الثواب إذا ناله أنه يخرج من الذنوب كلها ولدت أمته ويكتب له عدد ما خلقت من الحسنة ومثلها درجات ويثبت التور في قبره وينزع الأثم والحسد من قلبه ويجازي عذاب القبر يعطى ثواب من النار ويبعث من الأيمن ويقول الرب تعالى الملكة انظروا العبد اجمع ليلة ابتغاء مرضا في أسكوه الفردوس ولم يزلها مائة الف مائة في كل مائة رقة جمع ما لا ينقص تلك الأيمن ما لا يحيط على مال سوى ما عندك من الكرامة والمزيد الف ليلة وعن أبي جعفر عن الباقر عن أبيه عن جده قال قال رسول الله من قرء عشر آيات في ليلة لم يكتب من القافلين ومن قرء خمسين آية كتب من الذكور ومن قرء مائة آية كتب من الخاشعين ومن قرء ثمان مائة آية كتب من الفاعلين ومن قرء خمسمائة آية كتب من المجتهدين ومن قرء الف آية كتب قطاراً ولفظاً خمس الف فقال ذهب مثقال أربعة عشر فيلماً أصغرها مثل جبل أحد وكبرها ما بين السماء والأرض فيقول الكافي حجة رضاء موسى ب الأمر طلب فعل بالقول استعماله وفيل هو مع عبادة العلق والأمر حقيقة في الوجوب وقاله تعالى فاعملوا الصالحات

[illegible]

[illegible]

الى امرهم بالسواء فان طلبهم للسواء بصيغة افضل في غلة الكثرة وعن غيره  
 ان هذه الابهة لا دلالة لمراد على الوجوه المدعى ولا بصيغة افضل على الوجوه  
 احدى ما عجز الاخر كما لا ان من المراد من هذه الابهة هو قوله نعم ايجد او عن  
 لابهة الثالثة بقوله نعم بعد لك ويل يوشد للمكذبين يدل على ان ذنبا لم يترك  
 الامر مشافرا وتكديبا وفيه انه يمكن ان يكون ذنبا على الجنتين ان كانوا هم المكذبين  
 اخصاص الذم باهم والويل للمكذبين ان كانوا غيرهم على ان الاصل عدم كونه  
 اسند القائلون بكونه حقيقته في السنة لعولهم اذا امرتهم بشئ فانوا متهم  
 سيطعنهم فان الرد الى مشتبها بعيدا النب واجيب عنه بان الاستطاعة غير المشبه  
 وبان متخاضع لعدم كونه حقيقته في السنة والامتناع الخارج البطلان وبان الحكيم  
 انما يدل على ان الامر حكمه كذا ولا يدل على ان صيغة افضل حكمه كذا واحد ما جاز  
 الاخر

كما يقول السيد المرتضى ومن الجاز كما بقوله المشتم واجب عنه بان الدليل را  
 على كونه حقيقته في الوجوب بخصوصه وهو ان البناء على ان الجاز على مختار  
 المشتمل على مختارهم اذا استعمل في كل واجب من الوجوب والبناء  
 المحصور به يكون مجازا والجاز لا يرد عليهم اكثر واسئل السيد المرتضى على  
 كونه مشتركا بينهما الغنى بالاستعمال في الاصل في الاستعمال الحقيقية على كونه حقيقته  
 في الوجوب فقط على ذلك واجيب بان الجاز اولي من الاشتراك والاستعمال اعم من  
 على ان البناء اتماد على كونه حقيقته في الوجوب وخصوصا احتجاج بعض التعاليم من  
 في الوجوب مشترك بينهما الغنى بالاستعمال في الاصل في الاستعمال الحقيقية على كونه حقيقته

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

مجتنبه رفع الحنفية لذلك على ما بيننا  
ولا باخ هو التخصيم وجوب مسلي  
وجوب ذهاب العبد إلى الملك بعد  
من الحب وجوب فعل المسكين بعد  
من الطراء والصلوة والصلابة  
ثم هو بعد ثمانية من قبيل الحنفية  
النساء بعد ثمانية من قبيل الحنفية  
المدكوذات إنما هو قبل التسليم  
حصول ثبوت التسليم  
ما مؤثر

لا دمعاً الخضراء فاق قلبه  
فدود في القرن بعد  
الخصر من الوجع فليجنا  
لا يا بني لا تخلفوا عنكم  
خيلكم الملاء فليجنا  
المتى فليجنا  
من اندهض قبل

فانما قولنا الامتثال  
 على التكاليف في غير ذلك  
 لا يقتضي الامتثال في كل  
 وقت بل يقتضي الامتثال  
 في كل وقت في كل وقت  
 في كل وقت في كل وقت  
 في كل وقت في كل وقت

بان تكرار الصوم والصلوة شكر لكل يوم بخلاف الصوم فانه يتكرر كل سنة  
 بالجمع عن الثاني ولا بانه قياس في اللغة فانا بان الفارق موجود فان مدلول التي  
 نفى الخفيفة وهو يقتضي استغراق الاوقات بخلاف مدلول الامر فان مدلوله ايجاد  
 الطبيعة والتركيب جامع كل فعل بخلاف تكرار المايور وبه عن الثالث يمنع الاستلزام  
 او لا ان اريد من الصدا الصدا الخاص بمنع استلزام واما الشرط فاما الفعل فانا الاتي  
 صدين لا ثالث لهما كما يحركه والتسكون ويمنع دلالة التثنية على التكرار فالثاني منع دلالة  
 خصوص التثنية الذي في ضمن الامر على الدوام دائما واسندل القانون بالمرّة بان  
 التسبيل او امر عبده بدخول الدار فدخل مرة عندئذ وما ذلك الا لاجل الامر على  
 الدوام دائما واسندل القانون بالمرّة بان التسبيل او امر عبده بدخول الدار فدخل  
 المرّة واجبة بان الامتثال كما يتحقق يكون مدلول الامر المرّة كما ذكرتم كذلك يجوز  
 ان يكون الامتثال لكون الامر للطبيعة كما قال الله فصل اخلف القانونون  
 يكون الامر للطبيعة او المرّة في الامر المعلق على الشرط او صفة انه هل يتكرر يتكرر  
 او الصفة على احوال ثلثة المنع مطلقا والجواز مطلقا وثالثها التفصيل بين ما اذا فهم  
 العلية فيبكر وبين ما اذا لم يفهم العلية فلا يبتكر واسندل القانونون بالتكرار  
 بالاستقراء فان في مثل قوله نعم اذا فهم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وقولهم نعم وان  
 كنتم جنبا فاطهروا وان لم تجدوا ماء فتيمموا الزاينة والواحدة فاجلدا والشارع  
 السائر فاقطعوا ايدهما يبتكر الامر بكثر الشرط والصفة فطعا فكذلك في المشكوك  
 الحاقه بالاعم الاعراب اجب عنه بان تكرار المذكورات كما يمكن ان يكون كون الامر  
 للتكرار مطلقا كما قلتم فكذلك يمكن ان يكون تكرارها لاحاق فهم العلية بقوله المفضلون وابتكر  
 الطوبى من غير تيمم بان الامر للتكرار فالا  
 التكرار من غير تيمم بان الامر للتكرار فالا

بان تكرار الصوم والصلوة شكر لكل يوم بخلاف الصوم فانه يتكرر كل سنة  
 بالجمع عن الثاني ولا بانه قياس في اللغة فانا بان الفارق موجود فان مدلول التي  
 نفى الخفيفة وهو يقتضي استغراق الاوقات بخلاف مدلول الامر فان مدلوله ايجاد  
 الطبيعة والتركيب جامع كل فعل بخلاف تكرار المايور وبه عن الثالث يمنع الاستلزام  
 او لا ان اريد من الصدا الصدا الخاص بمنع استلزام واما الشرط فاما الفعل فانا الاتي  
 صدين لا ثالث لهما كما يحركه والتسكون ويمنع دلالة التثنية على التكرار فالثاني منع دلالة  
 خصوص التثنية الذي في ضمن الامر على الدوام دائما واسندل القانون بالمرّة بان  
 التسبيل او امر عبده بدخول الدار فدخل مرة عندئذ وما ذلك الا لاجل الامر على  
 الدوام دائما واسندل القانون بالمرّة بان التسبيل او امر عبده بدخول الدار فدخل  
 المرّة واجبة بان الامتثال كما يتحقق يكون مدلول الامر المرّة كما ذكرتم كذلك يجوز  
 ان يكون الامتثال لكون الامر للطبيعة كما قال الله فصل اخلف القانونون  
 يكون الامر للطبيعة او المرّة في الامر المعلق على الشرط او صفة انه هل يتكرر يتكرر  
 او الصفة على احوال ثلثة المنع مطلقا والجواز مطلقا وثالثها التفصيل بين ما اذا فهم  
 العلية فيبكر وبين ما اذا لم يفهم العلية فلا يبتكر واسندل القانونون بالتكرار  
 بالاستقراء فان في مثل قوله نعم اذا فهم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وقولهم نعم وان  
 كنتم جنبا فاطهروا وان لم تجدوا ماء فتيمموا الزاينة والواحدة فاجلدا والشارع  
 السائر فاقطعوا ايدهما يبتكر الامر بكثر الشرط والصفة فطعا فكذلك في المشكوك  
 الحاقه بالاعم الاعراب اجب عنه بان تكرار المذكورات كما يمكن ان يكون كون الامر  
 للتكرار مطلقا كما قلتم فكذلك يمكن ان يكون تكرارها لاحاق فهم العلية بقوله المفضلون وابتكر  
 الطوبى من غير تيمم بان الامر للتكرار فالا

فيقولون بعد التكرار مطمئنان دخلت السوق فاشترى اللحم واعطى نبدادهم ان  
 دخل ذاري فلا يفهم منه التكرار واجيب عنه بان لا اجل عدم فهم العلة فلما لم يفهم منه  
 التكرار واستدل المفضلون بفهم الحرف فانه لا ينبغي التامل في تكرار الامر بتكرار الشرط  
 فيما دل على العموم مثل كلما ومما كادوات الشرط واما في المرد على العموم مثل ان واذا  
 فلا ينكر الامر بتكرار الشرط الا ان يقال بحالها على العموم لوقوعها في كلام الحكم ولما انصفت  
 فلا ينبغي التامل في تكرار الامر بتكرار الصفة فما اذا فهم العلة النابذة بالقرينة الخارجية  
 واذا لم يفهم العلة بالقرينة فلا ينكر بتكرار الصفة فصلا اخلف الاصوليون  
 في ان الامر هل يفيد الفور والترخي على احوال فبعضهم يقولون انه للفور وبعض اخر  
 يقولون يجوز الترخي والاشارة لفظا لمقتضى الرضوخ والاقوى انه لا دلالة للصيغة  
 ولا الترخي بل هو مطلق لما مضى لنا ان الامر وسائر المشتقات من المصادر  
 عن الادم والتبوين وكذا سائر القيود فكما ان لا دلالة للمشتق على قيد من القيود فكذلك  
 المشتقات تظهر طامرا انفا اخرج القائلون في القيود بعدة العبد اذ حرة السفى عند قول  
 مولاه اسقى بدمي ابليس على تركه السجود بقوله نعم ما منعك الا تسجد اذ امر بك بمكان  
 ان بعدد بان لا دلالة على الفور والامر وبان لو جاز التأخير لجاز التأخير عن وقت  
 ان يجوز التأخير الى اخر وقت الامكان وهو محمول وتكليف المكلف علم التأخير عن وقت  
 لا عليه تكليف بالاحمال ولا دلالة في الصيغة على وقت معين وقوله نعم سارعوا الى الغفره  
 من ربكم وقوله نعم فاستبقوا الخيرات تقر بترك المراد بالغفره سببا لاستحسانها  
 العبد الى فعل الله نعم وهو المغفرة فلا بد من اذنه سبب المغفرة وهو فعل المايه بوجه  
 وبغالبه الامر بالتحقق بما مع الطلب بالاستسقاء فان مقتضى النسب كونه مثل زيد فاما  
 فانه من اجل ان لا يستحال الجمع بين التفضيلين  
 وانما ان امكن استحال الجمع كما لو قيل  
 في التأخير هو المطلوب في التأخير  
 واعلم انه فانه لا خلاف في  
 كلامه في الاصل في الاصل في الاصل

القائلون بعدم التكرار مطمئنان ان دخلت السوق فاشترى اللحم واعطى نبدادهم ان  
 دخل ذاري فلا يفهم منه التكرار واجيب عنه بان لا اجل عدم فهم العلة فلما لم يفهم منه  
 التكرار واستدل المفضلون بفهم الحرف فانه لا ينبغي التامل في تكرار الامر بتكرار الشرط  
 فيما دل على العموم مثل كلما ومما كادوات الشرط واما في المرد على العموم مثل ان واذا  
 فلا ينكر الامر بتكرار الشرط الا ان يقال بحالها على العموم لوقوعها في كلام الحكم ولما انصفت  
 فلا ينبغي التامل في تكرار الامر بتكرار الصفة فما اذا فهم العلة النابذة بالقرينة الخارجية  
 واذا لم يفهم العلة بالقرينة فلا ينكر بتكرار الصفة فصلا اخلف الاصوليون  
 في ان الامر هل يفيد الفور والترخي على احوال فبعضهم يقولون انه للفور وبعض اخر  
 يقولون يجوز الترخي والاشارة لفظا لمقتضى الرضوخ والاقوى انه لا دلالة للصيغة  
 ولا الترخي بل هو مطلق لما مضى لنا ان الامر وسائر المشتقات من المصادر  
 عن الادم والتبوين وكذا سائر القيود فكما ان لا دلالة للمشتق على قيد من القيود فكذلك  
 المشتقات تظهر طامرا انفا اخرج القائلون في القيود بعدة العبد اذ حرة السفى عند قول  
 مولاه اسقى بدمي ابليس على تركه السجود بقوله نعم ما منعك الا تسجد اذ امر بك بمكان  
 ان بعدد بان لا دلالة على الفور والامر وبان لو جاز التأخير لجاز التأخير عن وقت  
 ان يجوز التأخير الى اخر وقت الامكان وهو محمول وتكليف المكلف علم التأخير عن وقت  
 لا عليه تكليف بالاحمال ولا دلالة في الصيغة على وقت معين وقوله نعم سارعوا الى الغفره  
 من ربكم وقوله نعم فاستبقوا الخيرات تقر بترك المراد بالغفره سببا لاستحسانها  
 العبد الى فعل الله نعم وهو المغفرة فلا بد من اذنه سبب المغفرة وهو فعل المايه بوجه  
 وبغالبه الامر بالتحقق بما مع الطلب بالاستسقاء فان مقتضى النسب كونه مثل زيد فاما  
 فانه من اجل ان لا يستحال الجمع بين التفضيلين  
 وانما ان امكن استحال الجمع كما لو قيل  
 في التأخير هو المطلوب في التأخير  
 واعلم انه فانه لا خلاف في  
 كلامه في الاصل في الاصل في الاصل

فيقولون بعد التكرار مطمئنان ان دخلت السوق فاشترى اللحم واعطى نبدادهم ان  
 دخل ذاري فلا يفهم منه التكرار واجيب عنه بان لا اجل عدم فهم العلة فلما لم يفهم منه  
 التكرار واستدل المفضلون بفهم الحرف فانه لا ينبغي التامل في تكرار الامر بتكرار الشرط  
 فيما دل على العموم مثل كلما ومما كادوات الشرط واما في المرد على العموم مثل ان واذا  
 فلا ينكر الامر بتكرار الشرط الا ان يقال بحالها على العموم لوقوعها في كلام الحكم ولما انصفت  
 فلا ينبغي التامل في تكرار الامر بتكرار الصفة فما اذا فهم العلة النابذة بالقرينة الخارجية  
 واذا لم يفهم العلة بالقرينة فلا ينكر بتكرار الصفة فصلا اخلف الاصوليون  
 في ان الامر هل يفيد الفور والترخي على احوال فبعضهم يقولون انه للفور وبعض اخر  
 يقولون يجوز الترخي والاشارة لفظا لمقتضى الرضوخ والاقوى انه لا دلالة للصيغة  
 ولا الترخي بل هو مطلق لما مضى لنا ان الامر وسائر المشتقات من المصادر  
 عن الادم والتبوين وكذا سائر القيود فكما ان لا دلالة للمشتق على قيد من القيود فكذلك  
 المشتقات تظهر طامرا انفا اخرج القائلون في القيود بعدة العبد اذ حرة السفى عند قول  
 مولاه اسقى بدمي ابليس على تركه السجود بقوله نعم ما منعك الا تسجد اذ امر بك بمكان  
 ان بعدد بان لا دلالة على الفور والامر وبان لو جاز التأخير لجاز التأخير عن وقت  
 ان يجوز التأخير الى اخر وقت الامكان وهو محمول وتكليف المكلف علم التأخير عن وقت  
 لا عليه تكليف بالاحمال ولا دلالة في الصيغة على وقت معين وقوله نعم سارعوا الى الغفره  
 من ربكم وقوله نعم فاستبقوا الخيرات تقر بترك المراد بالغفره سببا لاستحسانها  
 العبد الى فعل الله نعم وهو المغفرة فلا بد من اذنه سبب المغفرة وهو فعل المايه بوجه  
 وبغالبه الامر بالتحقق بما مع الطلب بالاستسقاء فان مقتضى النسب كونه مثل زيد فاما  
 فانه من اجل ان لا يستحال الجمع بين التفضيلين  
 وانما ان امكن استحال الجمع كما لو قيل  
 في التأخير هو المطلوب في التأخير  
 واعلم انه فانه لا خلاف في  
 كلامه في الاصل في الاصل في الاصل

منه من اجل النزاع  
علم ان هذا هو وجه  
مبني في الفلذ القلذ  
هنا ان هذا هو وجه  
الشيء عن النجس من  
فانما هو من جهة  
عامة فانه لا يخرج  
عن ذلك الا ان يخرج  
منه من جهة اخرى  
الامر بصلح العالم  
تسليمه الى الله ان  
فانما هو من جهة  
ومع ذلك في جهة  
فانما هو من جهة  
كله وسننم من  
فانما هو من جهة  
بعضه لا يخرج  
بعضه لا يخرج  
كالقاضي والتابع  
فانما هو من جهة  
عن النجس من جهة  
ان المامون في هذا

وعمره عالم ولا نشأته كانت ظالفة وهو حرقه هذا حال فلذا الامر الحقا قال الامام عليه السلام  
واجب عن الاول ان يتقدمه العبد في تاجر السقي للفرقة وحمل النزاع الامر الجبر عن الفرقة  
وعن الثاني بان ذم البلبس لعله من جهة الاستكبار بدليل قوله نعم خلقتني من نار خلقتني  
من طين وبان القافر قوله نعم فعوله ساجدين بعبد التوفيق فلم يثبت له التمام على التوفيق  
وعن الثالث ولا بالقبض بصورة النصيح بجواز التاجر وانما بان جواز التاجر لا يكثر  
وجوبه وثالثا بان جواز التاجر الى حصول ظن الموت وهو ممكن خصوصا بالكتاب  
الواجب الممنه بامداد العمر عن الزايع بحل الاثني على الاستحباب المنافاة مدلول  
المسنة للمادة لو حمل على الوجوب لعدم اطلاق السارعة والاستبعاد في الاعلى  
الموسع فالحكم بوجوب الفور اثبات للتضييق والاثبات بالمضييق عرفا ليس سارعة  
واستباق فان المامون بصوم ومضا اذا صام فبلائي له ان سارع وفي هذا الجواب  
نظرا فكلما يمكن تحقيق السارعة في زمان الرخصة كك يمكن تحقيقها بما لا يخطر  
في زمان الرخصة كما يظهر من حج في العام الاول من الاستطاعة ان سارع في حجة فالاول  
الجواب قاله المحقق الفقيه من ان الاثني لو سلم ظهورهما في الوجوب مع ملاحظة  
هذه المذكورات فهو ظهور وماد ذكره من التبادر في الماهية في الامر المطلق ظهور  
ولا يرب ان هذا هو من جهة الاثبات على الاستحباب مضافا الى ان لا ظهور في السارعة  
فان الامر بالمساعة الى سبب المغفرة كما هو مناط الاستدلال لا يبعد الا وجوب المسارعة  
الى السبب في الجملة فاذا تعدد الاسباب كما في ما نحن فيه فان احد الاسباب في التوفيق التي  
فوريها جمع عليه فلا يبعد الا فورية احدها وهو بسنن المطوع عن الخا من بانه قاس مع  
فان المامون من التوفيق علم الاثبات بفرد من الامراء المحقق بنفي الحصة بخلاف الامراء  
لا يجمع فبلائي هذا هو وجه

منه من اجل النزاع  
علم ان هذا هو وجه  
مبني في الفلذ القلذ  
هنا ان هذا هو وجه  
الشيء عن النجس من  
فانما هو من جهة  
عامة فانه لا يخرج  
عن ذلك الا ان يخرج  
منه من جهة اخرى  
الامر بصلح العالم  
تسليمه الى الله ان  
فانما هو من جهة  
ومع ذلك في جهة  
فانما هو من جهة  
كله وسننم من  
فانما هو من جهة  
بعضه لا يخرج  
بعضه لا يخرج  
كالقاضي والتابع  
فانما هو من جهة  
عن النجس من جهة  
ان المامون في هذا  
بالثبات والالتزام  
من الضد احد اضداد الوجوب في الامر  
وهو راجع الى الخاص والعام  
مستلزم من الضد يعني مستلزم  
الامر بضده وهو بطلان  
الخاص وكان غلو في  
بعضه من حال  
استلزم ان يتكفر  
ما لا يطاق بسنن  
الامر بصلح العالم  
تسليمه الى الله ان  
فانما هو من جهة  
ومع ذلك في جهة  
فانما هو من جهة  
كله وسننم من  
فانما هو من جهة  
بعضه لا يخرج  
بعضه لا يخرج  
كالقاضي والتابع  
فانما هو من جهة  
عن النجس من جهة  
ان المامون في هذا

[illegible]

١٢٠ كان مطلوب المستقر في الفناء ذلك الحيا ومرد لا يظن خاصا في ١١١١





الثاني في تمهيد القواعد والقول الرابع لان الحاجب الفاعل الثالث منسوب الى الكون  
 الواضحة وقد نسب بعضهم هذا القول الى السبند وجعل الواجب بالنسبة الى التبع  
 مطوما النسبة الى غيره محتملا للاطلاق والتقييد فيحكم بوجود التبع لمطأ حال  
 التقييد ويتوقف في غير التبع كما حال كون الواجب شرطاً ومقتداً بالنسبة اليه  
 فيكون السبند من الفاعلين بالوجوب مطوما هو المشعر وان الواجب كما ينقسم الى  
 المكلف الى العيني والكفائي وباعتبار المأمور به الى العيني والتخييري وباعتبار زمان  
 المأمور به الى الموسع والمضيق وباعتبار مطلوبيته والذات وعدمها الى الواجب  
 التقضي والغيري وباعتبار تعلق الخطاب به بالاصلية والتبع الى الاصلية والتبع في كل  
 ينقسم الواجب بالنسبة الى مقدما الى واجب شرط ومطلوب لان المقدمة اما ان يكون  
 موقفاً عليه للوجوب او موجوداً معافا الواجب بالنسبة اليه واجب شرطاً ولا استطاعة  
 بالنسبة الى التبع ولما ان يكون موقفاً عليه للوجود فقط فالواجب بالنسبة اليه واجب  
 مطلق ولا خلاف بين الاصوليين في عدم وجوب مقدمة الواجب الشرطي وطفاقه  
 لا يجب علينا تحصيل الاستطاعة لانما الخلاف بين الاصوليين في مقدما الواجب  
 المطلق فلذا قيدنا الواجب في صدر البحث بالاطلاق والاقوى عندنا القول بعدم الوجوب  
 مطلقاً وفاقا لصاحب القوانين ولنا الاصل في عدم الوجوب عدم دلالة الاصل عليه  
 باحد من الدلائل اللفظية اما المطابقة والنظم في ظاهره اما الالتزام فلا شفاء  
 الزوم اليقين لانه لا يلزم من تصور وجوب في المقدمة تصور وجود المقدمة واعني  
 اليقين فهو واضع منفي اذ لا يفهم بعدم لحظة المقدمة وفي المقدمة والنسبة بينهما  
 بوجوب المقدمة بمعنى ان فهمها خاطئين وتكليفين وفيه ما ذكرنا ان من ان في ذلك  
 التبع لو انشأنا في المقطع حكمه انما هو في المقطع حكمه انما هو في المقطع حكمه

بحكم اهل العرف بانما مثل امثالا واحدا وان كان له مقدمات لا تخصي احد القائلون  
 الوجوب فظم بالاجماع نقله جماعة بل ادعى بعضهم الضرورة وبان المقدمه ولو لم تكن  
 واجبه لزم احدا لغيره اما التكليف بالحق او خروج الواجب عن كونه واجبا وكلاهما با  
 اما الملامه فلا تزل ولو لم تكن المقدمه من الحان زكاهاما ان يبقى التكليف بهذه المقدمه  
 ولا فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ولما بطلان الاول فظاهر الجواب لتاع الاجماع  
 فان الاجماع في المسائل الاصوليه لم يقل دليل على تحجيره ولا يستعان به كون مراد المستد  
 بالاجماع بل الضرورة الوجوب التبعي لا الوجوب الاصل في محل النزاع الثاني ولما وجب  
 التبعي فحق ايضا قائلون به وانما عن الثاني فيما تقتضيه لا بما لو ترك عضبا ناهاما ان  
 بقي الواجب على صفة الوجوب ولا فاهو حواكم فهو حوا بناو بالحل ثانيا وهو ان  
 لمقدور لا يصبر فمتنعاً انما الممنوع هو طلب الامر المأمور به بشرط عدم  
 لمقدور واما طلبه منه حال عدم المقدمه ولا بشرط عدم المقدمه فغير ممنوع ونظير فيكلف  
 لكفار بالفرع حال الكفر لان الامتناع بالاختيار والبناء في الاختيار لا بنفسه  
 نسب للتكليف بالحق صفة المقدمه فمتنعاً لا يقال بصرح الامر بحوا ترك المقدمه مع  
 لتكليف بهذه المقدمه فصح ولا يصد مثل ذلك عن الحكم لانا نقول هذا الجواب  
 انما هو بحكم العقل لا الشرع فلهذا في وان اورد على هذا انه كيف ينقل حكم العقل  
 عن حكم الشرع وبعد تامل في ثمر النزاع وهي تعدد الثواب للعقل على العقل و  
 الترك على القول بوجوب المقدمه وعدم التعدد على القول بوجوب لا يبقى لك  
 في عدم في ذلك عن الحكم واستدل القائلون بوجوب التبعي وغيره اما في الثاني  
 فقام من دليل القائلين بعدم الوجوب واما في الاول فان المسبب لا يخلف عن السبب  
 مثل ما نحن فيه فكل انما  
 الفهم والممكن والامتناع  
 ممكن والفرد من مقدمه  
 حازن اذ الفرد من  
 ذلك الطبيعي فلهذا  
 حازن الانسان  
 حازن الانسان

وانما اهل العرف بانما مثل امثالا واحدا وان كان له مقدمات لا تخصي احد القائلون  
 الوجوب فظم بالاجماع نقله جماعة بل ادعى بعضهم الضرورة وبان المقدمه ولو لم تكن  
 واجبه لزم احدا لغيره اما التكليف بالحق او خروج الواجب عن كونه واجبا وكلاهما با  
 اما الملامه فلا تزل ولو لم تكن المقدمه من الحان زكاهاما ان يبقى التكليف بهذه المقدمه  
 ولا فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ولما بطلان الاول فظاهر الجواب لتاع الاجماع  
 فان الاجماع في المسائل الاصوليه لم يقل دليل على تحجيره ولا يستعان به كون مراد المستد  
 بالاجماع بل الضرورة الوجوب التبعي لا الوجوب الاصل في محل النزاع الثاني ولما وجب  
 التبعي فحق ايضا قائلون به وانما عن الثاني فيما تقتضيه لا بما لو ترك عضبا ناهاما ان  
 بقي الواجب على صفة الوجوب ولا فاهو حواكم فهو حوا بناو بالحل ثانيا وهو ان  
 لمقدور لا يصبر فمتنعاً انما الممنوع هو طلب الامر المأمور به بشرط عدم  
 لمقدور واما طلبه منه حال عدم المقدمه ولا بشرط عدم المقدمه فغير ممنوع ونظير فيكلف  
 لكفار بالفرع حال الكفر لان الامتناع بالاختيار والبناء في الاختيار لا بنفسه  
 نسب للتكليف بالحق صفة المقدمه فمتنعاً لا يقال بصرح الامر بحوا ترك المقدمه مع  
 لتكليف بهذه المقدمه فصح ولا يصد مثل ذلك عن الحكم لانا نقول هذا الجواب  
 انما هو بحكم العقل لا الشرع فلهذا في وان اورد على هذا انه كيف ينقل حكم العقل  
 عن حكم الشرع وبعد تامل في ثمر النزاع وهي تعدد الثواب للعقل على العقل و  
 الترك على القول بوجوب المقدمه وعدم التعدد على القول بوجوب لا يبقى لك  
 في عدم في ذلك عن الحكم واستدل القائلون بوجوب التبعي وغيره اما في الثاني  
 فقام من دليل القائلين بعدم الوجوب واما في الاول فان المسبب لا يخلف عن السبب  
 مثل ما نحن فيه فكل انما  
 الفهم والممكن والامتناع  
 ممكن والفرد من مقدمه  
 حازن اذ الفرد من  
 ذلك الطبيعي فلهذا  
 حازن الانسان  
 حازن الانسان

وجودا وعدما والقدره لا يتعلق بالسبب بل القدره على السبب باعتبار القدره على  
 السبب احيى عنه بان المقدور لا يصير بمنتهى عافان الواجب بالاختيار والابق بالاختيار  
 مع ان الاختيار والامتناع المذكور حاصل في الشرط ايهما فالوجه لتخصيصه بالسبب احيى  
 من خص الواجب بالشرط الشرعي بان لا يكون واجبا لم يكن شرطا والثاني بطم فالتقدم  
 مثله بان الملازم انه لو لم يجب لكان تركه وجها فاما ان يكون الاثر بالشرط اينا بانما  
 المامور به ام لا والاول باطل للزوم تمامته المامور به بدون الشرط وعدم توقفه على  
 الشرط واما بطلان الثاني فواضح واجب عنه باختيار الثاني وعدم الاثبات  
 بالماور به كما يتحقق بعدم الاثبات بجزء المامور به كك يتحقق بعدم الاثبات بجزء  
 من اوصاف المامور به والقول بان كل ما يلزم من عدمه عدم المامور به واجبا  
 على المطلوب على انه قد بين في موضعه ان عدم الحرام ليس مجزما ونقدم ان سبب  
 ليس بواجب ولا يخفى عليك ان دليل المسند لعل في من تمامته كما يدل على وجوب الشرط  
 الشرعي كك يدل على وجوب المقدمة فان العقلية والعادية فصله اختلفوا في ان  
 الامر بالشئ هل يقتضي النهي عن ضده الخاص او لا على احوال والمراد من الضد الخاص هو  
 كل امر وجودي لا يمكن اجتماعه مع المامور به عقلا او شرعا كما يشع من كراهة نعم ان الصلوة  
 تنهى عن الخمساو ولم تنكر بعضه صل الصلوة تؤثركت عنها فاما ذلك القناع جرح  
 الى ان الامر بالنهي هل هو عين النهي عن ضده في النهي بمعنى انما هو الصيغتين الامر  
 يحصل بصيغة واحدة هي صيغة الامر بذلك الشيء على نحو قولهم في المقدمة الواجب ان الامر  
 بماله والمقدمة امر عقلة بمعنى ان الامر بذى المقدمة او بكل منها عين امر اخر يحصل  
 بامر واحد وقد مر الضد العام بنفسين احدهما ضد العام هو احد الاضداد الوجودية  
 والآخر ضد الخاص هو احد الاضداد النوعية

[illegible]

لا بعينه ومثال هذا الصدق الخاص وثانيهما الصدق العام هو أحد الاصول التي لا  
 يجعل الترك عبارة عن الكف وأما يجعل الصدق جازا في إطلاقه على الترك كما استدل  
 على ذلك فيه بان الوجوب محبة مركبة من قدين أحدهما طلب امرى الفعل والثاني المنع  
 بمعنى الترك ولا يتحقق الترك بدون الآخر فلم من ثبوت الامر بالشيء انتهى عن الترك ولما  
 ن امكن اجتماع مع الاذن بالاخلال ولا كما استدل العلامة فيه ولعمري المحصول اذا  
 تم هذا فقولنا ان الامر بالشيء يقتضي النهي عن ضده العام بمعنى الترك التزاما  
 لا نقتضيه كما نوفره صاحب المعالم ان اذا المنع عن الترك ليس جزء مفهوم الامر حتى يكون  
 دلالة الامر عليه بالتضمن وإنما المنع عن الترك جزء مفهوم الوجوب وليس كالمنا فيه  
 لضعفه الامر هو الطلب المحض المجازم وبلزوم المنع عن الترك فيكون دلالة الامر عليه بالانوار  
 اما الصدق الخاص فالحق ان الامر بالشيء لا يقتضي النهي عنه خلافا لبعضهم فقالوا  
 الاقضاء على سبيل الاثر امية القطعية وبعض اخر فقالوا ايا الاثر امية العقلية  
 الاول ههنا متكررة اغلبها متكررة ضعيفة فالاولى عدم التعرض لها لانه  
 دلالة لقولنا ان النجاسة عن المسجد على قولنا لا اتصلنا احد من الدلالة الباطنة  
 والتضمن فظاهر يمكن ادعاء الاولوية ههنا فاننا اذا استلنا عدم دلالة الامر على المنع  
 من الترك الذي هو الصدق العام نضمتا فعدم دلالة على الصدق الخاص بطريق اولي اذا  
 الالتزام فاللزام البين بالمعنى الاخص فيه مفقود والمخالف لم يدع ايضا ولما اللزوم  
 لعنى الامم مفقود ايضا لانه لا يلزم من تصور الامر ونصور الصدق الخاص والنسبة بينهما  
 يد الامر فاصدا حرة الصدق لكن يمكن ان يقال دلالة على حرة الصدق دلالة لا يتغير من قبل  
 لانه الاشارة فان ترك الصدق من مفدمات الماورد ووجوب تركه حتى استدل  
 كانه ان كان متاخر فيكون  
 على ان كان متاخر فيكون

لا بعينه ومثال هذا الصدق الخاص وثانيهما الصدق العام هو أحد الاصول التي لا  
 يجعل الترك عبارة عن الكف وأما يجعل الصدق جازا في إطلاقه على الترك كما استدل  
 على ذلك فيه بان الوجوب محبة مركبة من قدين أحدهما طلب امرى الفعل والثاني المنع  
 بمعنى الترك ولا يتحقق الترك بدون الآخر فلم من ثبوت الامر بالشيء انتهى عن الترك ولما  
 ن امكن اجتماع مع الاذن بالاخلال ولا كما استدل العلامة فيه ولعمري المحصول اذا  
 تم هذا فقولنا ان الامر بالشيء يقتضي النهي عن ضده العام بمعنى الترك التزاما  
 لا نقتضيه كما نوفره صاحب المعالم ان اذا المنع عن الترك ليس جزء مفهوم الامر حتى يكون  
 دلالة الامر عليه بالتضمن وإنما المنع عن الترك جزء مفهوم الوجوب وليس كالمنا فيه  
 لضعفه الامر هو الطلب المحض المجازم وبلزوم المنع عن الترك فيكون دلالة الامر عليه بالانوار  
 اما الصدق الخاص فالحق ان الامر بالشيء لا يقتضي النهي عنه خلافا لبعضهم فقالوا  
 الاقضاء على سبيل الاثر امية القطعية وبعض اخر فقالوا ايا الاثر امية العقلية  
 الاول ههنا متكررة اغلبها متكررة ضعيفة فالاولى عدم التعرض لها لانه  
 دلالة لقولنا ان النجاسة عن المسجد على قولنا لا اتصلنا احد من الدلالة الباطنة  
 والتضمن فظاهر يمكن ادعاء الاولوية ههنا فاننا اذا استلنا عدم دلالة الامر على المنع  
 من الترك الذي هو الصدق العام نضمتا فعدم دلالة على الصدق الخاص بطريق اولي اذا  
 الالتزام فاللزام البين بالمعنى الاخص فيه مفقود والمخالف لم يدع ايضا ولما اللزوم  
 لعنى الامم مفقود ايضا لانه لا يلزم من تصور الامر ونصور الصدق الخاص والنسبة بينهما  
 يد الامر فاصدا حرة الصدق لكن يمكن ان يقال دلالة على حرة الصدق دلالة لا يتغير من قبل  
 لانه الاشارة فان ترك الصدق من مفدمات الماورد ووجوب تركه حتى استدل  
 كانه ان كان متاخر فيكون

القائلون بالدلالة الاثرية القطعية على مدعاهم بان الامر بايجاب طلب فعل بزم  
 على تركه ولازم الاعلى من اية المقتدر والترك ليس مقتدرا لنا والفعل ليس الا  
 الكف او فعل صند والذم بما كان يستلزم النهي عنه ولازم الا في النهي عنه  
 عنه بان انحصار الذم على الفعل ممنوع فان مطلق ترك الفعل ايه مقتدر ريسب  
 على استمراره والكف ليس محتاجا اليه على ان الكف لا يتحقق في ترك المأمور به  
 لان معنى الكف ترك الفعل مع ميل النفس اليه بدخلة التجزؤا لاكماله في مفهوم الكف  
 وان كان المراد الكف مطلق صرف النفس من كفي في غلق النهي الكف ولا يثبت ذلك  
 جريمة الصند وعلى فرض التسليم نقول ان الاستلزام ينبغي لا اصلي ومقتضى المسند  
 الثاني استدل القائلون بالدلالة الاستلزامية العقلية بوجوه الاول ان فعل  
 مستلزم لترك المأمور به المحرم والمسافر للمحرم محرر والثاني انه لو لم يحرم الصند  
 نلتبس به كالصلاة بالنسبة الى ازالة الجأشه مثلا فان بقي الاذالة لزم التكليف بالبحر  
 والاخر الواجب المصنوع عن وجوبه الثالث ان ترك الصند مما لا يتم فعل المأمور به الا به  
 فيكون واجبا فيكون فعله حراما واجبا الاول بانه ان ارد بالاستلزام عدم تفكك  
 ومحض الاتفاق في الوجود فالكبر في معرض المنع والا لثبت قول الكبي ما شأنا  
 المبكوا وان ارد بالاستلزام كونه من جملة مقتداته فالصحة ايضا في معرض المنع  
 ارد بالاستلزام عليه فعل الصند لترك المأمور به وهو ممنوع اذا العلة في ترك المأمور به  
 انما هو الصند وعدم لما كان المكلف تقريبا وباعثا لذلك بخود لان الامتناع بالاحسان  
 لا يشي الاخيار وعن الثالث بان دليل القبول بوجوب المقتدر لو سلم قلنا تسليمه في حال

و قد ورد في الحديث  
 انما حفظ هو علم باسقاط الكلام  
 و هو من جملة العلوم التي لا تنفك  
 و وضعه على معنى الذي فرغ الا و  
 القطع والجمع و تميزه بقرينة  
 بما فعل فاعل من الواو  
 قد جاز من المفاعل السبب  
 الا لشبهه تخففه والمفعول اطلع  
 ابراهيم باب الله بما وضع في  
 الذل لشهادة الحسن فاخبرنا  
 بطا ان قلنا فاعل ما حصل  
 فقد ما التامج ولما جعل  
 فانت لم يفسد من عامور كذا  
 شيئا

[illegible]

الفعل واذا كان له صاوت فلا يربدا الفعل فلا يلزم التكليف بما لا يطاق  
او خرج الواجب عن كونه واجبا وقد اجاب السلطان عنه عني كون ترك الصدقة  
مقتدات لما امر به كونه من المفارقات الاتفاقية وبطل هذا اجاب عن شبهة الكسبي  
خبيران القرطبيين ما نحن منه وشبهة الكسبي غائبة الوضوح لان ترك احد الصدقات يوجب  
على فعل الصدقة الاخر كما ان وقف الكسبي يجوز اخلاو المكلف عنها جميعا وما ضل الصدقة  
فيوقف على صدقة الاخر ولعل منشاء استنباه الفاضل المذكور شيئا امثلا  
ما اليوقف فلا تفعل فصل لما علمت ان استلزام الامر شيئا لا يستلزم عن الصدقة  
الخاص بخبر صحة ذلك الصدقة لما مبني عليه وحكم بالصححة قال الامر شيئا استلزام  
الامر عن الصدقة يقول شيخنا البهائي مرة فلا وجه لا في شبهة ذكر لو بطل الامر عن الصدقة  
لعدم الامر به فيبطل فكان اقرب فافهم فصل الواجب اعني ما يستحق ان يذكر  
فاغناني هذا الكلام في اقسام الواجب فيقسم الى اربعة اقسام باعتبار وقتها  
اما ان يكون وقت مفاد شرعا ولا يكون فعل الاول فان ان كان وقتها مفاد شرعا  
فادخلها الصلوة الموقوفة وثابتنا لئلا نترك فاعادة او بعد ما جرب بدفعها او  
بازدق الشارع في تقديمهم كقديهم المنع طواف وسعيه للموقفين للعدو والمحب  
للموقفين نحو غسل الجمعة في يوم الخميس فغسل ذلك حدودها فالفعل بالنسبة  
الى وقتها ان يكون لذلك الفعل او فاضاعته او زائدا عليه اما

إيجاب الفعل الزائد في وقت النافض عنه غير صحيح لأنه ما لا يطابق اللام  
الأن لا بد من الفناء أو التكميل النافض وإنما نقضت المرة وبلغ الغلام  
ونوى الأقامة وقد بقي من الوقت قدر ربع وكفى فقط أما التكميل إذا كان الأربعة

[illegible]





[illegible]

[illegible]

[illegible]

من شرط العلم بانتهاء شرط المأمور به ام لا فذهب الى كل فريق فذهب طائفة الى عدم الجواز  
 ومذهب العامة الجواز لما انه تكليف بما لا يطاق اما لزوم التكليف بما لا يطاق فمما يحكم  
 العقل بكونه شرطا وموقوف فاعليه كما تمكن والعدله على الفعل فواضع واما فيما يحكم الشرع  
 بكونه موقفا عليه كما نشهد المحض حيث جعل الشارع عدمها شرطا للصوم فمن حيث انه شرط  
 التسريح للصوم فلا يجوز فعله وكذا المحض فتكليفه بالوجوب الحرمة معاملة المحرم  
 ممنوع كما ينبغي في مسئلة اجماع الامر والتمسك انشاء الله اجماع الجوزون بوجوه الاول ان حسن  
 الامر كما يكون لمصلحة في المأمور به مك يكون نصيحة في المأمور به في نفس الامر كما في الخبر والثبوت  
 وفيه ان هذا خروج عن المشايخ فانه محل التراجع هو ما اذا كان المراد من المأمور به لا  
 نفس الامر انما انه لو صح التكليف بما علم عدم شرطه لم يقصود الدائم باطل بالضرورة  
 بيان الملازمة انه كلما يقع فانتفاء شرط من شرطه واقلمها اذا دأب المكلف واجتنب  
 محل تراعى شرط الوجوب لاشترط الوقوع والا ارادة من شرط الوقوع لا الوجوب نعم يصح هذا  
 على مذهب الاشاعرة الذين يقولون يكون الجهد مجورا في الارادة وبطلان هذا المذهب  
 واضح الثالث انه لو لم يصح لم يعلم البرهيم وجوبه في ذلك لا انتفاء شرطه عند وفرة وهو علم  
 الشيخ وقد علمه قطعاً ولا لم يقدم على ذلك فيجوز له ان يفتي في الفداء واجتنبه باننا لا نعلم بان ان  
 كان معلوماً ان ينجى ابنه بل الفداء لمسلم ان كان مأموراً بعمدة ما الذي ينجى بدل على ذلك قوله نعم  
 قد صدقت الرواية واما الفداء فيجوز ان يكون عما ظن انه سيؤمر به او غا لم يؤمر به من  
 افلا يجاب بان يكون الفدية من جنس الفدية به وفيه ان التكليف بالفدية ما لا يباين مثلاً  
 ابرهيم مع ان الابر معارض بقوله نعم اني اذيتك واجتنبه ايتم بان ذلك بان تنأ بالبدل  
 الذي يقول بالشبهة ولا يرد على ذلك الجواب ان البدل اتماماً هو في الاحكام التكوينية  
 في الاثر اتماماً في الفداء وهو موقوف على العلم

مع العلم بانتهاء شرط المأمور به ام لا فذهب الى كل فريق فذهب طائفة الى عدم الجواز  
 ومذهب العامة الجواز لما انه تكليف بما لا يطاق اما لزوم التكليف بما لا يطاق فمما يحكم  
 العقل بكونه شرطا وموقوف فاعليه كما تمكن والعدله على الفعل فواضع واما فيما يحكم الشرع  
 بكونه موقفا عليه كما نشهد المحض حيث جعل الشارع عدمها شرطا للصوم فمن حيث انه شرط  
 التسريح للصوم فلا يجوز فعله وكذا المحض فتكليفه بالوجوب الحرمة معاملة المحرم  
 ممنوع كما ينبغي في مسئلة اجماع الامر والتمسك انشاء الله اجماع الجوزون بوجوه الاول ان حسن  
 الامر كما يكون لمصلحة في المأمور به مك يكون نصيحة في المأمور به في نفس الامر كما في الخبر والثبوت  
 وفيه ان هذا خروج عن المشايخ فانه محل التراجع هو ما اذا كان المراد من المأمور به لا  
 نفس الامر انما انه لو صح التكليف بما علم عدم شرطه لم يقصود الدائم باطل بالضرورة  
 بيان الملازمة انه كلما يقع فانتفاء شرط من شرطه واقلمها اذا دأب المكلف واجتنب  
 محل تراعى شرط الوجوب لاشترط الوقوع والا ارادة من شرط الوقوع لا الوجوب نعم يصح هذا  
 على مذهب الاشاعرة الذين يقولون يكون الجهد مجورا في الارادة وبطلان هذا المذهب  
 واضح الثالث انه لو لم يصح لم يعلم البرهيم وجوبه في ذلك لا انتفاء شرطه عند وفرة وهو علم  
 الشيخ وقد علمه قطعاً ولا لم يقدم على ذلك فيجوز له ان يفتي في الفداء واجتنبه باننا لا نعلم بان ان  
 كان معلوماً ان ينجى ابنه بل الفداء لمسلم ان كان مأموراً بعمدة ما الذي ينجى بدل على ذلك قوله نعم  
 قد صدقت الرواية واما الفداء فيجوز ان يكون عما ظن انه سيؤمر به او غا لم يؤمر به من  
 افلا يجاب بان يكون الفدية من جنس الفدية به وفيه ان التكليف بالفدية ما لا يباين مثلاً  
 ابرهيم مع ان الابر معارض بقوله نعم اني اذيتك واجتنبه ايتم بان ذلك بان تنأ بالبدل  
 الذي يقول بالشبهة ولا يرد على ذلك الجواب ان البدل اتماماً هو في الاحكام التكوينية  
 في الاثر اتماماً في الفداء وهو موقوف على العلم

وكسبته في الذم بغيره منقول الى المحلة  
 ومحقق الادب بغيره منقول الى المحلة  
 واعلموا ان مقتضى الاحتياط في فاقاضل  
 وكما شئتوا لمحقق في فاقاضل  
 وطهروا من سبيل الفدية  
 وعن الفضل في سبيل الفدية  
 والخالف بعض طائفة  
 والمغني عن













وفيهم العرف وبقا ما سويين باوامر الرسول عن الله نعم وبارة واطلع المأمور على ان  
 قبل ان يسلم المأمور الاول ولم يفعل الصبح ان يعاذه الامر على الشر اخرج الاخرين بقول  
 مروه بالصلوة وهم ابناء سبع فانه لا وجوب على الضيق الجماعا وان القائل لوقال  
 لغيره مر عبدك بان يجزله بعد فقال لذلك العبد لا تجزله تناقض كلامه الاول  
 عن الاول بان الاجماع اخرج عن الظاهر ولو الاجماع لقننا بالوجوب حكوا  
 بالامر انقول بان عبادة الصية مستحبة ولا نقول كوقها محض الثمن عن الثاني  
 بان الفريضة وهو كون العبد عبد الغيرة على ان الامر لا ارادة ولو الفريضة لقننا  
 بالوجوب وثمة النزاع يظهر فيا لوقال زيد لمع ومركبا ان ينج هذا الفريضة  
 للبكر قبل ان يامر عمران بنصرف فقام لا وهل يصح بصرام لا الاظهر نعم  
 فيقول العبد الكادي محمد رضا الموسوي لسالكين مسالك البقية  
 الى المقوى لقوله نعم ان اكرمكم عند الله اتقوا فمن حجت الله فحجت بالاجابة وقوى  
 اختيار الصلوة لقوله فمر عبدي في الصلوة فالحجاة من الصلوة اكلها بالاجابة  
 لقوله نعم فاكرهوا مع الزاكعين فالحديث عن رسول الله يكون فرض الله نعم الايمان  
 والصلوة والزكاة سببا من الرزق والصبام ابتلاء اخلاص الخلق والنج تقوية للدين  
 والجهاد عن الامتداد والامر بالمعروف مصلحة للعوام والنجي عن المنكر رعا للشفاء  
 وصلة الرحم سماه للعدد والقصاص حقا للذماء واقامة الحدود واعظاما للحارم  
 ترك شرب الخمر مخبئا للعضل وجانية الشر للعقوبة وترك الزنا مخبئا للفساد  
 وترك اللواط لكثرة النسل والشهادات استظهارا للجاهات وترك الكذب تروفا للصدق  
 والاسلام امان من المخاوف والامامة نظام للامة والطاعة نظم للامامة وقال محمد  
 بن علي بن ابي طالب  
 على العالمين في كل زمان  
 والجميع من زمان  
 فانا منكم في كل زمان  
 فانا منكم في كل زمان

[illegible]

من لم يصف الثالث المفقود  
العاقل قوله فلا يحمل الحق فيكون  
خبر يفهم منها إذا كانت في حيز  
الأول بعد العن الثاني مفقود  
موجب تعليل الحكم بالإسقاط  
لما يعنى تعليل الثاني خوف الغنى  
جنباً لغيره فلا يكون في المسمى  
لغة يفهم منه إلا كونه الشخص  
الخاص مفقوداً من الصف  
تعليلهم



[illegible]

وانظر العلم الاصل



[illegible]

[illegible]

العبادات المذكورة من مطلق كقولنا صل ولا تصل في الحرام فاذا اخرج الاجماع فيما يشكوا  
 التي يفصل العبادة لا يجوز بطريق اولي معنى قول الشارع لا تصل في الحرام ان هذه من هذه  
 الصلوة خارج من فعلها كما والمعنى المذكور مع ان هذه الصلوة واجبة لمستحبة ومعنى  
 الوجوب والاستحباب هو وجان الفعل اتمام المنع من الترك مع عدم المنع وكيفية الجمع  
 رجحان الفعل مع رجحان الترك الثالث اذا امر عبده بخاصة ثوبت نهاه عن الكون في مكان  
 محصور ثم خاطبه في ذلك المكان فانما نطق انه مطيع خاص لمخوف الامر بالخاصة والنهي  
 الكون واجب عن الاول بان الكلي لا وجود له الا بالفرع فلا يمكن وجود الكلي والحاج في  
 التكليف فالمراد بالتكليف الكلي هو ايجاد الفرع وان كان منعطفًا بالكلي على الظاهر و  
 بان الكلي ممكن بالواسطة يمكن فيصير تعلق التكليف بنفس الكلي واجب عن الثاني بان معنى  
 كراهة العبادات هو كونها اقل ثوابا فليس يوجب حتى يقول بان التكليف يوجب التراجع مع التجرؤ  
 وعن الثالث ان وجود الخاصة توجب ولا مانع من اجتماع مع الحرام بخلاف ما ينبغي ان يخرج  
 للمؤمن ان الامر لا يوجب ايجاد الفعل وانتهى طلب لعله فالحج بينهما في امر واحد منع وتعدد  
 الجمعة غير جرد مع اتحاد المتعلق بحيث بعد في الواقع امرين هذا ما موربه وذلك معنى غيره من  
 البين ان التعدد بالجمعة لا يفسد ذلك واجب عنه باقر ان زاد بقوله يجب بعد في الواقع  
 امرين ان لزوم تعددهما في الحر ضاده ظاهر وان زاد مطلق التعدد فلا يرب انهما متعة  
 ولم ينف احد التحقيقين في الخارج بسبب اتحاد الفرع ولم يصير شيئا ثالثا انهم لم يمتغا  
 في الحقيقة متحدان في نظر المحقق ذلك كاف في اختلاف الورد على التردد ونظيره في الشرح في

من قول مختصا عن الاخير  
 مختصا ان يختص على شئ من نفسه  
 حقيقة ان يختص واستثناء او غاية  
 من شئ من صفته واستثناء او غاية  
 من شئ من حاله او اذاه او غيره  
 لا يرب في حال الاول بناء ايضا  
 العالم حقيقة لو كان بناء ايضا  
 العالم حقيقة لو كان بناء ايضا  
 العالم حقيقة لو كان بناء ايضا

غايه الكثرة مثل الحب الذي ينسل يوم الجمعة عن واحد عن الجملة والجمعة يجوز في هذا  
 ان يكون من جملة ما لا يفسد ذلك واجب عنه باقر ان زاد بقوله يجب بعد في الواقع  
 امرين ان لزوم تعددهما في الحر ضاده ظاهر وان زاد مطلق التعدد فلا يرب انهما متعة  
 ولم ينف احد التحقيقين في الخارج بسبب اتحاد الفرع ولم يصير شيئا ثالثا انهم لم يمتغا  
 في الحقيقة متحدان في نظر المحقق ذلك كاف في اختلاف الورد على التردد ونظيره في الشرح في







[illegible]

[illegible]

ان يخصص الكلام العام بغير  
 فيا يخص بغير منخصص  
 ان يخصص الكلام العام بغير  
 فيا يخص بغير منخصص  
 ان يخصص الكلام العام بغير  
 فيا يخص بغير منخصص

بالسماء والارض وللظاهر بالاسد وهذا القبول لا يخلو عن اجمال اذا الفرق بين السماء  
 ولا ارض ولا اسد يجعل الاولين نضاً والثالث ظاهر في غلبة الاشكال اذا افعال التجرد  
 هو الذي على اخطبة الدلالة وكون اللفظ ظاهراً وهذا الاحتمال قائم في السماء والارض  
 لا احتمال راداه العالم العلوي من السماء والعالم السفلي من الارض ولا يخفى عليك ان  
 النصوصية والظهور من الامور ذات الاضافة ولهذا في بعضها يسمون الخاص بمتنا  
 والعالم ظاهر وبعضهم يسمون الخاص بالقطع والعالم بالظن مع الخاص بمتنا بالنسبة  
 الى ما حصره وكذا الاحتمال المجازية في الخاص ايضاً قائم فالمراد بالتصويرة والقطعية هو بال  
 الى العالم اللهم الا ان يتم بخلاف حسب الاصطلاح **فصل** في المنطوق والمفهوم  
 المنطوق هو مدلول يكون حكماً من احكام شئ مذكور والمفهوم مجاز في المنطوق على قسمين  
 صريح وغير صريح فالصريح ما كان دلالة اللفظ عليه بالمطابقة او بالتضمن وغير صريح ما كان  
 دلالة اللفظ بالاتزام وهو على ثلاثة اقسام المدلول عليه بدلالة الاقتضاء والمدلول عليه  
 بدلالة التنبيه والابناء والمدلول عليه بدلالة الاشارة لان ان ضد وتوقف عليه الكلام

او صحه عقلاً او شرعاً فلا لاقتضاء كقولهم واسئل القرية فانه لو لم يفد الاهل لما صح  
 الكلام عقلاً وقوله رفع عن اقله الخطاء والنشاقان المراد رفع المواخذ وقول اقله  
 اعنوك عبدك عنى على الفاء على الفاء لا يصح العوض عن الاية ملك وان ضد  
 ولم يتوقف صدق الكلام ولا صحه عليه ولكن كان مقصداً بشئ ولو لم يكن ذلك الشئ لعد  
 الاثر ان دلالة التنبيه والابناء كقولهم كلف بعد قول الاعرابي هلك واهلك  
 ووضعت اهل في غدار ومضافهم من ذلك ان الوقاع عليه لوجوب الكفاية وان لم يقصد  
 لكن يلزم من الكلام دلالة عليه دلالة الاشارة مثل دلالة قوله نم وحمله وفضاله  
 لمؤلفنا في الطلوع والقيصر  
 فاد جواؤف من  
 عليه الخاف من  
 لان حكمه  
 القائل العلم عليه  
 الشهور من  
 العلم بغير  
 الزيادة  
 ان لا يخصص  
 ان يخصص  
 ان يخصص  
 ان يخصص

[illegible]



من حيث ان الشريعة فيها للعلماء وتوضيح ذلك ما ذكره المحققين ان الفيد الوارد بعد  
اما ان يكون للفعل مثل الاتصال اذا كنت محدثا او لك مثل الانبعاث في الاختصاص وانما  
سهولة الفهم او للعلمة مثل الاشتراك ان كنت مؤثما وما عن فيه القسم الثالث  
اخلف الاصوليين في ان تعليل الحكم على وصف هل يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء  
لزم اللغوي كلام الحكم مع عدم وجدان فائدة سواء وجدته العقلاء مستحبا مثل  
قولك لا انسان لا يبيض لا يعلم الغيب اجبته بان لزوم اللغوي كلام الحكم انما دليل لزم  
فائدة سواء وعدم الفائدة في معرض النفع بل الفوائد الخمسة كثيرة مثل احتياج الشايع الى  
المذكور واهتمام المتكلم بحال المذكور مثل قوله نعم حافظوا على الصلوات والصلوة اولها  
الثاني ان ابا عبيدة الكوفي فهم قول النبي صلى الله عليه وسلم على الواحد بجل عفوته وعرضه ان يغفر  
لاجل عفوته وعرضه واجبته بانه نقل من لا يخفى جماعة من ائمة العربان وضعفه  
للقضية قط لا للتقييد وان مجتهبا للتقييد خلاف الوضع غاية الامر ما رضى لما نقل من  
فهم ابو عبيدة لعله كان عن اجتهاده في اللغة وكلام القومين فليس بحجة اجماع القائلون بعدم  
الدلالة بانه لو دل دلل باحدى الثلث وكما ما استنبهت اما المطابقة والتضيق فظاهر ان  
كذلك لكان منطوقا واما الالتزام فلعدم الكرم الذوق لا بجس الغفل ولا بجس العز  
والسئلة بعد حل اشكال والحق ان مفهوم الوصف لا يخلو عن اشعار كما اشهر من لا  
ان تعليل الحكم بالوصف بشعر العائنة لكن الكلام في ان ذلك لا شعار هل يكون بحيث  
يصدق عليه وحده اوسع انضمام القرينة والثاني اقرب من قبل الثاني الضمور الاخر ان يترقى  
الحدود والرسوم فان قيل ما الباعث لعدم كفاية عن الكافر في قوله اعوذ بقبر مؤمن  
ولم يكن مفهوم الوصف حجة فلما الباعث لعدم كفاية عن الكافر ان اتحاد هو جمل  
على الملاحة ما لا ينفصل عن الملاحة والبيان ان الملاحة لا ينفصل عن الملاحة  
بين الملاحة والبيان ان الملاحة لا ينفصل عن الملاحة

من حيث ان الشريعة فيها للعلماء وتوضيح ذلك ما ذكره المحققين ان الفيد الوارد بعد  
اما ان يكون للفعل مثل الاتصال اذا كنت محدثا او لك مثل الانبعاث في الاختصاص وانما  
سهولة الفهم او للعلمة مثل الاشتراك ان كنت مؤثما وما عن فيه القسم الثالث  
اخلف الاصوليين في ان تعليل الحكم على وصف هل يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء  
لزم اللغوي كلام الحكم مع عدم وجدان فائدة سواء وجدته العقلاء مستحبا مثل  
قولك لا انسان لا يبيض لا يعلم الغيب اجبته بان لزوم اللغوي كلام الحكم انما دليل لزم  
فائدة سواء وعدم الفائدة في معرض النفع بل الفوائد الخمسة كثيرة مثل احتياج الشايع الى  
المذكور واهتمام المتكلم بحال المذكور مثل قوله نعم حافظوا على الصلوات والصلوة اولها  
الثاني ان ابا عبيدة الكوفي فهم قول النبي صلى الله عليه وسلم على الواحد بجل عفوته وعرضه ان يغفر  
لاجل عفوته وعرضه واجبته بانه نقل من لا يخفى جماعة من ائمة العربان وضعفه  
للقضية قط لا للتقييد وان مجتهبا للتقييد خلاف الوضع غاية الامر ما رضى لما نقل من  
فهم ابو عبيدة لعله كان عن اجتهاده في اللغة وكلام القومين فليس بحجة اجماع القائلون بعدم  
الدلالة بانه لو دل دلل باحدى الثلث وكما ما استنبهت اما المطابقة والتضيق فظاهر ان  
كذلك لكان منطوقا واما الالتزام فلعدم الكرم الذوق لا بجس الغفل ولا بجس العز  
والسئلة بعد حل اشكال والحق ان مفهوم الوصف لا يخلو عن اشعار كما اشهر من لا  
ان تعليل الحكم بالوصف بشعر العائنة لكن الكلام في ان ذلك لا شعار هل يكون بحيث  
يصدق عليه وحده اوسع انضمام القرينة والثاني اقرب من قبل الثاني الضمور الاخر ان يترقى  
الحدود والرسوم فان قيل ما الباعث لعدم كفاية عن الكافر في قوله اعوذ بقبر مؤمن  
ولم يكن مفهوم الوصف حجة فلما الباعث لعدم كفاية عن الكافر ان اتحاد هو جمل  
على الملاحة ما لا ينفصل عن الملاحة والبيان ان الملاحة لا ينفصل عن الملاحة  
بين الملاحة والبيان ان الملاحة لا ينفصل عن الملاحة

من حيث ان الشريعة فيها للعلماء وتوضيح ذلك ما ذكره المحققين ان الفيد الوارد بعد  
اما ان يكون للفعل مثل الاتصال اذا كنت محدثا او لك مثل الانبعاث في الاختصاص وانما  
سهولة الفهم او للعلمة مثل الاشتراك ان كنت مؤثما وما عن فيه القسم الثالث  
اخلف الاصوليين في ان تعليل الحكم على وصف هل يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء  
لزم اللغوي كلام الحكم مع عدم وجدان فائدة سواء وجدته العقلاء مستحبا مثل  
قولك لا انسان لا يبيض لا يعلم الغيب اجبته بان لزوم اللغوي كلام الحكم انما دليل لزم  
فائدة سواء وعدم الفائدة في معرض النفع بل الفوائد الخمسة كثيرة مثل احتياج الشايع الى  
المذكور واهتمام المتكلم بحال المذكور مثل قوله نعم حافظوا على الصلوات والصلوة اولها  
الثاني ان ابا عبيدة الكوفي فهم قول النبي صلى الله عليه وسلم على الواحد بجل عفوته وعرضه ان يغفر  
لاجل عفوته وعرضه واجبته بانه نقل من لا يخفى جماعة من ائمة العربان وضعفه  
للقضية قط لا للتقييد وان مجتهبا للتقييد خلاف الوضع غاية الامر ما رضى لما نقل من  
فهم ابو عبيدة لعله كان عن اجتهاده في اللغة وكلام القومين فليس بحجة اجماع القائلون بعدم  
الدلالة بانه لو دل دلل باحدى الثلث وكما ما استنبهت اما المطابقة والتضيق فظاهر ان  
كذلك لكان منطوقا واما الالتزام فلعدم الكرم الذوق لا بجس الغفل ولا بجس العز  
والسئلة بعد حل اشكال والحق ان مفهوم الوصف لا يخلو عن اشعار كما اشهر من لا  
ان تعليل الحكم بالوصف بشعر العائنة لكن الكلام في ان ذلك لا شعار هل يكون بحيث  
يصدق عليه وحده اوسع انضمام القرينة والثاني اقرب من قبل الثاني الضمور الاخر ان يترقى  
الحدود والرسوم فان قيل ما الباعث لعدم كفاية عن الكافر في قوله اعوذ بقبر مؤمن  
ولم يكن مفهوم الوصف حجة فلما الباعث لعدم كفاية عن الكافر ان اتحاد هو جمل  
على الملاحة ما لا ينفصل عن الملاحة والبيان ان الملاحة لا ينفصل عن الملاحة  
بين الملاحة والبيان ان الملاحة لا ينفصل عن الملاحة



[illegible]

[illegible]





[illegible]

الى غيره والثاني انه لو لم يبدل المحصر للزم الاتحاد بالاختصاص والاعم وهو باطل بعقوبته الاولى  
 بالصفة الجبر فستجمل حمل الفرد عليه لان الحمل يقتضي الاتحاد والفرد الخاص ليس عين حقيقته  
 الجبر فيقتضي ان يراد منه مصداق الجبر وليس بفرد خاص لعدم التقيده لمفهومه فيحمل على الاستغناء  
 في المعنى ان كل ما صدق عليه العالم فهو زيد وهذا لا يصح الا اذا انحصر مصداق الفرد  
 لاستحالة اتحاد الكثيرين مع الواحد ولما المحصر قائما والمراد منه في غير المذكور ما يخرجنا فالحق  
 فيه المحجة للبياد وبوجوده اسند لال العلماء مثل قوله انما الاعمال بالنيات وانما الاولاد  
 اعقب على نفي العمل من دون نية ونفي الاولاد لغير المعنى من غير كراهية المحصر ولا اولاد  
 انما المحصر ليدل عليه قوله نعم انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم فلم يخرجه  
 عن خض الايمان من لا يوجب عليه ذكر الله تعالى فيه المراد به خواص المؤمنين الكاملين  
 اخرج المذكورين بانه لو افاد العالم زيد المحصر لصدق افادته في العكس يعني بمقتضى زيد العالم  
 بجزا ان ما ذكر فيه ايضا وبانه لو كان لا اصل فعد له دون العكس لطرف الخبر في معنى  
 الكلمة بسبب التقديم والناسخ عدم نظرية التفسير المفردات وانما وقع في الجبهة الكريمة

[illegible]

من أن وجود الإمام اللطيف  
والمستطيف اللطيف موجب لهم على الإمام  
خلقه من غنى الطيف بالثبات ما أصبح  
لو لم يكن في غير الشريعة من علمنا المتأخر  
من لا بد من تحقيق نفع الجماعة من العلم  
جماعة من تحقيق نفع الجماعة من العلم  
وتفريقه هكذا من الجماعة من العلم  
على قوى مع عدم ظهوره من العلم  
بأن العلم بالامام والمعلم

القلوب بعقر عنك القاري كل لي اول  
 الحق ولا تقاضا انا  
 لو لم يحصل العلم الرقي بكل احكام الله  
 والنقاري والحق و هذا احكام الله  
 الخالق الفين بل هو على احكام الله  
 ربهم و بنظره في احكام الله  
 احكامهم و

[illegible]

اذا تأملك الظالمين  
في القولين المخلصين  
ان احدهما انما هو  
خطا وان كان خطا  
والثاني ان كان  
موجب فقد عدل  
لما عثر وان خلف  
الجميع على الخطا  
فالمنازع في التدين  
من كسب عن التقي  
بما لا يحل اذا  
كان من الاجماع  
مطابقا لاجماع  
العلماء والفقهاء  
والجمهور

حيث انحصار اذن المالك في ذلك لا لا في المفهوم كذلك وانما مفهوم العدة فهو  
 ليس بمجرّد واقائع من المحققين ولو قيل من صام ثلثة ايام من شعبان كان له امر اكد فلا  
 على عدله انما صام خمسة نعم يحتاج جواز الى الترخّص من الشارع لان العادة توفيقية  
 يحتاج الى التوطيق لان مفهوم العدة يدل على العلم وكذا لو قيل صم عشرة ايام  
 الاكفاء بالخمسة لعدم الامثال بالمنطوق لان المفهوم يقتضي كذلك ولو رد  
 الامر بالخمسة الاخر فالبرهان السابق بان يقال ان مفهوم القول الاول يقتضي  
 الغم وهذا القول يقتضي لوجود فلا بد من الترجيح وانما في بعض المواضع الذي  
 لا يجوز التعدي الى ما فوق ولا تحت فانما هو لدليل خارجي فعدم جواز زيادة الحد  
 مثلا على ما ذكره فاما وكثرة الايام من دون اذن الشارع فيقتصر على ما وظف  
 الشارع وعدم قبول الشاهد الواحد انما يولفقدان الشرط والشاهدان هو خلاف  
 المنطوق وكذا تحديدها بالخمسة اقله بالثلثة واكثره بالعشرة وليس من باب المفهوم والحال  
 ان لا عدالة التعبد في الشارع فليكون حكمها موافقا للعدل والاكثر وقد يكون مخالفا  
 باستعماله العام لا يدل على الخاص لاحتقان مفهوم العدة ليس بمجرّد لا فان  
 الاصوليين على عدم مجبته كما ادعى عليه الشارع جواد فصل فاعلم اولي في  
 فضله صلوة الجماعة وفي عقوبة ترك الجماعة قال الله نعم واركعوا مع الراكعين قال  
 رسول الله ان صفوف متقى كصفوف الملائكة في السماء وركعة في الجماعة ربيع  
 عشرين ركعة كل ركعة احب الي الله نعم من عبادة رابعين سنة وعن ابي سعد الخدر  
 قال النبي صلى الله عليه واله قال انا خير من ادم مع سبعين الف ملك بعد صلوة الظهر  
 قالوا محمد ان جل جلاله يفرئك السلام واهدي اليك هاديين ليهديا الي نبي  
 المرسل ارفع اليك طرفك انما الطهارة في جوارحك والجماعة في جوارحك  
 الالهة ارفع اليك طرفك انما الطهارة في جوارحك والجماعة في جوارحك

[illegible]

قلت لعلكم لا توفون بحجة الاستصحاب حال محله  
 عند الناس فخلقنا الرضا عن الخالفين  
 فاعلم من غايتهم صحة حجة الكون ان  
 محقق مثل الحذر الزاوي عند الشك في  
 القضاء العقلية وعدم كسر الحزم  
 عند الشك في بطلان  
 الواقع





من الفضل من صلى بغير عمامة كن جاهدا في الفجر على من جاهد في البرية سبيل الله ولو  
ان رجلا منكما صلى لجميع امة بغير عمامة يقبل الله صلواته جميعا من كرامته عليه ومن صلى  
منهما ما وكل برسبعا الف ملك يكتبون له الحسنات ويحسون له السيئات ويرفعون له  
الدرجات قال النبي صلى الله عليه واله لعثمان بن طغون من صلى صلوة الفجر في جماعة ثم جلس  
تذكر الله عز وجل حتى تطلع الشمس كان له في الفردوس سبعون درجة بعد ما بين كل درجة  
كصفر الفرس الحواد المضمرة سبعون سنة ومن صلى الظهر في جماعة كان له في جنات عدن  
خمسون درجة بعد ما درجته كصفر الفرس خمسين سنة ومن صلى العصر في جماعة كان  
له كاجر ثمانية من ولد اسمعيل كل منهم رب بيت يعفونهم ومن صلى المغرب في جماعة  
له كجر مبرورة مستقبله ومن صلى العشاء الاخرة في جماعة كان له قيام ليلة القدر قال  
الباقع ثلث كفارات اسباغ الوضوء في السبرات والمشي في الليل والنهار الى الصلوة  
والحفاظ على الجماعات قال رسول الله رجل يصلي في الجماعة فله صلوة واحدة ولا حظ  
له في الجماعة ورجل يصلي في الجماعة فله اربع وعشرون صلوة ورجل يصلي في الجماعة فله  
خمسائة صلوة فقام جابر بن عبد الله الانصاري فقال يا رسول الله فسر لنا هذه قال  
رسول الله رجل يرفع راسه قبل الامام ويضع قبل الامام فله صلوة واحدة ولا حظ له في  
الجماعة ورجل يضع راسه بعد الامام ويضع بعد الامام فله اربع وعشرون صلوة ورجل  
دخل المسجد فرأى الصفوف مضطربة وقام وحده وخرج رجل من الصف فمضى الى  
وقام معه فله من مائة وخمسون صلوة ورجل يصلي بالتواكل فله سبعون صلوة ورجل  
كان مؤذنا يؤذن في وفات الصلوة فله مائة صلوة ورجل كان اماما يهضم فؤاده  
حق الامامة فله خمسائة صلوة فبعد ما عرف بعض فضائل الجاهل هذا نفسك علم في العالم  
ما مظهره ان ان الهدى الشيطان قال العبدون وقالوا ان العبدون قالوا ان العبدون قالوا ان العبدون  
قالوا ان العبدون قالوا ان العبدون قالوا ان العبدون قالوا ان العبدون قالوا ان العبدون



عليه ومنه حجة استثناء العقل بحكم بان الشيء يمكن اختلافه لا يمكن احواله منه لانه لا شيء  
 مالا لاه لدخل قبضات جميع الافراد داخل كل ما هو كذلك في شمول الافراد فهو للفظ  
 عام ولو لا العموم لم يكن هذا التوحيد وكذا لزوم الحث بضرب واحد على من خلفه ان  
 لا يضرب احدا ولا من ادعى ضرب رجل واراد ان تكذيبه قلت ما ضرب احدا فلو لا  
 افادته العموم والسلب على ان ينافي الجزئية الموجبة فان السالبة الجزئية لم ينافي  
 الجزئية ولا ان الزبيري فهم العموم من قوله نعم اتكروا وما تعبدون احصيت جهنم  
 فانه لما سمع قال لا خضعتم مجداتهم فجاءه وقال يا محمد اليس عبد عيسى وموسى والملوك  
 ودهم ابن الزبيري حجة لانه من اهل اللسان وادل من ذلك جوابه حيث قال ما اجهلك  
 بلسان قومك ما علمت ان ما لما لا يعقل فذكر العموم وقرره على نفسه وفي رواية اخرى  
 اجاب بان المراد عبادة الشياطين التي امرهم بعبادته هو لا وذلك عليه قوله نعم الذين  
 لهم منا الحسوة ولما كانا معك عنها بعدون اخرج القائلون بالاشراك بان اللفظ ان  
 يستعمل في العموم وانه في الخصوص وظاهر استعمال اللفظ في الشيين ان يكون حقيقه  
 فيها والجواب ان الاستعمال اعم من الحقيقة والجاز اخرج القائلون بانها حقيقه في  
 الخصوص بان الخصوص متيقن المراد من الفاظ العموم سواء استعملت في الخصوص  
 او في ضمن العموم بخلاف العموم فانه مشكوك لاداءه والحكمة يقتضي ان يكون اللفظ  
 موضوعا للمتيقن المراد المشكوك وبما قرنا بظهور الشك اندفاع ما قاله الفاضل البوني  
 حيث قال ان هذا الدليل انما يدل على تيقن اداء الخصوص لا وضع اللفظ له كما هو  
 المطلوب بانه شهور في الاستحسان صادرا مثله من عام الاول فخص منه وهذا اذا  
 على سبيل المباعدة والحافى القليل بالعدم وانما قلنا انه وارد على سبيل المباعدة لانه  
 انما هو في العموم والاشارة الى ان الاستعمال في العموم هو الذي هو المراد  
 في الاستعمال في العموم والاشارة الى ان الاستعمال في العموم هو الذي هو المراد  
 في الاستعمال في العموم والاشارة الى ان الاستعمال في العموم هو الذي هو المراد

عليه ومنه حجة استثناء العقل بحكم بان الشيء يمكن اختلافه لا يمكن احواله منه لانه لا شيء  
 مالا لاه لدخل قبضات جميع الافراد داخل كل ما هو كذلك في شمول الافراد فهو للفظ  
 عام ولو لا العموم لم يكن هذا التوحيد وكذا لزوم الحث بضرب واحد على من خلفه ان  
 لا يضرب احدا ولا من ادعى ضرب رجل واراد ان تكذيبه قلت ما ضرب احدا فلو لا  
 افادته العموم والسلب على ان ينافي الجزئية الموجبة فان السالبة الجزئية لم ينافي  
 الجزئية ولا ان الزبيري فهم العموم من قوله نعم اتكروا وما تعبدون احصيت جهنم  
 فانه لما سمع قال لا خضعتم مجداتهم فجاءه وقال يا محمد اليس عبد عيسى وموسى والملوك  
 ودهم ابن الزبيري حجة لانه من اهل اللسان وادل من ذلك جوابه حيث قال ما اجهلك  
 بلسان قومك ما علمت ان ما لما لا يعقل فذكر العموم وقرره على نفسه وفي رواية اخرى  
 اجاب بان المراد عبادة الشياطين التي امرهم بعبادته هو لا وذلك عليه قوله نعم الذين  
 لهم منا الحسوة ولما كانا معك عنها بعدون اخرج القائلون بالاشراك بان اللفظ ان  
 يستعمل في العموم وانه في الخصوص وظاهر استعمال اللفظ في الشيين ان يكون حقيقه  
 فيها والجواب ان الاستعمال اعم من الحقيقة والجاز اخرج القائلون بانها حقيقه في  
 الخصوص بان الخصوص متيقن المراد من الفاظ العموم سواء استعملت في الخصوص  
 او في ضمن العموم بخلاف العموم فانه مشكوك لاداءه والحكمة يقتضي ان يكون اللفظ  
 موضوعا للمتيقن المراد المشكوك وبما قرنا بظهور الشك اندفاع ما قاله الفاضل البوني  
 حيث قال ان هذا الدليل انما يدل على تيقن اداء الخصوص لا وضع اللفظ له كما هو  
 المطلوب بانه شهور في الاستحسان صادرا مثله من عام الاول فخص منه وهذا اذا  
 على سبيل المباعدة والحافى القليل بالعدم وانما قلنا انه وارد على سبيل المباعدة لانه  
 انما هو في العموم والاشارة الى ان الاستعمال في العموم هو الذي هو المراد  
 في الاستعمال في العموم والاشارة الى ان الاستعمال في العموم هو الذي هو المراد  
 في الاستعمال في العموم والاشارة الى ان الاستعمال في العموم هو الذي هو المراد

الحق في حصول  
 العلم في كل من ولا عرف الدين فكل  
 ما يتوقف عليه الاجتهاد من علم اللغة و  
 علم العربية الاول من مجاهد الدين  
 وعلم اللغة يعرف معنى الالفاظ المتكلمة  
 والعربية في العلوم والاشارة الى ان الاستعمال في العموم هو الذي هو المراد  
 في الاستعمال في العموم والاشارة الى ان الاستعمال في العموم هو الذي هو المراد  
 في الاستعمال في العموم والاشارة الى ان الاستعمال في العموم هو الذي هو المراد

[illegible]



المعنى ومنهم من يقول بالاشتراك اللفظي والظاهر من كلام المتقدمين في القول  
بأنه قسم اللفظ المحلى باللام الى اقسام الاربعه الجنس والاستغراق والتعدي بضميمة  
حقيقة في الجمع لكن لا على سبيل الاشتراك اللفظي بل على سبيل الاشتراك المعنوي واستعمال  
الكلمة في اللفظ ولما القائل فاذا علمت العموم فمدحبة انه حقيقة في الاستغراق والحق عدم فائدة  
العموم وكونه حقيقة في الجنس فخطو مجازا في غير التبادر ولان المدخل موضوع للماهية  
لا يشترط للام الذاتية عليه موضوع لتعرف تلك الماهية فدعى الزيادة لا بد من اثبات  
مدعاه ولعلم الاطراف الاستثناء منه مثلا بغير جائي الرجل البصر وكرم الرجل الا  
الشفاه اخرج القائلون بالعموم بما حكاه بعضهم عن الاخضر اهلك الناس الذم  
البصر والذين اثار الصفر وبخه الاستثناء منه في قوله نعم ان الانسان لم يخسر الا الذين  
امنوا ويجواب عن الاول انه لا بد على العموم لان مدلول العام كل فرد ومدلول الجمع في  
الافراد وفيه نظر لان الجمع ايضا قد يفيد عموم الافراد لا الجماعات كما حق في موضعه  
وعن الثاني ان مطلق جواز الاستثناء لا يكون علامة لكونه حقيقة فالمراد بالاستثناء  
ولا اطراف ممنوع وبعبارة اخرى ان الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز والاستثناء هنا  
قريب على كونه مجازا في العموم كما ان التوسيف العام في الاول فيزني على كونه مجازا في العموم  
واجاب صاحب المعاني عن الوجهين بان الكلام انما هو في دلالة على العموم مطلقا بحيث  
لو استعمل في غيره كان مجازا واما كون العموم معناه وكونه حقيقة فيه فلا مجال للا  
كيف ودلالة اذاعة التعريف على الاستغراق على سبيل الحقيقة مما لا يظهر فيه خلاف  
بينهم فالكلام انما هو في دلالة على العموم كما بحث لو استعمل في غيره كان مجازا على حد  
صنع العموم التي هذا شاها والدليل لا يثبت الا فائدة العموم في الجملة وبغلبة الشائع  
على ما لا يقتضيه النص



لا يشرب الماء فانه محل على المعهود حتى بحث ببعضه اذ لو حمل على العموم لم بحث متنا  
 اذ اختلف باكل البطيخ قال بعضهم لا بحث بالهندى وبوالاخر وهذا يتم بحث  
 لا يكون الاخر معهودا وهذا يتم لا يكون الاخر عند الحالف اطلاقه عليه لا مفسدا  
 ومنها الحالة لا باكل الجوز لا بحث بالجوز الهندى والكلام فيه كالسابق اذ لو كان  
 اطلاقه معهودا به في عرف بحث بر الا ان الغالب خلافه بخلاف السابق فانه على الحكم  
 انهم كلهم على الله مفاهم واغرض عليه الفاضل الفقيه انا لا نسلم انه حقيقته في العهد  
 بل حقيقته في الجنس واصالة الحقيقته تقضى اجماعا الى ارادة المأهبة ولما لو سلمنا فلا  
 ان اصالة البرائة مقتضية للحمل على العهد بل قد تكون مقتضية للاستغناء عن الجنس  
 فاذا قال الشارع بجوز السجود على الحجر فاذا جازنا السجود على اى حجر كان ضد علمنا با  
 لاصل البرائة اذ لا يجب علينا تكلف بحصل المعهود لو فرض حصوله غير المعهود مثل  
 المشايط ومثل في الشرع كنهه مع ما فيه من المناقضة بحث جعل العهد في الماء والحال  
 انه ليس كذلك بل العهد انما هو في الشرب مع ان العهد في الماء يقتضى خلاف مدغاه فآ  
 يحصل البحث ببعضه ان حمل على العموم دون العهد وبالحكمة فاصالة البرائة قد تقضى  
 الحمل على المعهود كما في البطيخ والجوز وقد يقضى الحمل على العموم كما في مشا الماء وما ذكره  
 في الجنس انما يتم ان ارد به ما يستلزم العموم كما هو التحقيق وان ارد به ما يمتثل المعهود  
 والذي قلنا به لانه قد يكون اصالة البرائة مقتضية للتشكيك لان الاصل عدم التغير  
 بل الامتثال بجحد لى ما يترد مع انه قوله وان نقول فترينه مرشدا اليه صريح في اذ اذ  
 العهد الخارجى لا اعم من الذهبى الخارجى والاشهاد ان مخاطبهم المراد ان كان فيه  
 وبين المتكلم عهد فخل عليه والا فلا اذ لا وجه هنا للاصل البرائة كما في القواعد ولا مانع  
 من ان يكون العهد على ما كان عليه في العهد فانه لا مانع من ان يكون العهد على ما كان عليه في العهد

لا يشرب الماء فانه محل على المعهود حتى بحث ببعضه اذ لو حمل على العموم لم بحث متنا  
 اذ اختلف باكل البطيخ قال بعضهم لا بحث بالهندى وبوالاخر وهذا يتم بحث  
 لا يكون الاخر معهودا وهذا يتم لا يكون الاخر عند الحالف اطلاقه عليه لا مفسدا  
 ومنها الحالة لا باكل الجوز لا بحث بالجوز الهندى والكلام فيه كالسابق اذ لو كان  
 اطلاقه معهودا به في عرف بحث بر الا ان الغالب خلافه بخلاف السابق فانه على الحكم  
 انهم كلهم على الله مفاهم واغرض عليه الفاضل الفقيه انا لا نسلم انه حقيقته في العهد  
 بل حقيقته في الجنس واصالة الحقيقته تقضى اجماعا الى ارادة المأهبة ولما لو سلمنا فلا  
 ان اصالة البرائة مقتضية للحمل على العهد بل قد تكون مقتضية للاستغناء عن الجنس  
 فاذا قال الشارع بجوز السجود على الحجر فاذا جازنا السجود على اى حجر كان ضد علمنا با  
 لاصل البرائة اذ لا يجب علينا تكلف بحصل المعهود لو فرض حصوله غير المعهود مثل  
 المشايط ومثل في الشرع كنهه مع ما فيه من المناقضة بحث جعل العهد في الماء والحال  
 انه ليس كذلك بل العهد انما هو في الشرب مع ان العهد في الماء يقتضى خلاف مدغاه فآ  
 يحصل البحث ببعضه ان حمل على العموم دون العهد وبالحكمة فاصالة البرائة قد تقضى  
 الحمل على المعهود كما في البطيخ والجوز وقد يقضى الحمل على العموم كما في مشا الماء وما ذكره  
 في الجنس انما يتم ان ارد به ما يستلزم العموم كما هو التحقيق وان ارد به ما يمتثل المعهود  
 والذي قلنا به لانه قد يكون اصالة البرائة مقتضية للتشكيك لان الاصل عدم التغير  
 بل الامتثال بجحد لى ما يترد مع انه قوله وان نقول فترينه مرشدا اليه صريح في اذ اذ  
 العهد الخارجى لا اعم من الذهبى الخارجى والاشهاد ان مخاطبهم المراد ان كان فيه  
 وبين المتكلم عهد فخل عليه والا فلا اذ لا وجه هنا للاصل البرائة كما في القواعد ولا مانع  
 من ان يكون العهد على ما كان عليه في العهد فانه لا مانع من ان يكون العهد على ما كان عليه في العهد

والله اعلم بالصواب  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام  
 على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين





[illegible]

وَمَلِكٌ مُّصِيفُ النُّوَالِ  
وَمَلِكٌ مُّجِبٌ

عليه السلام

انقطاع

الحمد لله

عشر

کتابخانه

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

عبدالله بن عبدالمطلب

100

لهم عند الخاطبة فلا بد أن يحمل على العموم لثلاثين في المحكمة وإن كان المراد بالجمع المتكسر  
 في الطبيعة يكفي بالأصل لصلاحه البرائة وحصول الامتثال بالأصل ثم اعلم أن ما ذكرنا  
 محكمه تقتضي الحمل على العموم إنما يصح إذا لم يكن الإجماع مقتضى المحكمة وأما إذا كان لا  
 يقتضي المحكمة كما إذا لم يكن وقت الحاجة اليه فإنه لا يصح الحمل على العموم للمحكمة لكن لما  
 أن الأصل وإظهار مقتضين في أكثر الخطابات أن يكون وقت الحاجة لأن الأصل  
 عدم حكمه الإجمال والظاهر في أكثر الخطابات أن يكون ذلك الوقت وقت الحاجة  
 حمل على العموم للمحكمة فصل فاعلم أن مورد النزاع في صنع جميع على اثنين في النزاع  
 بين إطلاق الجمع عليه بل إنما النزاع في أنه حقيقه فيه يعني في اثنين وعبار المشهور  
 عليه الأكثر أنه أقل مراتب صنع الجمع حقيقه ثلاثة لا اثنين ولا فرق بين الجمع المتكسر والاسم  
 لصاحب الزاجعة اليهما وقال بعض العامة أن الأصل ما يطلق عليه الجمع أنان لنا التبادرو  
 بينهم للتشبيه علامة والجمع علامة أخرى كالالف التون في الأول والثاني والثون في  
 الثاني والثون في الثالث بالقول الثاني لقوله ثم فإن كان الدعوة ظاهرة لثنتين حيث إطلاق  
 لاخوة على الآخرين مضاعف لأن الإجماع واضح على أن الآخرين أضربا لهما من الثلاث  
 في السادس ولقوله ثم أنما معكم منهم عون حيث أطلق ضمير الجمع وأريد منه موسى وهرون  
 بقوله الاثنان فما هوها جماعة والجواب عن الأول ولأن الإجماع إنما دل على الإطلاق  
 لولا الإجماع قلنا بأن الآخرين لا يجبان وإنما أن الاستعمال أعم من الحقيقة ومن  
 ثانياً بأن الاستعمال أعم من الحقيقة مع أنما منع أنه أريد منه موسى وهرون فخط  
 في دعوى مع ما عرفت الثالث بأن المراد حصول فضيلة الجماعة وهو يثبت أنه ورد في الخبر أن  
 جده أضربا جماعة ويؤيده أيضاً أن شأن الشارع ليس بأن الموضوعاً واجباً عنه أيضاً بأن

من باب استثناء العارض بالمعرض لان النزاع اتمامه في صنع الجمع لا في جمع ورد هذا  
 بان المتبادر من لفظ الجماعة والجمع ايضاً الثلثة لا الاثنان لا الجمع بمعنى المصدرى على  
 الاضمار فانه يطلق على الاثنان ويبحث في صنع الجمع لا في اللفظ **فصل** التكرار  
 الواضحة في سياق التثنية بعد العموم بخلاف ظاهرهما كما اشار اليه بعضنا في قوله  
 وبعضها ظاهرهما الاول فعما اذا وضعت التكرار في سياق الاول التي لفتي الجذر فوضعت  
 بعد من الزائدة ولا فرق بين كون اداة التثنية اولاً او ثانياً او غيرهما وكذا اذا كانت التكرار  
 ملاناً للتثنية محرم وبذلك قولك لا تجرم ولا بد وكذا اذا كانت التكرار ملاناً للتثنية صاد  
 على القليل والكثير كقبي وأما الثام فهو ما اذا وضعت التكرار بعد ما ولا المشبهتين بليس  
 وكذا بعد ليس وخالف في الثاني بعضهم فقال بعدم افادة العموم والحق انها ظاهرة  
 في العموم والفرق بين عموم الاول وعموم الثاني في الاول لا يجوز ان يقال لرجل في  
 الدار رجلان وما من رجل في الدار بل رجلان بخلاف الثاني فيجوز ان يقال لرجل في  
 الدار رجلان لا يقال انه كيف يكون الاول نضافاً للعموم مع جواز الاستثناء  
 منكما يقال لرجل في الدار لا يريد اننا نقول ان جواز الاستثناء لا ينافي كونه نضافاً  
 للعموم كما في الاعداد حيث يكون نضافاً مدلولها مع جواز الاستثناء منكما يقال  
 على عشرة الاثنية فكما انه لا يخرج الاعداد من التصويت مع جواز الاستثناء فكذا  
 هذا ولهم ان التثنية كالنفي فيما ذكر وكذا التكرار في سياق الاستفهام ايضاً بعد  
 وكذا التكرار الواضحة في سياق الشرط بعد العموم عند جمع من الاصوليين وينفرع عليه  
 ما لو ظل الموصوفان ولدت ذكرها قلها الالف وان ولدت اثني قلها المانة فولدت  
 فكرين كانهما شريكتان في الالف وان ولدت اثنتين كانهما شريكتان في المانة لا لئلا يلبس لهما

وشي من عاقل من البدوي  
 او استبرأ من نفع الواسي  
 عند الفقد وشي عاقل من  
 النخيل نفع السبا من غنمه  
 فام وقد ريشه ونفعه  
 ثلثا ونحوه في حال الاستبراء  
 فاذ اردت الاستبراء بالثاء  
 فقل الحمد لله الذي جعل الماء  
 طهوراً وما يجعله نجساً وسخياً  
 بيساد لث في الماء يغفرها فان  
 كان فيها خاتم فضة مع خاتم  
 فانه يغفر ولكن يغسل الخاتم  
 فان شئت من يمينك انما يغسل  
 الشك من الغالب بالماضي  
 فاجار والجمع بينهما مع التثنية  
 غير اولى وغسل فاعمال  
 الى ان تحسن الصبر في حال  
 الاستبراء بالماضي

اعلم ان  
 في هذا  
 الفصل  
 من  
 كتاب  
 النحاة  
 في  
 بيان  
 احوال  
 العرب  
 في  
 اللغة

فترجى  
واعتقدوا شئ عظيم  
لأنه تعالى أن لا ينفك  
غسل اليدين على الثوب والفس

بالثلاث استغيب  
كل من على سبيل الأمان  
عليه فانه أعز من الثوب

فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عند الخروج إلى الصلاة

أولى من الآخر فيكون عامًا والخاص محمولين من باب الوضع بل عموم من باب تعليق الحكم  
على الطبيعة كما حصره المفرد المحلى باللام وأما التكررة في سياق الأبحاث فلا يفيد العموم  
إلا بالنظر إلى الحكمة أو بكونه في معرض الاستثنا كما في قوله نعم وإنزلنا من السماء ماء طهورًا  
وأما التكررة الواضحة بعد الأمر نحو عوف رقبته فبفيد العموم على سبيل البدلية لا التثنية  
والفرق بين المطلق والعام أن المطلق لا يصرح باستثناء منه مطرد بخلاف العام وإن  
المطلق يكون دلالة على العموم بضميمة أصالة البرزخ من عباده فبذلك لا بد بخلاف العام  
فإن دلالة على العموم من حيث اللفظ فقط وإن المطلق لا يشمل الأفراد التاديرة والعام  
يشملها وأما الأفراد التاديرة التي يتي بالآمد فبقل أن العام أيم لا يشملها وقبله  
**فصل** اعلم أن ترك استفعال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال بفيد العموم في  
المغال فغلة الشهيد الثاني رة في تفهيد الفوائد وقال إن الأصل القاعدة من كذا نحو  
وتغل عنه كذا ما أخر بعارضه ظاهره وهوان حكايات الاحوال ذات طرفيها الاحتمال  
كسماها ثوب لاجمال قيل يمكن دفع المعارضة والاختلاف بين ما قاله في أول الأمر فإذ  
الحال بأن القاعدة الأولى إنما يجري فيما إذا كان جوابا للسؤال مثله أن امرئ مثلث  
من الحج عن أمها بعده ونها فقال نعم ولم يستفصل هل وصبت أم لا بخلاف القاعدة  
الثانية فانها يجري فيما إذا لم يكن جوابا لسؤال مثله حديث أبي بكر لما رجع ومثله  
الصفحة حتى دخل منه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فإذ الله حرصا ولا تغد فلا يجوز الاستدلال بهذا  
الحديث لوجود الاحتمال بأن يكون مشي إلى بكرة قليل فكيف يمكن الاستدلال به على جواز المشي  
الكثير فالقيد المتيقن هو ما لم يحصل الكثرة عادة فهذا ما ذكره كسماها ثوب لاجمال  
وتفصيل القاعدة الأولى أن السؤال ما عن فضية وقت وهي محتملة لأن ما يقع على

تفصيلي لانه يخرج المحقق الك  
توقع وانخرج عني اه بالها  
نعم بالها نعم بالها فانه  
لا يفيد التاديرة من قوله  
فصل فاذ انخرج من الغار  
بدا بالسؤال ثم فوضا الفو  
الكل كما في الباب كذا  
ثم تطيب فغدا في غدا  
انما كان كذا في مسكة اذا  
هو فوضا الحاد فاذ قال  
ورد في نصا عشرة اذ قال  
ركبان يصلها ما مغطس  
من سبعين ركعة يصلها ما غيب  
مغطس علم ان الغطس يجب  
لكل مسلم وكل من غاب وتبين  
مختصا بصلوة الليل اه  
فاذا اوضحنا



الا المطلوب منه والمفروض عدم المطلوب منه فنفى الطلب باستفاء جزم الذي والمطلوب  
 منه وانما بان التكليف شرط الفهم فاذا لم يحضر تكليف العاقل والضوء المحزون مع  
 كونهم موجودين في نفس التكليف المعدومين بطريق اولي وثالثا بان هذه الالفاظ  
 موضوعه للتخاطبين بقصر الواضع والشارد وصحة سائر الخطاب عن خطاب المعدومين  
 فاستعمالها في غير الخطابين استعمال في غير ما وضع له ولا بد في استعمال اللفظ في غير  
 وضع له من الجواز الاستعمال وجود الفيزية اما الفيزية فمفعولة واما الجواز الاستعمال  
 فستعمل لما يتبين من استعمال الخطاب المعدوم واعرض عليه ان الطلب خطاب المعدوم  
 انما يكون فيما اذا كان على سبيل التخيير اذا كان على سبيل التعليق فلا بد فيه وجوب  
 اما الاول فباننا ان الطلب امر لا يتحقق المنسب من المفروض عدم المطلوب منه  
 وان الطلب التعليق لا يحصل له في المعدوم وانما فانه على هذا يستلزم كون جميع الخطابات  
 الشفاهية مجازا ان اردت التعليق ان ارد استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي على  
 سبيل البدلية فهو مستحيل لما يتبين من عدم جواز استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي  
 للزوم التخصيص وورد عليه بان جميع الخطابات معلقة على شرط التكليف كالمبلغ والعدم  
 الفقدان وتلك الشرطية بخلاف النسبة الى اشخاص المكلفين فمن حصلت له الشرطية لمقتضى  
 يكون مكلفا بذلك الخطاب من لم يحصل له فلا يكون مكلفا فكما ان ههنا لا يكون اشخاصا  
 متعددا فكذا فيما نحن فيه لا يلزم استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي وورد بان  
 الخطابات المشروطة لا تتعلق بغير احدى الشرطية فلا بد ان يحمل على ان الواجب حكمه كذا والقائد  
 العالم بالعوائق فكما ورد من هذا القبيل فلا بد ان يحمل على ان الواجب حكمه كذا والقائد  
 حكمه كذا والمعرض من التعليق بالشرطية وعلام الحال ان القائد اذا صار واجدا يكون حكمه

انما المطلوب منه والمفروض عدم المطلوب منه فنفى الطلب باستفاء جزم الذي والمطلوب  
 منه وانما بان التكليف شرط الفهم فاذا لم يحضر تكليف العاقل والضوء المحزون مع  
 كونهم موجودين في نفس التكليف المعدومين بطريق اولي وثالثا بان هذه الالفاظ  
 موضوعه للتخاطبين بقصر الواضع والشارد وصحة سائر الخطاب عن خطاب المعدومين  
 فاستعمالها في غير الخطابين استعمال في غير ما وضع له ولا بد في استعمال اللفظ في غير  
 وضع له من الجواز الاستعمال وجود الفيزية اما الفيزية فمفعولة واما الجواز الاستعمال  
 فستعمل لما يتبين من استعمال الخطاب المعدوم واعرض عليه ان الطلب خطاب المعدوم  
 انما يكون فيما اذا كان على سبيل التخيير اذا كان على سبيل التعليق فلا بد فيه وجوب  
 اما الاول فباننا ان الطلب امر لا يتحقق المنسب من المفروض عدم المطلوب منه  
 وان الطلب التعليق لا يحصل له في المعدوم وانما فانه على هذا يستلزم كون جميع الخطابات  
 الشفاهية مجازا ان اردت التعليق ان ارد استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي على  
 سبيل البدلية فهو مستحيل لما يتبين من عدم جواز استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي  
 للزوم التخصيص وورد عليه بان جميع الخطابات معلقة على شرط التكليف كالمبلغ والعدم  
 الفقدان وتلك الشرطية بخلاف النسبة الى اشخاص المكلفين فمن حصلت له الشرطية لمقتضى  
 يكون مكلفا بذلك الخطاب من لم يحصل له فلا يكون مكلفا فكما ان ههنا لا يكون اشخاصا  
 متعددا فكذا فيما نحن فيه لا يلزم استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي وورد بان  
 الخطابات المشروطة لا تتعلق بغير احدى الشرطية فلا بد ان يحمل على ان الواجب حكمه كذا والقائد  
 العالم بالعوائق فكما ورد من هذا القبيل فلا بد ان يحمل على ان الواجب حكمه كذا والقائد  
 حكمه كذا والمعرض من التعليق بالشرطية وعلام الحال ان القائد اذا صار واجدا يكون حكمه

كالواجب آخر الخطاب وجوه الاول الاشتراك في التكليف مع كون الرسول مبعوثاً الى  
 الكافة يقتضي ان يكون القانون مشاركين للحاضرين في توجيه الخطاب الثاني ان تلك  
 الخطاب بالنسبة الى المحدثين من باب المكاتب والمراسلة الى الثاني فيما انجز الخطاب  
 في المكاتب الى من لا يصل اليه الا بعد سنة او ازيد فكذا يجوز للعالم والعوف في طاعة الله  
 ولو بعد مدة بهذا الخطاب الثالث ان الرسول المحدثين من رسول الحاضرين بالضرورة  
 ولا معنى للرسالة الا بتبليغ الخطاب الرابع ان العلماء والمصارف جميع الاعضاء يستدلون  
 بهذه الخطابات من بعد زمن الصحابة الى الان دون تكبر وذلك لاجماع منهم وهو انما  
 عن الاول فبان الاشتراك في التكليف لا يلزم ان يكون التكليف ايضاً بذلك الخطاب  
 ان يكون الاشتراك ثابتاً من جهة الاجماع والضرورة وقوله حاله حاله حاله اليوم القم  
 وحرام محله حرام اليوم القم واماعى الثاني فبان الكلام في المكاتب والمراسلة هو بعينه الكلام  
 المذكور سابقاً من انه ان اريد منه الطلب الكسبي فلا يصح لان الطلب امر بغير لا يتحقق  
 يتحقق المنسبين وهم المملوك منه مفعول فبان ثبوت التكليف ان اريد  
 العمل بما يشمله فهو من باب الوصية لا التكليف والخطاب اماعى الثالث فبان التبليغ  
 منصوص في الخطاب بل يجوز ان يبلغ الموجودين بنبوت التكليف على المحدثين ومن شأنه  
 علم في التكليف وهذا ايضاً نوع من التبليغ واماعى الرابع فيمنع ان احتجاج العلماء عليهم  
 من جهة ان الخطاب توجيه عليهم بل من جهة ان المقصود من الاحتجاج هو ثبوت اصل  
 الحكم وبعد ثبوت اصل الحكم يحكم بالاشتراك بالاجماع والضرورة من الدين ومما  
 يؤيد ما ذكرنا استدلالهم بالخطابات المفردة مثل اصل وافعل ونحو ذلك ولا ريب على  
 شواظها فظهر ان المقصود اثبات نفع الحكم وبعد ثبوت نفس الحكم لا بد من الاشتراك

والها كلها شمس  
كانت افضل من طلوع وند  
كانت افضل من اربع  
فلا بد من اربع  
ما نحمد





من قول  
 انما النسيب والنزاع  
 انفق على النوازل  
 من قول  
 انما النسيب والنزاع  
 انفق على النوازل  
 من قول  
 انما النسيب والنزاع  
 انفق على النوازل

[illegible]



ان الطاعة لله  
 المحبة لا تفرق  
 ما لله والاعتراف  
 من لا يدين  
 من لا يدين  
 ان الطاعة لله  
 المحبة لا تفرق  
 ما لله والاعتراف  
 من لا يدين

من هذا القبيل تخصيص التعريف بالنسبة الى جزء واحد وقيل ان تخصيص العشرة ايم من هذا القبيل  
 فبغير نظر لانه من التخصيص بالمعنى الاول لانه قد سبق في تعريف العام ان العام هو اللفظ الواحد  
 للدلالة على استغراق اجزائه ووجوب ثبائه والتعريف بالاجزاء ثبيل العشرة فعلى هذا يكون  
 تخصيص العشر بالنسبة الى اجزائه من قبيل قصر العام على بعض ما يشاء وله قال شيخنا الهما  
 في حاشيته على الزبدة والضابط ان كل ما يصح توكيده بكل يصح تخصيصه ما عدا ما يرد  
 ما رايه احدنا تخصيص لا يوكده بكل ويجوز ان كانت التعريف بؤكد بكل ولا تخصيص بالتخصيص  
 بالمعنى الاول ثم المخصص اما ان لا يستقل بنفسه بل يكون محتاجا الى انضمام الغير اليه فيستقل  
 والاول يستعمل بالمخصص المتصل والثاني بالمخصص المنفصل والمتصل على خمسة اقسام  
 الاول الشرط نحو اكرم العلماء وان رغبوا في الخير انما والثاني الصفه نحو اكرم الرجال العلماء  
 والثالث الغائب نحو اكرم العلماء الى ان يحاط الظلمه والزابع بدل المبدل نحو اكرم العلماء  
 العرب منهم وان كان بعضهم لم يعد هذا من المخصصات والوجه خلافه والحامل لاستثناء  
 المتصل نحو اقل الكافور الذي وقفيلا لاستثناءه بالمتصل يخرج المنقطع فالتسليم  
 فيما خرج واعلم ان من المخصصات ما يخرج للمذكور كالاستثناء والغائبه فانها يخرجان للمذكور  
 بعد وفيها ما يخرج غير المذكور كالانضمام الثلاثة الباقية الشرط والصفه والمبدل  
 اما المنفصل فهو على قسمين مختص عطف كقوله نعم خالو كل شيء فالعطف اذ بان ان لا يرد شي  
 غيره انه نعم اما الكلام في المنكحات لا الواجب الوجود وغيرها قال القافانه نعم ليس في لفظها  
 وقوله يخرجون يرونهم بايديهم فاعبروا بالاول والابواب لا بصاحبها كقوله نعم خلق  
 لكم ما في الارض يخافان الدليل اللفظي وهو قوله نعم ولا تاكلوا مما اريدكم اسم الله عليه وقوله  
 حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وقوله نعم والمختصة والوقوفه والندبة غير ذلك

ان الطاعة لله  
 المحبة لا تفرق  
 ما لله والاعتراف  
 من لا يدين  
 من لا يدين  
 ان الطاعة لله  
 المحبة لا تفرق  
 ما لله والاعتراف  
 من لا يدين

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ

من الايات ذالة على ان المراد مما في الاوضاع غير المذكورات وبقول جما العلماء ثم يقول  
لم يجزئني هذا فاعلم انه اخلفوا في ان العام المختص بعد التخصيص بالذات  
حقيقة في الباقي وبما اذا وحققت ان كان الباقي غير مختص او حقيقة ان خصص بمقتضى  
على اقول والقول الاول منسوب على بعض الجواب له والثاني منسوب الى اكثر من الاصوليين الثالث  
منسوب الى بكر الرازي والرابع منسوب الى العلامة في باب الفرض في الموصول عليه  
ابو الحسن وقل من اقول اخر سديدة الضعف والحق هو الثاني لنا انه لو كان حقيقة في الباقي  
كما في الكل لزم الاشتراك والجواز خبر من اخرج القائلون بكونه حقيقة في الباقي فظهر بوجهين  
الاول ان اللفظ كان متنازلا حقيقة بالاتفاق والتساؤل باق وما لهم من من زاد  
لم يتغير انما طرأ عدم تساؤل الغير والثاني ان الباقي ليس هو اللفظهم وذلك بل الحقيقة  
المجوز عن الاول ان ان زاد من تساؤل حقيقة ثبوت التساؤل في نفس الامر الواقع اعني ان زاد  
بالحقيقة الحقيقة السببية لا يثبت الحقيقة المصطلحة للبحث عنها اعني الحقيقة اللفظية  
وان زاد من تساؤل لغو ان الحقيقة المصطلحة فممنع كونه حقيقة في الباقي اذا اللفظ حقيقة  
في الجمع كما هو المفروض فلو كان حقيقة في الباقي ايضا كما هو المفروض لزم الاشتراك  
فان الباقي داخل في الجمع واللفظ الذي يدل عليه بدل عليه الباقي قلنا الظاهر لا  
العام على كل واحد من الافراد منفرد او بشرط لا غير الموضوع له اذا الموضوع له لفظا عاما هو  
كل فرد بدون فرد الافراد ولا يندرج في الجماع لا يقال ان لا بشرط لا ينافي في شرط لا لا  
نقول ان الوضع توقيفية ولم يثبت من الواضح الوضع لهذا الباقي وعن الثاني بالمعنى  
السببية الى الذهن بلا فترية وبدونها يسبق العموم وسبق الجزم من علامات الجواز اخرج من  
قال بان حقيقة ان بقي غير منحصرة في معنى العموم حقيقة هو كون اللفظ ذالاعلى اعني مختص

فانه من على الفرج وقلوب البهائم  
التي تاد بالبحر اذ كانت على شاطئ  
المنهج وان لم يكن ثباتها على الظاهر  
الاعوج والحق من بين الكروب  
بأقوالك والحق انك تجد على  
وكل على بضو انك تجد في ورج  
بأقوالك اقلية غش في ورج  
وارحم عيني  
ولا تجب عوني واشد  
بالأقوال اني في قوتها ظاهري  
واصلح لها امري واطل لها  
عبري وارحمي يوم شهري

الهمز

فيكون ذلك من غير  
 فيكون ذلك من غير  
 فيكون ذلك من غير  
 فيكون ذلك من غير  
 فيكون ذلك من غير  
 فيكون ذلك من غير  
 فيكون ذلك من غير  
 فيكون ذلك من غير  
 فيكون ذلك من غير  
 فيكون ذلك من غير

ان معنى العوم حقيقة هو كون اللفظ ذا اعلی امر غیر مختص في عدد ولین یصح کون معنی  
 العوم كذلك بل معنى العوم سائر للجمع نداء لان لغيره اخرج القائلون بانه حقیقة  
 ان خص لغيره مستقيل بانه لو كان التقيد بما لا يستقل موجبا للجمع في نحو الرجال  
 المسلمون مما قبل بالصفة واكرم بني تميم ان دخلوا مما قبل بالشرط واكرم الناس لا جهال مما  
 قبل بالاستثناء لكان نحو المسلمون للجماعة والمسلم للجنس والعهد الف سنة الاجتهاد  
 مجازات واللوازم الثلاثة طلبة اما الاول لان فاجتماعا واما الاجتهاد فبالنظام الخصم بيان  
 الملازمة ان كل واحد من المذكورات يفيد يفيد هو كالجمله وفل صار به لمعنى غير ماض  
 له اوله وهو يدونه للمقول عنه ومعنى للمقول اليه ولا يحمل غيره وقد جعلتم ذلك موجبا للتردد  
 فالفرق تحكم وايضا لفظ العام حال انضمام المخصص المتصل ليس يفيد البعض الباقى  
 بعد الاخراج والا لما بقي شئ يفيد المخصص والجواب ان اذا ان لفظا مسلم في المسلمون  
 حقيق مع تعبير معناه سبب القيد فهو مفعول فكيف يدعى اليه الوفاق فان اذا ان المسلمون  
 حقيق في الجماعة والمسلم في الجنس والعهد فهو انما ثبت حقيقه المركب من حيث التركيب  
 من حيث انه حقيق في المعنى مفرد وهو خارج عن محل النزاع والحاصل ان المسدك اذا  
 بالمقابل فبالمرآت الحرفي موضوعه بوضع نوعي على المفردات المشقة الموضوعه  
 بالواضع النوعي للمعنا الخلة بالاجزاء متعدده مع قطع النظر عن ملاحظة المفردات والاجزاء  
 فلا يثبت ليس من محل النزاع وان اذا مقابل بعض الاجزاء على الاجزاء الاخرى انتم نبوت  
 في المفرد على باقي الكلام في المثال الاجز وهو قوله نعم الحسنه الاخسرين علما وفي جمله  
 مقبسا عليه ولعل الخصم فائل بالفرق بين اسماء العدد وغيرها لانه جمله دليل او موبك  
 على كونه مسلما عنده والتحقيق في الجواب مع الفرق بينهما ما اوجب الخصم بان المراد بالالف

انما هو معنى العوم  
 انما هو معنى العوم  
 انما هو معنى العوم  
 انما هو معنى العوم  
 انما هو معنى العوم  
 انما هو معنى العوم  
 انما هو معنى العوم  
 انما هو معنى العوم  
 انما هو معنى العوم  
 انما هو معنى العوم



ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا

جزا فان قلت فعلى هذا فيكون المستثنى الاستثنائية استثناء في التخصيص المصطلح  
 فيكون مجازا وتبعد قلت كون معنى الاستثناء ذلك لا يوجب الجزاء في الجملة الاستثنائية  
 كما لا يخفى وان ارد من الاخراج اعم من الاخراج الواضح بان يكون المراد الاخراج عما هو في  
 صورة الثابت وان لم يكن ثابتا في الواقع فلا ينافي لان المراد به الاخراج عما هو ظاهر المراد  
 لا ما هو نفس المراد وذلك بعينه مثل قولك ادب ادب اسد ادب حيث ان برف للعدول  
 عما هو ظاهر المراد من لفظ الاسد والحاصل ان مقتضى اعادة التخصيص للادب بكونه  
 هو الاخراج عما هو ظاهر المراد لا عن نفس المراد وما قاله المحقق الشيرازي في رفع النافذ  
 حيث قال ذلك ان زيدنه فخرج عن النسبة الى المتعدد بان يريد جميع المتعلقة بنسبة  
 البقرة فاني بالاستثناء اخرج عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفته النسبة المتعلقة  
 بالاعتقاد ولم يرد بالنسبة اعادة الاعتقاد بل قصدت النسبة لخرج من حيث انهم يعتقد  
 الاعتقاد فان كان مراده مما ذكره هو ما ذكرناه وهو الاطلاق في نسبة الاعتقاد من الكلام  
 حتى يفكك ويجعل بعضها متعلفا للاخراج وبعضها متعلفا للاعتقاد مع ان يرد  
 عليه ايضا انه على هذا يلزم ان لا يكون الاستثناء من الاثبات نفيًا وبالعكس مما ذكرناه  
 ظهر انه لا وجه للايراد ان اتى او دها على المذهب المختار من لزوم الاستثناء من قوله  
 اشرب الجارية لا نصفها ان ارد بالجارية نصف كلها ولزوم التسلل ان ارد بالجار  
 ما بقى من النصف بعد الاخراج وهو الربع اذا كان المراد بالنصف الربع فيكون المراد  
 بالربع المستثنى من الثمن هم جوار الان المراد بالجارية مع انضمام الاستثناء اليه وهو قوله  
 النصف لان المراد بالجارية وحدها النصف فلا يلزم محذوف واقول ايضا كما ان ارد  
 النصف المستثنى من ثمة المراد قبل الاستثناء وفيه ان المراد حيث انما مع انضمام الاستثناء

ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا  
 ما بين من هو في الدنيا





وزا كذا

وما شأنا وذاهبا

وجائيا وفي كل حال لا بد

استلزام ان فضيلة على محمد

والحمد وان تفعل بكذا

وكذا ونذكر خارجك ثم

نحمد محمد الشكور ونسبحه

فيها وبعد فاجابا

سبقي

هـ

سبعة اسمان مفرد هو سبعة ومركب عشرون الائمة فاستدلنا بالخطا القول الاول  
على بطلان الثاني بوجهين الاول انه لو اريد منها السبعة للزم ان يراد من اشرب تجار  
الانصافها وهو باطل لا يستلزام كون الاستثناء مستغنيا والتسلسل بها باطلان كما  
مر التا انا نقطع جزمنا ان الضمير في مثال المنفرد الانصافها راجع الى الجارية بكما هو  
اللزم الا ان نقول على سبيل الاستحالة واستدلوا على ابطال القول الثالث بوجهين  
الاول ان مجموع المركب يعني كون عشرو الائمة اسم له خارج عن قانون اللغة لان قانون  
لغة العربية اذا كان الاسم مركبا من ثلثة الفاظ لا بد ان يكون الجزء الاول منه غير عرب  
بحسب العوامل كما في شاب فزناه فاغرابه على الغراب الاصل محكما او يكون مضافا كما في العبد  
ومثالا المذكور عشرة الائمة كان معبرا غير مضاف فانه امرية بحسب العوامل فيتم  
موجود في لغتهم التا لو كان جملة قولهم اشرب الجارية الانصافها مجموعها انها السبعة  
كانت عن الضمير الانصافها راجع الى الجارية لزم ان يعود الضمير الى جزم الاسم وهو باطل وانما  
في غير هذا الموضع فبطل التا والثالث والرابع فغبن الاول واخرج صاحب القول الثاني  
بوجهين الاول لزم الكذب مثل قوله نعم فلبت فيهم الفسنة الاخسب عامالا لئيم فبطل  
القرينة والكذب باطلا لو كان المراد العشرة بكما هو ذلك شافض لا يعلم انهم تكو  
الفنما ما مرده في يلزم اثبات لبس الحسين بنفسه فلو لم يكن كذبه نعم مع انه صادق قطعا في  
الاستثناء حيث انه فرينه بان له المراد من الفل فبقي بعد اخرج الحسين وهو المطلق  
ان المقصود من قال لعلى عشرة الائمة فلا مناص عن ارادة احد المعنيين العشرة وسبعة  
باطلا قطعا قلنا باننا قرر للسبعة وهو المطلوب الثالث بطلان اولين بطلان الاول  
بدليل التا وبطلان التا بدليل الاول فغبن الثالث يعني كون العشرة اسم السبعة صاف



[illegible]

كَمَا فِي صُورَةِ التَّوَصُّفِ فِي الْقِدْوَانِ لَمْ يَسْتَنْأَ أَوْ يُخَوَّلَ قَبْلَ هَذَا الْكَلَامِ الْجَوَازُ مَا  
 وَابِهِ صَرَّحَ فِي مَقْلَدِهِ الرَّابِعَةِ بَعْدَ مَا ضَمَّ إِلَيْهِ بِحُجَّتِهِ الْمَشْهُورِ وَالْمُسْتَنْأَ وَالْمُسْتَعْرِفَ لِعَوْنِهَا  
 وَاسْتَنْأَ أَقْلَ مِنَ التَّصَدِّقِ صَحِيحًا تَقَاوُفًا وَخِلَافًا فِي جَوَازِ اسْتَنْأَ الْأَكْثَرِ وَالْمَسَاوِي وَقَبْلَ بَوَاحٍ  
 كَوْنَهُ أَقْلَ وَقَبْلَ جَوَازِ الْمَسَاوِي وَالْأَكْثَرِ وَفِي جَوَازِ الْأَكْثَرِ وَبَلَدُهُمَا جَوَازِي الْمَسَاوِي بِطَرَفِي الْأَوَّلِ  
 وَصَرَّحَ الْمُفَسِّرُونَ بِأَنَّهُ الْمُرَادُ مِنَ الْعِبَادَةِ بِنِوَالِ الْأَدَمِ التَّاجِعُ الثَّلَاثُ حَدِيثُ الْقَدْحِ كُلِّهِمْ جَمَعَ  
 الْأَمْرَ الْأَحْمَرُ فَابْدِئُوا بِالشُّهُورِ وَظَهَرَ مِنْهُ مَبْرُجٌ فَفَصَّلَ اسْتَنْأَ مِنَ النَّفْيِ الثَّبَاتُ مِنَ الْأَشْيَاءِ  
 النَّفْيِ خِلَافًا لِلْخَفِيَّةِ فِي الْوَضْعَيْنِ وَبُحْنٌ هُوَ خِلَافُ الْحَقِّ فِي كِتَابِهِ أَيْ أَهْلُ الْكَلْبَةِ وَالْإِبَادَةِ وَنَظَرٌ  
 صَحِيحٌ كُلُّهُ التَّوْحِيدُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ بِقَوْلِهِ لَا صَلَوةَ إِلَّا بِطَرَفِهِ وَلَا تَكْلَافَ إِلَّا  
 بِوَضْعِهِ مِنَ النَّفْيِ الْأَشْيَاءِ وَبَعَلَى كُلِّ قَائِمٍ لَزِمَ ثُبُوتُ الصَّلَوةِ بِحُجَّتِهِ الظُّهُورِ وَحُصُولِ التَّكْلِيفِ بِحُجَّتِهِ  
 الْوَلَدِ مَعَ أَنَّهُمَا مُتَوَقَّفٌ عَلَى أَمُورٍ شَرَعِيٍّ يُجَازِيهَا لِمَجْرَمِ اسْتَنْأَ الظُّهُورِ عَلَى الصَّلَوةِ لِلْحَافِظِ  
 لَا يَنْفِي تَعْلِيلَهُ بِأَجْدِ الْجَانِبَيْنِ أَمَّا فِي جَانِبِ الْمُسْتَنْأِ بَعْضُهُ لَا صَلَوةَ صَحِيحٌ لِأَصْلِهِ الْمُبْتَدَأُ  
 بِالْمُسْتَنْأِ مِنْهُ بَعْضُهُ لَا صَلَوةَ صَحِيحٌ وَبُحْنٌ فِي الْوُجُوهِ الْأَبَاقِ فِيهِ بِطَرَفِهِ وَبِجَوَابِ مَنْ اسْتَدَلَّ  
 بِقَوْلِهِ وَمَا كَانَ لَوْ أَنَّ تَعْلِيلَ ثُبُوتِهَا الْأَخْطَاءُ بِأَنَّهُ اسْتَنْأَ مَنْقُطِعٌ وَالْمَدَّ أَخْبَارُ رِجَالِ الْأَمْرِ  
 أَنَّهُ لَا يَعْضَلُ ذَلِكَ فَفَصَّلَ الْأَسْنَاءُ فِي اسْتَنْأَ حُجَّتُهُ مِثْلُ قَوْلِهِ لَعَلَّ غُشْرَةَ الْأَلْبَةِ  
 هُوَ مَعْنَاهُ الْحَقِيقَةُ فِي عَشْرَةِ ثَمَرٍ أَخْرَجَتْ ثَلَاثَةَ ثَمَرٍ فِي اسْتَنْأَ ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِحُجَّتِهِ الْكَافِرِ إِلَى سَبْعَةِ ثَمَرَاتٍ  
 فَلَا يَكُونُ إِلَّا اسْنَاءً وَاحِدًا بِالنَّاقِضِ وَهُوَ خِلَافُ الْعِلَالَةِ وَكَرَّرَ الْمُنَاقِضِينَ وَقَبْلَ الْمَرَادِ بِسَبْعَةٍ  
 وَحَرْفِ اسْتَنْأَ فَرِيقَةُ الْحَاجِزِ وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ عَلَى أَنَّهُ يَجْمَعُ الْعَشْرَ الْأَلْبَةِ أَيْ سَبْعِينَ حُجَّتٍ  
 لِلْفِطْرِ سَبْعَةً وَجَعَلَ فِي بَيْنِ أَوْسَطِ الْأَقْوَالِ أَوْسَطُهَا وَخِلَافُهَا هُوَ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ أَصْلُ الْأَسْنَاءِ  
 الْحَقِيقَةُ فِي كُلِّ لَفْظٍ وَالْإِبَادَةُ فِي الْعَوَالِدِ لِلْخَفِيَّةِ وَالنَّاقِضِ قَوْلُهُ حُصُولُ التَّضَاوُفِ أَرْضَاعُ

فليس في كل كفة  
 الشفع بعد الحسن والخيبر  
 وان كنت اول المتوفين  
 فاصب يا اول الاغني الاخي  
 فان سلمت مع من لا  
 الاغني الخ مع من لا  
 هذا الشكل المسمى  
 وفصل في ترتيبها  
 وان كان فضلك  
 اقل البيوت فان فضلك  
 اقل الخانات فحجرتك  
 اقل الخانات فحجرتك  
 اقل الخانات فحجرتك

وَمَا أَهْبَأَتْ  
عِبَادَكَ وَمَنْعَهَا مِنْكُمْ  
أَعْيَادُهُمْ نِكَاحُهَا  
عَبْدَكَ وَالْقُبْرُ الْبَيْتُ  
فَقَدْ لَكَ وَصْفُكَ فَانْجِبْ  
بِاسْمِ اللَّهِ تَفَضَّلْتَ  
عَلَى عَمَلِي خَلْفَكَ  
بِإِيَادِي مِنْ طِبْعِي  
نَحْمَدُكَ يَا إِلَهَ الْعَالَمِينَ  
الْحَسْبُكَ أَنْتَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ  
يَعْلَمُكَ مَعْرِفَتُكَ عَلَى عَمَلِي  
مَنْ لَيْسَ وَصَلَى إِلَهَ الْعَالَمِينَ  
خَالِمْ النَّاسِ وَالْإِنْسَانِ  
الَّذِينَ دُخِبَ لَكُمْ عَنْكُمْ  
وَمَنْ هُمْ وَمَنْ هُمْ



التَّوْحِيدُ الْأَرْضِيُّ

أَنَا أَنَا غِيَاثُ الْمُسْتَغِيثِينَ  
وَأَنَا الْفَلَاكُ الْمُنِيرُ

وَاللَّهُ الْمُسْتَعِزُّ  
وَاللَّهُ الْمُسْتَعِزُّ

المصطفى وآله الطاهرين

وَأَمَّا أَنْتَ يَا كَافِرٌ فَكَافِرٌ

عيسى بن مان ومنهم من قال بجمعة في أصل الجمع من الاثنين إذا التلاوة ومنهم من خصصه  
بالحجة فيما لو كان العام منبثقا عن الباقي قبل التخصيص بالظن الذي منه المقصود  
كالمشركين إلى الحرب فمن قال أقولوا للمشركين منبثقا قبل الحرب قبل التخصيص بخلاف مثل  
الشارف بأنه لا ينصرف إلى الذين منه يعني من الشارف وبع ديار مع سائر الشارب كالتأني  
والحرز ونحوه المفرد في محله ومنهم من قال إن كان العام قبل التخصيص غير محتاج إلى الباقي  
كالمشركين قبل الخراج الذي لا بد الذي غيره داخل فيه وأما إنبؤ الصلوة فانه محتاج إلى الباقي  
الحاضر ففهم لنا فهم العرف في زيادة الباقي من غير حاجة إلى فهم ذلك إلى نصب خبرية  
أخرى عليه والمراد بالتخصيص ينبي عليه بل موقوف العقل عبد الله الأكرام غير بعد  
قوله المولى له الأكرم من دخل مجلسي قال لا تكلم عمر الثاني حجة قبل التخصيص صحيح  
في التلخيص الثالث ولو لم يكن جمعة في الباقي كان كلام الحكم لغوا لوجود التطويل بلا ظالم ودفا  
الغرض الرابع احتجاج السلف به في بذكره وقوله لا يلزم الدوراء الحكم فمن قال بجمعة  
في الباقي كمانه للباقي موقفا على القادة للأمر فان توقفنا فادنه لردا ولا كان محكما  
يعني ترجيحاً بل امرتجا وخوابه لرد دور موقوف عليه كدور مصحح بل دور معتبر مثل  
غلام على أو حسن بن علي ونحوه كما في تضائيف حجة المنكرين وجهين لإدلال زيادة العموم  
التخصيص ممنوع وإزاده إحدى الجازات في حكمه محل وفد متران العام التخصيص محل  
ليس بجمعة الجواب لا منبهة إلى العام مرجح ومدار حجة الالفاظ على الظنون فلا يخفى أن  
المسادر دليل الحقيقة اتفاقاً لك نصب الخبرية دليل وعلامة الجازاتين إلى الجازات  
الاجمال لا يخفى لطفه وتوفيق الجازات موجود وأما الدليل يدل برهين الباعث عليه  
جمعة وإنما العام خرج بالتخصيص كونه ظاهرة أما التخصيص وما لا يكون ظاهرة محل فلا يكون

وَأَمَّا اللَّهُ فَبَا إِلَهَ الْكِبَرِ وَغُصْبًا إِلَى  
حَبْلِكَ لَا تُخَيِّبُنِي عِبَادُكَ  
وَلَا تَهْجُنِي وَلَا تُفْنِنِي  
إِلَّا الْفُتُوحَ إِلَيْكَ فَهَبْ  
مِنْ لَدُنْكَ بِالْحَقِّ مَعْنِي  
هَبْ عَنِّي مِنْ سِوَاكَ  
لَقَدْ رَدَّ إِلَيْكَ الْجَاهِلِيَّاتُ  
وَالْعَبَاثُ مَا فِي الْبِلَادِ وَالْمُتَشَا  
بِرَ الْعِبَادِ وَلَا تُكَلِّفْنِي  
مَعْنِي وَتُخَيِّبْنِي  
مِنْ دُعَائِي وَارْزُقْنِي  
مِنْ شَهْوَيِّهِ وَأَقْلِبْ عَنِّي  
قُلُوبَ شَيْئَتِي عَذِّبْنِي

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه

الجواب سلم بانه خرج بالخصص عن كونه ظاهرا لا سلم انه خرج مطلقا من الظاهر  
 بل خرج به عن كونه ظاهرا في شموله لجميع افرادهم وانما خبر فان نفى العام لا يستلزم نفى الخاص  
 غاية ما في الباب عدل عن ظاهر الحقيقة واما ظاهر تخصيص الجواز ففصل لا يسوق  
 الى العمل بالعموم بل الفحص عن المخصص واعلم انه لما كان الغالب في العموم التخصيص  
 فلم يافل من المثال لوجود الاحتمال فلم يجوز العمل بل الفحص عنه حتى ادعى على عدم جواز العمل  
 بل الاجماع فقوى وجود المعارض من اقسامه فصاروا فسادا لا يتناول بموجب الفحص عن  
 سائر الادلة فهو الحق شيعي مثل المشهور ما من عام الا قد خص ففحص لوجود الاحتمال لمخصص  
 في كون هذا العام محصيا لا قابضا بل دلالة على العموم معارضة باحتمال المخصص فكان  
 احتمال ثبوته مساويا لاحتمال عدمه فوجب الفحص عن المخصص لدفع عتائه احتمال يحصل الفحص  
 بعدمه فعمل به الادالة لعدم بعد وقوع مثل ذلك واقعا قال مدقق الشيرازي العام بالحقيقة  
 قال يجب عن الجواز انما يعني لو وجب الفحص عن المخصص العام لوجب الفحص عن العموم في الحقيقة  
 فلا يحمل اللفظ على الحقيقة وليس فليس الجواب الاول اثبات شي لا ينافي ما عداه واما الفحص  
 عن العام لاجل وجود المعارض عدمه فيجوز ان كل حكم من الصنفين بعينه ما له معارض وما لا يعارض  
 فيه وهو لا يتم الا بعد البعص والفحص بالانقاف وليس هكذا غير نعم لو تفحص في العام لمخصص  
 لاحتمال ان يكون المراد من معنى المجازي جازا لعل ان يقول لوجب طلب الجواز في التمسك  
 بالحقيقة اذ ليس الثالث الفرق واضح اذا الفارق بين انواع الخفايا والعموم لانقاف وجوب  
 الفحص الثاني دون الاول مع انه قد ادعى الاجماع فيما نحن فيه والباقين ما اطل وما اطل الترافقة  
 مجازات يكذب التذبح والعلم به شرط بشرط انقاف والمخصص فاذا فقد الشرط لم يظهر تحقيق  
 الشرط واما الدليل على كفاية الظن بعدم وجوده بعد الفحص هو ضرورة بقاء التكليف

انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 انما هو الحق الذي لا يمتنع عليه



وقال في ذلك من قول  
استغفر الله رب العرش العظيم

سبحان من لا يلهي عنه  
الاستغفار بربك العرش العظيم

وتصلي على النبي  
والاستغفار بربك العرش العظيم

والاستغفار بربك العرش العظيم  
والاستغفار بربك العرش العظيم

والاستغفار بربك العرش العظيم  
والاستغفار بربك العرش العظيم

والاستغفار بربك العرش العظيم  
والاستغفار بربك العرش العظيم

والاستغفار بربك العرش العظيم  
والاستغفار بربك العرش العظيم

وعدم السبيل الحق يحصل الاحكام الواقعية بعنوان العلم واليقين وان سلمنا بحصول العلم في بعض الزمر التقوية العمل بالكره العومات ايضا فاستفراغ الوضع في تحصيل العلم ان قلنا به انما يمكن بعد تتبع جميع الادلة فهو مستغرق الاوقات غالباً موقوف بالمقصود مع انه عسر من غير سبب مخرج شديد وهما متفيان في الدين بالاجماع والابواب ليس الذي من جرح والاختادات دينهم دين التهملة ولما من اشترط القطع به كاستدلال الفاضل بالقطع بعدم المخصص والمعارض قال بان المسئلة ان كانت المعارض كتر تحت الجهل بها في غير ما يطعنوا على مخصص ومعارض واذا لو كان احدهما الوجه وان كانت مما يجت فيهما التجهيز حاصل هذا المسئلة ان العمل بالظن مشروط بعدم إمكان تحصيل العلم واليقين والقطع وهو ممكن لان المسئلة عام البلوى وكان مما ينطبق عموماً فالعادة والعرف يقضيان اتفاقاً الباحثين علمهم ويتقضاهم على اثره وجوده او عدمه وما ليس بهذه الضغطة فالجهل بعد البحث يحصل القطع ليدل ذلك الجواب فاذة كثرة البحث او فخط المجتهد في السابقين ومع عدم وجدانهم للمفخص ممنوع ابن القطع المدعوى في الباب عدم الوجدان لا تدل على عدم الوجود المفخص فكيف مما قرره فحصل اذا تعقب المخصص عموماً جملته كانتا وغيرهما متعاطفة بالورد او غيرها الاستثناء ولا خلاف في ان لا يخفى من العوم ما مخصصه بجزء انما الخلاف في غير ما الشيخ والساقية للشيخ الحنفية لعنه الله وانباءه لاجره وعلم الهدى الاشراك بينهما المتأخر القرينة والعرف الى التوقف بلزمتها ما جعفره واليه الحاجة واستدلال الشافعية بوجهين الاول بالقياس بان الشرط اذا تعقب الجملة يعود الى الجميع فقله الاستثناء والجامع بينهما ان كل منهما مخصص متصل بنفسه غير مستقل بنفسه بخوان جائزكم زيد وعمر وبكر فاضل فاكروهم وبان الاستثناء بمسئلة الله انا تعقب جملة يعود الى الجميع اتفاقاً فان قال لا امر به ولا اكل ولا

استغفر الله ربك العرش العظيم  
استغفر الله ربك العرش العظيم  
استغفر الله ربك العرش العظيم  
استغفر الله ربك العرش العظيم  
استغفر الله ربك العرش العظيم  
استغفر الله ربك العرش العظيم  
استغفر الله ربك العرش العظيم  
استغفر الله ربك العرش العظيم  
استغفر الله ربك العرش العظيم  
استغفر الله ربك العرش العظيم

من فقهنا وصالحنا من قولك  
الغنى لا يعود من قولك الغنى  
الغنى لا يعود من قولك الغنى  
الغنى لا يعود من قولك الغنى  
الغنى لا يعود من قولك الغنى  
الغنى لا يعود من قولك الغنى  
الغنى لا يعود من قولك الغنى  
الغنى لا يعود من قولك الغنى  
الغنى لا يعود من قولك الغنى  
الغنى لا يعود من قولك الغنى

ان ارفع  
الزكيات القارة

[illegible]

الآن بشاء الله كان عالما الى الجمع فكذلك الاستثناء بغير شبهة والجامع بينهما ان كانا  
 استثناء غير المتصل بنفسه الجواب منه الملازمة والجامع لا يبعد وذلك فان الاستثناء  
 في بعض الوجوه لا يوجب الاستثناء في الجمع وعن الثاني بان الاستثناء بالشيء فاما عاد  
 بانفصال الجمع عليه ولو لا له لعد الى الجمع فاستدلال الثاني بوجهين الاول انه لو رجع  
 الى الجمع لرجع في هذا القذف وقوله ثم والذين من دون المحصنات لم ياتوا باربعه شهاد  
 فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا شهادته ابدا اولئك هم الفاسقون لا الذين ياتوا  
 من بعد الى الجمع فوجبا سقاط الجملد بالتوزيع وبما حلل الانفاق وبعض الشافعية  
 لا اعتناء بشانهم وخالفه الشيعة اخرجوا ان الجملة السطوة بمنزلة الجملة الواحدة فكذلك  
 الاستثناء والتساوي الاستثناء لو كره في كل جملة قبل الاخرى منه جاز في عرف اللغة  
 اكرم العلماء الازيد واضرب الشعر الا بكر اغضب اهكذا من عن الاول عني كونها بمنزلة  
 الواحد عن الثاني كما يرد العود الى الجمع كل هذا يرد العود الى الاخرى وبعض الشافعية  
 لا يؤمنون بان الجملة الثانية بمنزلة التكو عن الجملة الاولى لانها كانت مستقلة بنفسها  
 فالظاهر ان الانفصال منها الى ما بعدها انما كان بعد تمام غرض التكثير كما ان السكوت بدل  
 على استكمال الغرض المطلوب من الكلام وظاهر تجميع السكوت انه لا يرجع الاستثناء الى الاول  
 وجود السكوت حائل بينه وبين الواحد وكذا مع التكثير بالتأنيذ التي هي بمنزلة الجواب عن  
 ان ظهور عود المختص الى الجمع في حال لا يوجب العود اليه في جميع الأحوال فان قوله في  
 الدليل كما نحن فيه اذا جلد كان حق الادعى كيف يسقط بالتوزيع والتأنيذ كون جملة التا  
 بمنزلة التكو عن الاول والعطف به الجمع كالواحد ودعوى كونه ثقلا عن الاول  
 مضادة عن المطلوب وبسبب الرضى اخرج بوجهين الاول بحسن الاستفهام من الخطاب

علمي غيري أعلم  
 لا تنقص مني موصية العاصين سيد  
 جالبي ليلته وأغصن نوري كرم  
 على القرآن فقلته أريدني

مجلس إدارة العمل

١٣٥٠

المطبعة

مجلس الشورى

۱۰۰

وَأَنْضِيقَ عَلَيْهِمْ الرِّجَالَ

وكانت الخوض

مجلس علمائے ہند

مجلس الشورى

الحمد لله

۱۹۲۷

وصورة استدلاله هكذا اذ قال لاخر ينحصر في ضربين احدهما اكرم صدقا في الاوحد  
حسن ان يقال مخاطب لزيادة الاستفهام الواحد من الجملة اثنان جملة الاخر وهو  
الاشراك الثاني انا نجد المحصر كاستثناء ونحوه في القرآن نارة عابد الى الاخرة  
ونارة عابد الى الحج والاصل في الاستعمال حقيقة مثلا الاول قوله ان الله ينسلكهم  
بنهر فمن شرب منه فلان من لم يطعمه فامره في الامن اخره وعرفه بيده الثانية قوله  
اولئك جزاؤهم ان يعلمهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين خالدون فيها لا ينقص  
عنهم العذاب لانه ينصرون الا الذين تابوا فكان مستعلاهما فالاصل الاستعلاء  
المحقيقة فكان مشتركا بينهما فلا يجوز القطع على احدهما الا بقرينة ظاهرة تعين  
احدهما ودلالة منفصلة والجواب عن الاول انه لم يوضع حسنة استفهام عن علائق  
المحقيقة فاخصاص حسن الاستفهام بالاشراك م بل المقضي بحسنة هو الاحتمال  
كان بواسطة الاشراك ولو سكونه موضوع بوضع العام ويجوز ذلك مما يحسن الاستفهام  
وعن الثاني عود الاستثناء الى الجمع بقرينة الا الذين تابوا واستثناء كونه حقيقة  
ولا يلزم منه الاشراك على ان يكون اللفظ موضوعا بوضع عام يتحقق كل واحد من  
حقيقته كما في اللفظ الموضوع بالوضع العام غير ان يكون هناك اوضاع متعددة كما  
هو مقضي بالاشراك فصل في الاستثناء من الاثبات نفي بالعكس وخالفه ايجاب  
وابتاعه من ان الاستثناء من الاثبات لا يكون من الاثبات بقا للمستثنى ومثله العكس لو  
الواسطة بين الحكمين والمستثنى مسكونة عن بقية وابتنائه من علم الحكم والمستثنى من  
لان الحكم فيه مخالف للحكم الثابت للمستثنى في العدد والذكر الاصوليين على خلافه  
من الاستثناء من النفي اثبات بالعكس مثلا اذ قيل على عشرة اثبات عشرة الا لئلا نفي

فِي السُّعُودِ وَالْجَنَّةِ  
 إِنَّ كَثْرَةَ الدُّنُوبِ تَكْتُمُ الْبِرَّ  
 أَنْبِيَا إِلَى إِلَهِكَ يَا سُبْحَانَ الْمَدُودِ  
 أَنْبِيَا لِحُكْمِهِ مُشْتَاتِ الْقَضَى  
 عَلَى أَلْبَانِهِ وَتَوَجُّعِنَا عَلَى الْإِلَهِ  
 بِنُيَالٍ وَالْوَجْدَانِ لَمْ يَطْبُقِ السَّيِّئُ عَلَى  
 لُبَّادِ الْجَمَالِ فَإِنْ قَالَ قَوْمٌ كَفْنَا  
 عَمَلَهُ فَمِنْ لَيْسَ التَّوْبَةُ إِلَّا قَوْلُ كَفْنَا  
 الْمُسْتَعْرِضَاتِ الْأَيْلَافِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَآلِهِ  
 مُحَمَّدٍ إِلَى الطَّائِبِينَ فَإِذَا نَفَسْتَ  
 مِنْ الْقُتُوفِ فَارْكَبْ هَذَا مَطَامٍ مِنْ  
 وَأَسْلُكْ لِرُكُوعِ هَذَا سَائِرٍ بِمَاءِ نَيْبِ  
 سَنَانِدِ نَعْمَتِكَ وَتَسَانِيدِ بِيَانِ نَيْبِ  
 طُوحِ الْأَقَالِ وَنَاخِبِ  
 لِأَلَدِمَاكَ وَمَعَاكَ الْهَيْمُ

[illegible]





عامة على ما بينه  
ممن تكرر عليه في بعض النسخ

المهملة الفصل في الغنى والفقير

وانت الله عما اذا التفتي في

الارض فما التفتي يا آتسره يوم

ويثبت من الشيء ولو لم يلفظ

وذلك انما هو في قوله لست

والارض في قوله تعالى

هذه القسطا لنفسه في قوله

ليس من لم يهضم في سفران جاكتم ماسو بنيا فنبوا اما انها الرسول بلغ ما انزل اليك في  
من ذلك فان لم تفعل فما بلغت وما الله وجبرها ففصل من الشخصا الضمير للمعاني العام  
يرجع الى بعض ما بينا ولف قوله عز وجل ويعلمون ان الله عز وجل من اكون مرجع الضمير ما  
بمنار العام فلما عرفت ذلك فاعلم ان كل عام يخص به مرجع الى بعض ما بينا وله كان كذلك  
لان المرجع هنا المطلقات في قوله نعم من المطلقات في بعض النسخ فلهذا قوله عز وجل  
لئن ان يكتنن خلق الله من في ارحامهم ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلمون ان الله  
فان ضمير ههنا للرجحان لا غير تخصيص فالمرص واجب على الرجحان فقط دون البواين  
فهو يخصص كعام ام ينبغي بما كان في ذلك وعلم الشيخ والعلامة في احد قوله والاكثر  
العام وقيل بالوقف واليه علم الهدى والمحقق صاحب الشرايع الاحكام وصفه في الخبر  
وقيل نعم واليه بعض الافاضل الشيخ الجوزي ان يخصص هو من ضمير دون تخصيصه للواقعة الاولى  
العام كاللفظ المطلقات هنا لكان الضمير مخالفا لان بعض المطلقات الرجحان هو  
مرد من والمخالفة بين الضمير والمرجع بطم واجبان الضمير في هذه العبارة الظاهر ما بينا ولا  
ان الظاهر ان اعيد واذا بالخصوص بلزم منه الخصوص الاول والمخالفة وقد يجاب عن  
الدليل ان لا يستعمل الشايع فيصير ان يراد بالضمير الرجحان مع العموم الاول ورد بان  
الاستخدام وان كان واقعا وكسب مجازا والتأويل مائة لو كان اللفظ الظاهران في العموم  
بجاذبه احدها مجز عن الظاهر لا يستلزم مجازا منه اذ واجب نعم لو كان الظاهران  
فما كان في كانه قول فلا يجوز انهم ولو تضاد المعناه وان كان ظاهرا في ارجح الموقوف  
نارض المجازين وناسطها من غير مرجح لاحدها موقوف حتى يظهر المرجح بمعنى العموم المقدر  
اخر فجعل على بعض جاز خلاف والظاهر الضمير رجوعه الى ما قبله فظاهر عدم مخالفيه

ومن قبل قوله تعالى  
والارض في قوله تعالى  
على الشايع الباقي العام الى  
على الشايع الباقي العام الى  
عنه في قوله تعالى  
والجاء المجلدين في  
فان من معنى  
المرجع بالجمع فلا  
يجعل في قوله تعالى  
المرجع بالعين المجردة والراء  
المفروحين الهدى  
لا لفتك  
شبا  
الشب بالوقف والحق المملة  
المفروحين في من كنه  
في قوله تعالى  
في قوله تعالى  
في قوله تعالى  
في قوله تعالى





[illegible]



باب في خبر جنة

باب في خبر جنة

باب في خبر جنة

باب في خبر جنة

باب في خبر جنة

باب في خبر جنة

باب في خبر جنة

باب في خبر جنة

باب في خبر جنة

عنه في المطلق وان اختلف سببكم لم يخلو من خلفون في محل المطلق عليه على ثلثة اقول  
 فحق معاشرة الامانة متفقون على منع الحمل عليه لا بدليل بدل بان المراد بذلك المبدأ كقوله  
 في كفارة الظهار فخره برقة من قبل ان يمتات وفي الكفارة قل الخطا فخره برقة مؤمنة  
 ودر مسلة الاله الا به وان اختلف حكمها فلا حمل مطلقا لانها ولا اجابا بالامع التوقف  
 كالحكم سيدا فرشتا واكر سيدا فرشتا عا لما مامورين او منبهين مختلفين اتحديهما ولا يختلف  
 اجماعا فيصل في الحمل والمبين والحمل في لغة المجموع ومنه حمل الحساب اصطلاحا مادام لا  
 غير فاحتمل لوجود احوال وتردد بين المعنيين فضاعدا او ماضلا لم يمتين او مفردا او مركبا  
 واللفظ الحمل لثمة لوجع افراد وهو لا من افراد اما الفعل بحيث لم يعرف على جملة الوقوع  
 الوجود النذب وهو كما صدر فعند فهم ولم يعلم على أي جهة من الصلوة وهوها القول  
 فهو اما مفردا او مركبا اما المفرد كالشراء للمغني نحو الفرض الوضوء المظهر والحضن نحوه او  
 بسبب اعلال كالحمل للفاعل المفعول وكما المتواطي حيث يحمل لكل فرد من جزئيات نحو فاعطوا  
 حقه يوم حصاده فان الحود والاحمال كونه ثلثا اربعاء والعشرة والمراد هو العشر فقط وفي  
 المركب نحو جاء رجل من اقصى لدينه او سبب ثراك المعنوي وهو ما كان فردا معينا عند التكم  
 فقط وقوله نعم ان جئتكم فاسقوا والاحمال ما في جملة كقوله او يعفوا الذي يدهم عقده  
 النكاح والتردد بين الزوج والولي والاحمال في قوله نعم حرمتم عليكم المشه الظهور  
 واصحوا وحكم العرف مصدره من ان الحرم حرمه كاله لا غيره خلاف الكرخ وبعض الحقيقة  
 في قوله نعم فاصحوا برؤسكم لظهوره والاستهارة كونها للتبعض فانها الشا خلاف  
 الحقيقة ذهب الى انه مجمل في القدر والمسوح ما البدني قوله نعم الشار والشارفة فاقطوا  
 ايها ما جزاء بما اكسبوا فذهب علم الهدى الى انها جملة واسئل بان البدء طلق على الغرض

من ذلك في خبر جنة  
 بكسبكم والمثل والمثل بالمسنة  
 الموت بعد حصول الاستعداد  
 والتوقف على من قبلهم  
 الفوائد والخروج من حق الناس  
 التاثير والعضيد وغيرهما  
 فلا غلت من منفعة الفرض  
 بما تقوم الى كقوله الفجر  
 سبب لدسماني صاغر اللب  
 رواه شيخنا القاطن في الكمال  
 جميع الرضا انه قال نحو الجمل  
 اللب ان القاطن في الكمال  
 التكم كما تضمنه بعض الروايات  
 قال في جامعنا عن عليا فانما قلنا  
 ارواحهم وان كان افضل انما  
 ما بين الجن ونفس الارواح  
 تعجل







اَرَدْتُ مَا اسْتَأْنَسْتُكَ  
 مَعِيَ نِعْمَ تَاكُ طَعْنُكَ  
 الصَّنَائِفُ وَتَحْتِهَا كَلْبُ  
 النُّعُوتِ مَا زِلْتُمْ كَيْلِي  
 تَلَاثُكُمْ لَوْ قَامْتُمْ كَذَلِكَ  
 اَنْتُمْ لَقَدْ اَبْرَأْتُمْ فِي رِقَابِي  
 وَعَلَى نِيَّتِكَ اَنْتَ اَلْاَمْرُ الْاَوَّلُ

على اخذين امسك ابهما سته وفارق الاخرى فحصل المراد ما ابتدوا ويغيرها وامسك  
 اولى منها ان ترب بينهما نار بل المسح في اثر الوضوء بال غسل على نار بل صاحب الكشاف في قوله  
 فامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين بالغسل عجب لا بعد بقا تكرار اللفظ والمقصود غيره  
 من المفاصد <sup>فقط</sup> واعلم ان المراد بالدليل العقلي وهو حكم عقلي يتوصل به الى الحكم الشرعي ثم علم  
 ان ما ينفع به المكلف اما ان يكون اضطراريا بغير مضطر اليه في امر معاش بحيث لا يمكن جوبه  
 بدونه كالنفس في الهواء وتناول الماء عند العطش والعظم ويحوزه اما ان لا يكون كذلك  
 الفاكهة واستعمال الطيب بخوفه والاول غير واجبه لغيره كالحل لا يطاق واما الثاني فاما ان  
 يدرك ضرورة العقل حسنة او فحرة كصدق الثايف والكذب المضاد والنا هو المقصود  
 هذا وبال عقل كسب الحبان وهذا معناه قوله ان العقل الشرع متطابقان فكل ما حكم  
 العقل فقد حكم به الشرع وبالعكس به الحكم بغير ترجيح المروج ويزجج بلام ترجع حال صفتين  
 لوجوب وفي الجزان لله تجنن تجر في الباطن وهو العقل وتجري الظاهر وهو الرسول فظهر  
 قوله نعم بجهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة فلا يكلف الله نفسا الا ما استطاع ولا يكلف  
 الا بعد البيان وما كنا معذبين حتى ننبأ الحجر لا يبين من ادراك العقل الحجر تمام رجح الى كمال  
 الاول بان يشاع عن الضرورة كالشم الطيب فكل الفاكهة ويحوزها ان العقل يدرك ما يحوزها  
 الاصل الا باحرازه فذهب اليه الاكثر فالمراد العقلية ما ذكره هو على طريقه انجاب الحجر لان  
 بعض الاشياء التي لا يدرك العقل اكلام فيه ولا شاعره يقولون بعدم ادراكه على سبيل  
 السبيل الكلي والاصل البرزخ من ادله العقل ورتب اقل اصالة النفي فطامعا كبره حيث يطلق  
 مصطلحا مرجعها الى اربعة الدلائل والقاعدة والاستصحاب والراجح كما علمت اول هذه  
 الوجوه الحاصل المطلب كذا اي ليله كذا وقاعدة كثيرة بان دليل العدم هو عدم الدليل وقاعدة

وَاَنَا الْعَبْدُ الْتَوَقُّفُ عَلَى الْحَكِيمِ  
 آمَلْتُ اَلْعَذَابَ مِنْ يَدَيْكَ اَسْبَابُ الْوَلَدِ  
 اَلْاَوْصَالُ رَحْمَتِكَ وَنَقَطُكَ  
 عَصِمَ زَلَالِ الْاِمَامِ اَنَا مُعْتَصِمٌ بِكَ  
 مِنْ عَمَلِكَ فَلَنْ عَمَلِي مَا اَشَاءُ  
 مِنْ عَمَلِكَ وَكَرِهْتُمْ اَبُو بَكْرٍ  
 مِنْ طَاعَتِكَ وَلَنْ يَصْبِرَ عَلَيْكَ  
 مِنْ مَعْصِيَتِكَ اَنْ اَتَاكَ فَاَقْعُدَ  
 مَعْقُوفٌ مِنْ عَمَلِكَ اَنْ اَتَاكَ فَاَقْعُدَ  
 عَمَلِي الْاَلَمُ وَقَدْ اَشْفَى عَلَى نَفْسِي  
 عَمَلِي عَلَيْكَ اَنْ اَتَاكَ كَلْبُ  
 اَلْعَمَلِ عَلَيْكَ اَنْ اَتَاكَ كَلْبُ  
 لَنْ حَلْبِكَ وَلَا تَطْعَمُ عَلَيْكَ  
 رَفَاعِي اَرَامُورُ وَلَا تَطْعَمُ عَلَيْكَ  
 عَمَلِي اَلْعَمَلُ قَدْ اَشْفَى  
 عَلَى عَمَلِكَ اَلْعَمَلُ اَنْ اَتَاكَ  
 نَفْسِي اَنْ اَتَاكَ

لا خلاف في قوله بعض الضرر الحاصل عن الجبران مثل القصاص ومقاصد الحق غير الغاوص بها  
 فصل الاجماع في اللغة العزم منه قوله نعم فاجمعوا امرهم وقوله لاصحاب لمن يجمع الصيام من  
 والاجماع عندهم اي العامة اتفاق المجتهدين من هذه الامة على امرين في عصر من الاعصار  
 تحديد في اصطلاحنا بخلاف بقالة الاتفاق وتحديد اصطلاحنا بخلاف قولهم اجماع المجتهدين  
 في هذه الامة في عصر امرؤاد بعضهم فيبعد الامر بالشرع بعضهم بالدين لا يجهازي قولهم  
 اتفاق جماعة بكسف اتفاقهم عن راي المعصوم وهو حجة عندنا الكسوف عن دخوله بالدلالة العقلية  
 القاطعة لان الامام من جملتهم او زمان التكليف لا يخلو من الامام المعصوم حافظا للشرع القاطع  
 فاصل مذهبا في على الثالثة الاول اتفاق علماء هذه الامة بدخول فخر فاطعون التاموا  
 الحد لا مكان العلم بامر باجماعهم كما نقطع بالقرآن وحكمه وروايات الاجماع وكل دليل ثالث  
 ما يكسب بسمة اتفاقهم على امر واحد عند العلامة الاجماع على القطع بنسخة الخالف للاجماع  
 غير باطله ونحن فاطعون فخرج اجماع غيرنا كما فلسفي نحوه ولا دورون قال هو ثبات اجماع  
 لان العادة فاحسبه بان هو لامة العلماء الغفير لم يجدوا الاتفاق طعنا على نسخة خالف  
 الاجماع لما قطعوا بنسخة ولا شبهة من اتفاق الرسول وكذلك جعلنا امر وسطا لكونوا شهدا على  
 الناس لانوا اسطبح خبره والامر الجهر على الخطاء لان اتفاق قوله لا يجمع امتي على خطأ وفصل اذ قد  
 منه بقول وشاع ذلك التقويين الفقهاء المصنفين غير يكره نصلي في ذلك كان بعد تغيره  
 والطرف فليس يحجز اجماعا عندنا من الثابت بالاثبات اجماع التوفيق والنصيب بان كل مجتهد مصيب  
 ليعظم اخوف النفس بالانكار والامان فالمسئلة بيننا ان غير مطلع بل خفيعة ليس باجماع هذا البر  
 بجمعة فصل اذ خالف علماء عصرنا على القولين واستقر خلاصهم من غير محاذرين فاحد قول الثالث المشي  
 عندنا غيرين فخرنا المركب عندنا مطم باطل الخالفة المعصوم طعنا وجماعا عندنا الدال والغافل وشيبت

مثال  
 الاول  
 الثاني  
 الثالث  
 الرابع  
 الخامس  
 السادس  
 السابع  
 الثامن  
 التاسع  
 العاشر  
 الحادي عشر  
 الثاني عشر  
 الثالث عشر  
 الرابع عشر  
 الخامس عشر  
 السادس عشر  
 السابع عشر  
 الثامن عشر  
 التاسع عشر  
 العشرون



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام

قبل الوضع قول ثالث دفع الإجماع ومنها الجارية بالكراذيل ثم وجدتها باعياً  
سابقاً أحد القولين منع الرد والآخر الجواز مع الأرضين كونهما شيئاً وبكرنا القول بذهابها  
غير نقاش وادرس قول ثالث برفع ما اتفق عليه وإلا لم يرفع عليه ففتح التنازع ببعض  
في الزجرين وهو الحال الثالث والعنف والمجون والجدام نفوذ بالله ذلال الجلال والإكرام والبر  
سبعة الجحود والجدام والبرص والعنف والافضاء والفرن والعنف وفي لامة على القولين الفصح في كل  
فما ذهبوا لآخر العدم في حق منهلوا قالوا القول بالعنف في بعض دون غير راضع ما اتفق عليه وان  
خبرنا أن القائلين بإيجاب الكل يصدون القول بالسلب الجحري وكذا القائلين بالسلب الكل بعد  
القول بإيجاب الجحري وإيجاب الجحري راضع لما اجمع عليه الأمر حصل الخلاف في عصر القول  
ودفع أحد الطائفتين فأنجز هو كلام الباقين فهو حجة لظهور خطأ ثقتين فاختار  
الباقين على أصولنا معاشراً لما بين وجود امام المبين ومنع خلوا الزمان عن المصومين  
لا يجوز لنا كس الطائفتين وبديل الكلام من الفرقين بحيث إن يرجع كل منهم عن رأيه قوله  
ودرج ونسخت بقول آخر صدقنا معاشراً المؤمنين يمنع تكذيب نفسه ويصدون صاحبها يكون  
الوجود المصوم في أحد الطائفتين وامتناع رجوع عن قوله وقوله لا يجمع انتهى على الخطأ  
واللام في الجحري فنسحق جمل خطأ عن الأمر وبعضه قوله لا نقول الطائفة على الحق حتى  
الشاعرة فصل إجماع المنقول بغير الواحد هو ما حصل الظن بالمشهور أنه حجة والله  
أكثر العالم خلافاً للفرق بينهم وبعض الحنفية لنا أنشر الله ليدلنا لا لأن على وجوب العمل  
بغير الواحد وبينه واستدلال الحائجة على حجة بدليلين بالأول فبان الجحود لالة نظرية  
والإجماع قطعية إذا وجب العمل بالأول فوجب مع نفع القطعي الأول ثم لا تملك النظرية  
والثانية أما لا تمنع الملائمة الثانية فله نعم تخكم بها هريرة بما بعد الظن لاشك في جملة

ولا يقضي  
يؤلف عفتك  
أنت أنسب عبادك القانتين  
ولا أنقض وتؤدك أولادك  
وانغصبك أنت خير الغائبين  
ألكم ثم أنسحق فركت  
منه فركت وسو  
ملي الخطا وخطا السوء  
ولا أشك على ما في  
ولا أشك على ما في  
وما شاف ذلك الفهم  
صنمها ملكك كسنتك  
إليك بفضلنا فإليك  
كثير ما أغضبك  
من قدامك



وَتَقْدِيرُهُمْ فِيهِمْ وَتَقْدِيرُهُمْ فِيهِمْ وَتَقْدِيرُهُمْ فِيهِمْ  
 وَتَقْدِيرُهُمْ فِيهِمْ وَتَقْدِيرُهُمْ فِيهِمْ وَتَقْدِيرُهُمْ فِيهِمْ  
 وَتَقْدِيرُهُمْ فِيهِمْ وَتَقْدِيرُهُمْ فِيهِمْ وَتَقْدِيرُهُمْ فِيهِمْ  
 وَتَقْدِيرُهُمْ فِيهِمْ وَتَقْدِيرُهُمْ فِيهِمْ وَتَقْدِيرُهُمْ فِيهِمْ

الى اما كن البعثة فلم لم بعد سقمها وكان الشك في الزوجية لبقاء ولو كان في بقاءها جاز  
 له الوطى ولو شك في الزوجية في ابتداها حرم عليه الوطى واجتنب الخصم لو حرم من غاب عن زيد  
 ببقائه في الدار سقمه فخر ورج فاصبه وطبقه حاكم واجتنب بقاء عتقاد من قال كلامه  
 بان الطلاق لا يدينونا او عدم حجة استحباب لو قال حلال الوطى ثابته قبل الطلاق  
 فيجوز يكون ثابته بعد الصيغة الطلاق لوجوه المقننة تحليل هو العقد حيث يقتضي ملك  
 ولا نعلم ان الالفاظ المذكورة رافعة لذلك لا فتضا من يكون الحكم ثابته لبقاء مقتضا  
 العقد ولم يثبت الحكم وفيه قول استحباب كل شيء مجسبة ان الحل نظر الى وقوع المقننة  
 لا الى دوامه فيثبت الحل حتى يثبت الواقع ومن يهل بان غلط الميث بعد وظهور  
 الفصل والوصل واقضاها ناذن بيبه فصل الاستصحاب الحال يعني كون  
 الحكم اذا الوصف يقتضي الحصول في ان السابق المشكوك البقاء في الان للاخوة والمراد

كما قلتم في غلط ما تم كقول الوطى  
 مقتضا غلط ما تم كقول الوطى  
 كما قلتم في غلط ما تم كقول الوطى  
 مقتضا غلط ما تم كقول الوطى  
 كما قلتم في غلط ما تم كقول الوطى  
 مقتضا غلط ما تم كقول الوطى  
 كما قلتم في غلط ما تم كقول الوطى  
 مقتضا غلط ما تم كقول الوطى  
 كما قلتم في غلط ما تم كقول الوطى  
 مقتضا غلط ما تم كقول الوطى

بمشكوك هنا اعم من الشاوي الطرفين يشمل مظنون البقاء وغيره واستصحابه يكون  
 من جهة حال السابق وجودا وعدمه وما يثبت من الشرع او العقل او الحسن والبرع  
 وغيره وضع ثبوتها الا جماع بخلاف الحكم والحال كالمعلمة عند فكون كل واحد منهما مدعوا بمعاينة  
 كالمعلمة عند فكون كل واحد منهما مدعوا بمعاينة  
 والمساو وفي الاصطلاح مساواة فرع لاصل في علم حكمه ويكون القياس فعل من افعال المجتهد  
 وفسره انه اجراء حكم الاصل في الفرع فيه ان كان له الاربعه لاصل والحكم وعلة الجماعه لاصل  
 وهو على قسمين مستنبطه منصوصة المستنبطه فليس بجدة فاما ما قبله لا طهر في الاولوية  
 ومنصوص لعل ان الحفنا هنا على عقد بخلاف الكتاب قوله تعالى ولا نفق اليك من غير علم ولا  
 تقولوا على الله ما لا تعلمون وقوله ثم ان الظن لا يغني عن الحق شيئا ومنه عن العمل به في

على اليقين لا يطعن في العمل به  
 على اليقين لا يطعن في العمل به  
 على اليقين لا يطعن في العمل به  
 على اليقين لا يطعن في العمل به



عَلَى عَصِيٍّ وَفِي زَاوِيَةِ الْعِلْمِ  
وَفِي جَبَلٍ رَشِيدٍ أَهْلَهَا سَبِيحٌ  
وَفِي زَاوِيَةٍ لَا تُحِيطُ بِأَمْرِهَا  
وَلَا تَقْدِرُ عَلَى الْخَفِيفِ مِنْهَا  
مَنْهَا خُفَايَا جِوَالِهَا مِنْهَا  
الْشَّكَاكُ وَفِي سِدْرٍ أَلْوَنٍ مِنْهَا  
لَبِيٍّ مِنْ عَقَائِدِهَا الْأَفْعَى أَفْعَى  
وَفِي جَبَلٍ تَأْتِيهَا الصَّلَاةُ بِأَنْبِيَاءِهَا

لا تغلطوا عن الشائنة بل انما ابغى الابنة نداء على فمهم يرجع الكفار فاسوا الوكيل على انفسهم بدلالة قوله نعم ولكن الله على من يشاء الثالث عن الحديث بانهم رسل من رجع اهل حصن غزوة معلومين ولا نعلم انه معاصر لما رواه ابن الجهم قال لا اكبت الا كبت اليك في حد الشريعة مثل ان يقول الله من طهرني الا ولوته وعن الاجماع نداء فعلا كفار من الصحابة كان عباس بن شيحك ابو بكر وعمر بن الخطاب واكثر اصحابنا فضل الراي من مذهب ابو حنيفة لعنه الله وظهر بطلان من قوله حيث قال بابا بن حنيفة ما تقول بحق شخصي في عبد او زوجي لفسد زوجي لك المولى نفسه ما في واسخيد لزوجا واولادنا وما اتمها فابها فما حكم براك ايها وارث ابها ما في مود وفضل الراي فضل الا يستحسن هو ما يستحسن المجتهد طبعه ولعنه الله ونحو ذلك من غير دلالة الشرع وهو باطل عند الدليل وظهر في المفسد اجماع اصحابنا الا ما فيه رضى بقوله نعم عسى ان نكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان يحبوا شيئا وهو شر لكم واحتموا عليه بقوله نعم فمتبعون ما الحسنه تبعوا الحسن ان لا يكون واجبتان المراد والظاهر في عند المعارض ما كان راجح بدلالة حكمه واسئلا لا يرفع ما رواه مسند حسن انه عند الله منه حسن له نداء في حقه حيث قال الجهم قال اكبت وغيره وجوب الاخر بانه ما اجمع لسبل حسن افضل الفسخ في اللغة الا والذوق في الاصطلاح منع حكم الشرع بدليل شرع منا خرج في هذا الحكم الشرعي في الاصل فانه ثابت بحكم العقل فخرج مثله لا يكون نسخا وخرج بدليل الشرع بمشأوا وحشا واغما ونحوها وبقيده منا خرج الاستثناء والشرط والغاية ومن مثل له بقوله مثل عند كل نوال الى اخره في رفع الحكم بدليل شرع لكن ليس بمشأوا وانما خبر بانه حكم واحد لا نوال وشبان وقوعه لجماعي وخالف فيه بعض طوائف اليهود ومنهم من يقول انهم اجمعوا في جواز كل ما لم الله به الله الرحمن الرحيم بل انما الكافر لا يعبد ما عباد من لا انتم عابدين وما اعبدوا ولا انتم عابدين وما اعبدكم دينكم ولى دين

سبحان الله العظيم  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين

قوله ثم فافعلوهم حيث وجدوهم وانه القبله سيقول السقم من الناس ما وكنتم عن قبله ثم  
 التي كانوا عليها انحن بقوله ثم قول وجعل شطر المسجد الحرام والذين يوقون منكم الا قول  
 مناعا الى الحول غير اخرج نحن بقوله والذين يوقون منكم الى قوله اربعه اشهر وعشر افر غير الكل  
 فانهم الثالث به الصدق با ائمة الذين امنوا اذا فاجبه الرسول نحن في وقتنا شفقتهم في نقله واثبت  
 بدي بخوبكم والصدق ونحوه وانه اثبات هي ان يكون منكم عشر من صابرون فقلوبنا من  
 نحن بقوله ثم لان خفف الله عنكم فاجبت ثبات الواحد اثنين في وقتنا استدلنا على ذلك  
 بقوله ثم وانه كتاب غير عز لا يابنه الباطل من بين يدي ولا من خلفه وان خير بانه يجوز الله مثالا  
 ويثبت ما احبوا اليه ولو صح النسخ فليصح النسخ في هذا الشرع مؤيد ما دام ان الموت  
 والارض باقيا وتمسكوا بالسبيل ابا اقول نحن لا نعتقد نبوه من قال مثله فانقلوا عنه في  
 لغوا بما قالوا افضل فنجواز النسخ قبل حضوره من غير النسخ في اوجع طوسي العلامة  
 المعزلة والمفيد الحاجب اكثر الاشاعرة بعد ما عرفتم لا خلاف في جواز النسخ الحكم بعد  
 وقت الحكم مظهر بعد الفعل وقبله انما موثر الخلاف في جواز النسخ الحكم قبل بلوغه وفيه سواء  
 قبل الوقت وبعد الحاجب والبعض اكثر الاشاعرة على الجواز واما سيد المرتضى والشيخ  
 ابو جعفر الطوسي العلامة والمعزلة وبعض الاشاعرة نعم الاول لزوم البتة والتا باطل و  
 المفد مثله والبتة اظهر بعد الحقاء بناء عليه يكون شخص حاد مورا با وانه يتا عند قول  
 عسى ان يكون مورا الفائد لا يعمل غير الامر مفد بانه يجوز الله ما يشاء ويثبت عند الكفا  
 ولا خلاف في جواز النسخ الكتاب بالكتاب لا نقاش عند العلماء خلاف عن ابي مسلم اصناما وهو موقوف  
 بالاجماع لانفاق لا يمتنع والعلم ان للفران ماسح ومسوح كالنسخ لا عند الباطل بالحوال باريعة  
 شهر عشر ومون المحذوخوا والثانية في السنة النبوية بتمثلها واحاطا بمثلها كافي قول رسول الله

سبحان الله العظيم  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين

في شأن الحكم ونسخ الكتاب ستة المتأثرة بخلاف المشهور خلافا لما شافعي والمحقق قوله نعم  
لنبي للناس نسخ بيان قوله نعم ما ننسخ من آية أو ننسها من كتابنا بغير ما ننسخ من آية أو ننسها من كتابنا  
خبر الخبر المكلف من حكم المنسوخ لانه اصله بحاله وانما اكثر ثوابا ومثابا لان الحد كان خبرا  
من كلام الله ثم والخبر كان ففسر له واضمح لا مفتح وغيره والثاني باطل والمقدم مثله وهذا  
نظمان يتعاضدان لا يجوز العمل بهما ولا اهما لها ولا على المتقدم فتعين لما هو وايضا قوله نعم  
لنبي للناس نسخ شيئا والناقص اسندك بقوله نعم ما ننسخ من آية أو ننسها من كتابنا بغير ما ننسخ من آية أو ننسها  
او مثلهما ونسخه غير من القرآن اقول نعم منسوخ من حيث هو ونسخ فصل في الاجتهاد والتقليد  
وهو على ما ذكره في اللغة الاستفراغ الوسخ امر منسوخ من الكلفة والشفقة وفي اصطلاح الفقهاء  
وتعرف الفقهاء اذ اختلف في تعريفه فيها ما عرف بخلافها قال لانه ملكة يقيد بها على استنباط  
الحكم الشرعي الفرعي من الأصول وفوه فرنية بالملكه وهي الكيفية التي لا تسخر يقيد على  
استخراج حكم الشرع واللام فيه الجنس يدخل المتخرج في يقيد الشرع يخرج حكم العقل ويقيد  
الفرع خرج الاصل الذي ليس كذلك والاعتقادات في يقيد من الأصول خرج مثل وجوب الصلوة  
ومحوها من الواجبات من الذي خبر وثان فانه ليس باجتهاد والمراد من الأصول هي ادلة الاربع  
الكتاب السنة والعقل والاجماع ويقيد فوه فرنية يدخل من له ملكة وان لم يسقط بالعقل  
وله فوه حيث يجبه من العلامة في التمسك الاستفراغ الوسخ طلب الظن الشيء من الاحكام الشرعية  
بحيث يبقى للزوم عنه ليستقصير عن الحاجة الاستفراغ الفقه الوسخ التحصيل الظن الحكم الشرعي  
وفيه النظر الفصل اما تحصيل ما يتوقف عليه الاجتهاد منها من علوم العربيه من نحو المصنف والمنظوف  
والبيان والكلام والأصول والتفسير الحديث والرجال والظن على عهد الاجماع على خلافها وان  
بلنا الفقه ما ورد الفرع الى الاصل والعقد والاجتهاد الفاسق بجهاد من حضيف التقليد فصل

وَأَمَّا زَيْنَبُ فَالْقَالِيَةُ  
فَالْقَالِيَةُ الْقَالِيَةُ

وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ الْكَافِرِينَ

بِالشَّفَاءِ وَالْإِثْبَاتِ وَالْمُشَافَعَةِ  
اللَّهُ لَا يَصْرِفُ الشُّقُوكَ إِلَّا  
اللَّهُ خَلَقَ

والله اعلم

يَا مُعَذِّبِنَا عَلَى دِينِنَا يَا خَيْرَ  
الَّذِينَ تَشْرَعُ لَنَا مِنْ

ظلالا لثافي وليجزي قوله نعم  
يجزيهها أو مثلهما والمراد بالبحر  
أبوابها لأن الحد كذا خبر  
الباطل والمقدم مثله وهذا  
من تعين المناخ وبنه قوله نعم  
يزايد أو ينسبها فاجزى

سنة الثمان مائة خلف المشيخون  
 ثم تم ما نتخ من ائمة وانما انات  
 في ثلاثة اصالح بحال وانه اكثر ثواب  
 لاله والامنع لا تمنع غيره والنا  
 بل بها ولا اهلها ولا على المنقذ  
 فمن اسما دل عليه بقا انفسه

في شأن الجمر ونسخ الكتاب بال  
تبيين للناس ونسخ بيان قوا  
خير الذخيرة لكلف من حكم المذ  
من كلام الله تم والخبر ان ففت  
قطعان يعاشرنا ولا يجوز الع  
انه للناس والنفوس والذ

وَقَدْ نَزَّلْنَا آيَاتٍ عَظِيمًا  
فَافْتَنَّا بَآلِ الْأَيْمَانِ  
وَقَدْ نَزَّلْنَا آيَاتٍ عَظِيمًا  
فَافْتَنَّا بَآلِ الْأَيْمَانِ  
وَقَدْ نَزَّلْنَا آيَاتٍ عَظِيمًا  
فَافْتَنَّا بَآلِ الْأَيْمَانِ

ففتح فصل في الأجناس والتقليد  
المطهر في الشفة وواضحة  
ثم ملكت يقيد بها على السند  
وهي الكيفية الواضحة يقيد على  
شعر يخرج حكم العقل يقيد  
في الصلوة

ولفعلنا او قوه فرنيه بالملكه  
به الجند في دخل المجري في بقيد

او مشاهداً وتفسيراً غير من الفقه  
وهو على ما ذكره في اللغة الألف  
وعرف الفقه ما إذا اختلف في تفسير  
الحكم الشرعي الفرع من الأصل  
استخرج حكم الشيء والدلالة

عَجَبًا  
الَّذِينَ عَلَى الْأَعْيُنِ  
هَٰذَا الَّذِي يَخْفَى  
عَنِ الْعَالَمِينَ

من الأصول هو أدلة الأربعة  
له ملكة وإن لم يسلط بالعلم  
طلب الظن الشيء من الأحكام الشرعية  
ووسع الخصيل الظن الحكم الشرعي  
وم العربية من نحو المصنف والمنظوف

بعضهم ومن فانه ليس باجتها والمراد  
جماع ويبقى ثوبه في ربه يدخل من  
الاص في الدنيا الاستفراغ الوشع  
تصير العالج اجد الاستفراغ الغفيل  
لما يتوقف عليه الاجتهاد فيها من علو

والفرع جج الأصل الذي لا يلبس  
ومخومه من الأوجبار ومن الذ  
الكتاب السنة والعقل والأ  
وله قوة حيث يجبه من العا  
يجبه في الزوم عنه بسبب  
وفي النظر الفصل أما تحصيل

وَقَدْ عَلِمْنَا مَا أَجْبَأُنَا بِهِ مِنَ  
النَّبِيِّ إِذْ أَصْبَحَ نَبِيًّا

وَبِنِجَاهٍ مِنْ حُصْنٍ اَنْتُمْ لَكُمْ فِضْلٌ  
عَلَى عَدَاوَاتِهِمْ عَلَى خَلْقِهِمْ اُولَٰئِكَ

النَّفْسِ وَالْحَدِيثِ وَالرَّجَالِ وَالطَّرِيقِ  
لَا صِلَافَ لَهَا الْعُدَّةُ وَالْأَجْنِبَةُ الْفَاسِقَةُ

والبين والكلام والأصول  
لبن القيم مؤلف الفرج إلى







[illegible]

